إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: Safinaz Sheikh Khalil

Signature:

Date: 21/5/2014

اسم الطالب: صفيناز خليل الشيخ خليل

التوقيع:

التاريخ: 2014/5/21

الجامعة الإسلامية-غزة
شئون البحث العلمي و الدراسات العليا
كلية التربية
قسم أصول التربية/ الإدارة التربوية

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

إعداد الباحثة

صفيناز خليل الشيخ خليل

إشراف الأستاذ الدكتور

عليان عبدالله الحولي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من قسم أصول التربية بكلية التربية في الجامعة الإسلامية بغزة.

1435هـ - 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س ع/35/

التاريخ Date ...../2014/04/28

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **صفيناز خليل عبد الكريم الشيخ خليل** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التربية*/ قسم أصول التربية – الإدارة التربوية** وموضوعها:

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 28 جمادى الآخر 1435هـ، الموافق 2014/04/28م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. عليان عبد الله الحولي	مشرفاً ورئيسًا	.....
د. إياد علي الدجني	مناقشاً داخليًا	.....
د. نهى إبراهيم شتات	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التربية*/قسم أصول التربية - الإدارة التربوية.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

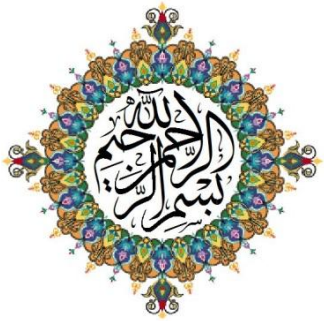

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ

وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾

[العلق:1-5]

الإهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وتغمده بواسع رحمته .

إلى من أوفق دوماً بدعائها رمز المحبة والعطاء أمي الحبيبة .

إلى الشموع المضيئة في حياتي إخوتي الأعزاء .

إلى ذكرى الطفولة ورفيقة الشباب أختي الحبيبة .

إلى من ساندني ودعمني في مسيرتي العلمية زوجي الأستاذ الدكتور بسام هاشم السقا .

إلى أولادي الأحباء هاشم وهيا .

إلى أصحاب الفضل والعطاء أساتذتي في الجامعة الإسلامية .

إلى طلاب وطالبات العلم في ربوع وطننا الحبيب والعالم الإسلامي أجمع .

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة . . . أهدي هذا العمل المتواضع . . .

أسأل الله أن ينال الرضا والقبول .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي يّسر لي إتمام هذا العمل المتواضع والذي ما كان لولا فضل الله ومنته عليّ أولاً ثم بفضل أصحاب الفضل، والذين ذللّوا لي الصعاب والعقبات، وتكرموا علي بعلمهم وخبرتهم، ولم يقصّروا بنصحي وإرشادي حتى أثمر هذا الجهد وظهر هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومعلم البشرية الخيّر سيدنا وقائدنا وقدوتنا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ، وانطلاقًا من هذا الهدي القرآني والنبوي أتوجه بالشكر الخالص إلى رئاسة الجامعة الإسلامية وإدارتها، وعمادة الدراسات العليا ،وكلية التربية وعمادتها، والأساتذة الأفاضل بكلية التربية وأخص منهم :

• **الأستاذ الدكتور الفاضل عليان عبدالله الحولي** حفظه الله والذي تفضل مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة فما وجدت منه إلا عطاءً كبيرًا وعلمًا زاخرًا ونصحًا مستمرًا وتوجيهًا سديدًا، مما أعانني على إتمام بحثي هذا المتواضع، فجزاه الله خير الجزاء، كما أتوجه بالشكر والتقدير وعظيم العرفان والامتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

• **الدكتورة الفاضلة: نهى ابراهيم شتات مناقشًا خارجيًا.**

• **والدكتور الفاضل: إياد علي الدجني مناقشًا داخليًا.**

الذين تفضلا مشكورين بقبول مناقشة الرسالة، فأنا على علم ويقين بأن ملاحظاتهم النافعة والقيمة، سيكون لها أثر بالغ في إغناء وإثراء وتجويد رسالتي هذه، وإظهارها بالشكل اللائق والمناسب فجزاهما الله كل خير، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا عليّ بتحكيم أداة الدراسة الرئيسة وهي الاستبانة.

وأخيرًا أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة؛ وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

الباحثة

صفيناز خليل الشيخ خليل

ملخص الدراسة

"واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية
وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها"

إعداد الباحثة: صفيناز خليل الشيخ خليل

إشراف: أ.د. عليان عبد الله الحولي

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعلاقتها بحجم الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، كما هدفت التعرف إلى نوع العلاقة بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي ، ولحجم الإنتاج العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة: (الجنس، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية، الجامعة).

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الأقصى والأزهر) في محافظات غزة ، والحاصلين على درجة أستاذ مساعد فأعلى، والبالغ عددهم (744) عضو هيئة تدريس، وتكونت عينة الدراسة الأصلية من (260) عضو هيئة تدريس من العاملين في الجامعات الثلاث بنسبة (35%) من مجتمع الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت الباحثة استمارة لقياس واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الثلاث، كما صممت استبانتين، الأولى عن واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وقد تكونت من (3 مجالات)، والثانية عن واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وتكونت من مجالين، وتم التحقق من صدق الاستبانتين وثباتهما من خلال تطبيقهما على عينة استطلاعية مكونة من (40) فرداً، وقامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لتحليل استجابات أفراد العينة، وكذلك النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي، واختبار ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الاستبانة الأولى:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لدرجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاستبانة الأولى لدى أفراد العينة بلغ (51.58%) بدرجة تمويل قليلة، وكانت المجالات على التوالي: حصل مجال "**التمويل غير**

المباشـــر" للبحـث العلمـي فـي الجامعـات الفلسـطينية علـى المرتبـة الأولـى بـوزن نسبي(57.17%)، يليه مجال " **التمويـل المباشـر**" بـوزن نسبي (53.28%)، ثم مجال " **التمويل الخارجي**" بوزن نسبي (43.47%).

2- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغيرات الجنس وسنوات الخدمة والكلية.

3- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، وذلك لصالح الجامعة الإسلامية، وإلى متغير الدرجة العلمية، وذلك لصالح الذين درجتهم العلمية أستاذ.

نتائج الاستبانة الثانية:

4- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي " للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاستبانة الثانية لدى أفراد العينة بلغ (3.09) وبوزن نسبي (61.76%)، وأن هذه العوامل لها تأثير على الإنتاج العلمي بدرجة متوسطة.

5- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط لواقع الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت مرتبة على النحو التالي:

احتل الإشراف على الرسائل العلمية الحجم الأكبر وفي المرتبة الأولى من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (7.81)، ويليها الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية بمتوسط حسابي (5.59)، والأوراق في مؤتمرات علمية بمتوسط حسابي (5.44)، ويليها الأبحاث المنشورة في مجلات محلية بمتوسط حسابي (3.57)، ثم الأبحاث المنشورة في مجلات عربية بمتوسط حسابي (3.35)، والكتب المؤلفة بمتوسط حسابي (1.27)، وأخيراً الكتب المترجمة بمتوسط حسابي (0.14) .

6- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغيرات الجنس وسنوات الخدمة ومتغير الكلية.

7- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، وذلك لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير الدرجة العلمية، وذلك لصالح الذين درجتهم العلمية أستاذ.

8- توجد علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$).

وبناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بعدة توصيات، أهمها:

1- تخصيص ميزانية للبحث العلمي من قبل الحكومة للجامعات الفلسطينية.

2- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال (المصانع- البلديات-الشركات الخاصة) في دعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

3- العمل على إنشاء وقف إسلامي يعود ريعه إلى دعم البحث العلمي.

4- تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال الاستشارات وعمل مشاريع يعود ريعها لدعم البحث العلمي.

Abstract

Reality of Scientific Research Funding in Palestinian Universities and its Relation with Research Productivity of their Academic Staff

This study aimed to identify the degree of research funding in the Palestinian Universities and its relation to the research productivity of their academic staff, from the perceptions of their academic staff, and to find out how the expressed perceptions were influenced by academic staff characteristics such as gender, years of experience, academic rank, the type of faculty, and university.

To achieve the objectives of the study, the researcher adopts the descriptive analytical approach. The population of the study included (744) members which are all the academic staff (assistant professor and higher) of the Palestinian universities (The Islamic, Al-Azhar, and El-Aqsa) in Gaza Governates, while the sample consisted of (260) of these members (35% of the population). Two questionnaires were designed to collect information from the sample. The first questionnaire is about the reality of research funding in the three universities and consists of three-aspects. The second is about the reality of the research productivity and consists of two-aspects.

The validity of the questionnaires is confirmed by testing by applying it to a pilot sample of (40) members.

The information was analyzed by the use of Scientific Package for Social Sciences (SPSS) and averages, recurrences, ratio weight, Cronbach's alpha test, and Pearson correlation coefficient are also used.

From the results of the study it is found that:

1- The total average of the degree of funding research in universities is low (51.58%), with indirect funding comes first, then direct funding and finally the external funding.
2- There is no significant differences between the average of perceptions of academic staff to the degree of funding research attributed to gender, years of experience, and type of faculty.

3- There is a significant differences between the average of perceptions of academic staff to the degree of funding research attributed to university, in favour of IUG, and to the rank, in favour to professors.
4- The total average of factors affecting the research productivity from the perspectives of academic staff is estimated to be about (61.76%).
5- The reality of research productivity, from the perspectives of academic staff, is found to be ranked as follow: Supervisions of thesis; papers published in international journals; papers published in local journals; papers published in regional journals; books; and then translated books.
6- There is no significant differences between the average of perceptions of academic staff to the degree of research productivity attributed to gender, years of experience, and type of faculty.
7- There is a significant differences between the average of perceptions of academic staff to the degree of research productivity attributed to university, in favour of IUG, and to the rank, in favour to professors.
8- There is a statistically significant correlation (direct proportionality) between the degree of research productivity and its funding.

Due to the results of the study it is recommended that:

1- The government should allocate a special fund in its budget to research in Palestinian universities.
2- Activating the role of private sector to support research in the Palestinian universities.
3- Adopting the concepts of (the Islamic Waqf).
4- Adopting the concept of productive university so that the outcomes of some projects are oriented to research.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	ز
قائمة المحتويات	ط
قائمة الأشكال	س
قائمة الجداول	ل
قائمة الملاحق	ع
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	5
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	7
حدود الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	8
الفصل الثاني **الإطار النظري**	10
المحور الأول تمويل البحث العلمي	11
مفهوم التمويل لغة واصطلاحا	11
واقع مشكلة التمويل في الفكر الاقتصادي	13
تمويل التعليم	13
تمويل التعليم العالي	14
دور تمويل التعليم العالي وأهميته	14
أنواع تمويل التعليم العالي	15

الموضوع	الصفحة
مصادر تمويل التعليم العالي	15
صيغ تمويل التعليم العالي	18
تحديات تمويل التعليم العالي	19
تحديات تمويل التعليم العالي الفلسطيني	20
تطور التمويل الحكومي للتعليم العالي الفلسطيني	22
الجامعة المنتجة وتمويل التعليم العالي	23
تعريف البحث العلمي	26
البحث العلمي في الإسلام	27
أنواع البحث العلمي	28
كفايات البحث العلمي	29
معوقات البحث العلمي	29
الجامعات البحثية	31
البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	33
تمويل البحث العلمي	36
واقع التمويل والإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي	38
العلاقة بين تمويل التعليم والناتج القومي الإجمالي	39
دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي	40
تمويل البحث العلمي وهجرة العقول العربية	46
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	47
تجارب عالمية في تمويل البحث العلمي	51
المحور الثاني الإنتاج العلمي	56
مفهوم الإنتاج العلمي	56
العوامل التي تؤثر على زيادة إنتاج البحث العلمي	58
مؤشرات الإنتاج العلمي	60
نظريات تفسير الإنتاج العلمي	61
قياس الإنتاج العلمي	61
علاقة التمويل بإنتاج البحث العلمي	62

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث **الدراسات السابقة**	64
أولاً: الدراسات العربية	65
ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية	80
التعقيب على الدراسات السابقة	88
أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية	89
أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	90
الفصل الرابع **منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)**	92
مقدمة	93
منهج الدارسة	93
مجتمع الدراسة	93
عينة الدراسة	94
أداة الدراسة	99
صدق الاستبانة	101
المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	110
الفصل الخامس **نتائج الدراسة الميدانية (إجابة التساؤلات ومناقشتها)**	112
الخاتمة	149
أولاً: النتائج	149
ثانياً: التوصيات	151
ثالثاً: المقترحات	153
المراجع	154
ملاحق الدراسة	166

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	المؤشرات الرئيسية لعدد الباحثين في العالم (2002، 2007)	35
(2-2)	توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول للفترة 2000- 2009 (نسب مئوية من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير)	37
(3-2)	حجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب المصدر	49
(4-2)	حجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب النوع	51
(5-2)	حصص البلدان من المجموع العالمي للمنشورات العلمية (2002، 2008)	58
(1-4)	المجتمع الأصلي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة للعام الدراسي 2013- 2014.	95
(2-4)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	96
(3-4)	توزيع أفراد العينة حسب الجامعة	97
(4-4)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة	98
(5-4)	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	99
(6-4)	توزيع أفراد العينة حسب الكلية	100
(7-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " والدرجة الكلية للمجال	103
(8-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" والدرجة الكلية للمجال	104
(9-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل الخارجي للبحث العلمي " والدرجة الكلية للمجال	105
(10-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي" والدرجة الكلية للمجال	106
(11-4)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة " واقع	108

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" والدرجة الكلية للاستبانة	
(12-4)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة" واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"	109
(13-4)	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات استبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "	109
(14-4)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية"	110
(15-4)	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات استبانة "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية"	111
(1-5)	المحك المعتمد في الدراسة	114
(2-5)	المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل مجال من مجالات استبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"	115
(3-5)	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "	119
(4-5)	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"	121
(5-5)	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "التمويل الخارجي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"	123
(6-5)	نتائج اختبار"T – لعينتين مستقلتين " – الجنس	126
(7-5)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الجامعة	127
(8-5)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة	128
(9-5)	نتائج اختبار"T – لعينتين مستقلتين " – سنوات الخدمة	130
(10-5)	نتائج اختبار " التباين الأحادي " – الدرجة العلمية	132

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(5-11)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية	133
(5-12)	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الكلية	134
(5-13)	الأعمال التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية	136
(5-14)	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي"	138
(5-15)	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الجنس	142
(5-16)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الجامعة	143
(5-17)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة	143
(5-18)	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – سنوات الخدمة	145
(5-19)	نتائج اختبار " التباين الأحادي " – الدرجة العلمية	146
(5-20)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية	146
(5-21)	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الكلية	147
(5-22)	معامل الارتباط بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية	149

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	مخطط لصيغ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني	19
(2-2)	الموارد المخصصة للتعليم العالي في فلسطين	22
(2-3)	أهم معوقات البحث العلمي	30
(2-4)	عدد الأبحاث المنشورة (الرقم مضروب بألف) في عدة دول في عام 2007	34
(2-5)	نسبة انفاق بعض الدول على البحث العلمي من الدخل القومي	39
(2-6)	علاقة تدهور التمويل التعليمي بتدهور الإنتاجية	40
(2-7)	العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	59
(2-8)	العلاقة بين المدخلات البحثية والعائد المجتمعي	63

قائمة الملاحق

م	الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	الاستبانة في صورتها الأولية	167
ملحق رقم (2)	قائمة بأسماء المحكمين	172
ملحق رقم (3)	الاستبانة في صورتها النهائية	173
ملحق رقم (4)	استمارة للكشف عن واقع تمويل البحث العلمي	179
ملحق رقم (5)	خطاب تسهيل مهمة باحث	181
ملحق رقم (6)	خطاب تسهيل مهمة باحث	182
ملحق رقم (7)	خطاب تسهيل مهمة باحث	183

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.

المقدمة:

يعد التعليم العالي من ركائز المجتمع الأساسية، حيث يزود المجتمع بخرجين يحملون مجموعة من القيم والمهارات والمعارف اللازمة للقيام بأدوارهم الاجتماعية بشكل أفضل، كما تعتبر مؤسسات التعليم العالي هي البوتقة الحاوية لأغلب أنشطة البحث العلمي في مختلف الدول. وللارتقاء بهذا النوع من التعليم، يجب توفير تمويل مناسب لها من أجل تنمية المجتمع.

فالتمويل يعد من الخدمات المهمة والضرورية في حياة الكائن البشري على مستوى العالم ككل، فقد لعب في الماضي دوراً عظيماً في تقدم البشرية؛ وما زال في وقتنا الحاضر أساساً قوياً ومتيناً للكثير من المشاريع الضخمة التي نشهدها ونواكبها كل يوم، وفي عصر العولمة الذي نعيشه اليوم يمثل هذا التمويل القوة والسيطرة، إذ إن الدول المتقدمة في عصرنا اليوم هي الدول الغنية فهي تنفق المال الكثير على تعليم أبنائها وعلى أبحاثها العلمية ، التي تعمل على تقدمها.

لقد تبيَّن أننا نواجه اليوم تقدماً كبيراً على مستوى العالم الذي نعيش، ويعدُّ البحث العلمي الركيزة الأولى لهذا التقدم فبدون البحث العلمي لا يوجد تطبيق على أرض الواقع لمعظم ما نشهده اليوم من تجارب فريدة وتقدم واختراعات، كما أن البحث العلمي ضروري جداً للأستاذ الجامعي حتى يبقى مواكباً لأهم التطورات العلمية وينقل آخر ما توصل إليه العلم لطلابه وبذلك تبقى الجامعة التي ينتمي إليها قوية ومواكبة للتقدم، ولكن أي نوع من الأبحاث العلمية هو المطلوب في عالمنا اليوم؟ لقد ظهر حديثاً مصطلح الجودة في التعليم بشكل عام وفي البحوث العلمية بشكل خاص، فالبحث العلمي الجيد يجب أن يكون مطابقاً لمعايير الجودة العالمية، وعندما نقول: جودة البحث العلمي فهذا يعني أننا بحاجة إلى تمويل يسبق هذه العملية، فالتمويل المناسب يرفع من قيمة البحث، وكما يقال العلم الجيد مكلف وغالي الثمن، والسؤال الذي يطرح نفسه: "ما مصادر هذا التمويل وما آلية توفيره للارتقاء بالبحث العلمي؟"

إن للتمويل مصادر مختلفة، فهناك التمويل المحلي، والتمويل الإقليمي، وكذلك التمويل الدولي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل للتمويل بمصادره المختلفة شروط ومعايير على الباحث تنفيذها للحصول على ما يريده من تمويل؟

وهناك اتجاه حقيقي في جميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية للحرص على زيادة معدلات التنمية ولتحقيق هذه الزيادة لا بد من توافر الاهتمام المتزايد بجميع عناصر الإنتاج حيث إن أهم احتياجات التنمية لا تكمن فقط في القوى البشرية لتطوير المشروعات بل تتعداها لتصل إلى المستلزمات المادية، وتعاني أراضي السلطة الفلسطينية من ضعف واضح وتدنٍ ملموس

في وفرة المال للإيفاء بخطط التنمية سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو التعليمي أو الاجتماعي.(شرير،2005 : 6)

و الجدير بالذكر أن تواضع الإمكانات في الجامعات العربية خلق مشكلة في الأبحاث العلمية المقدمة نتيجة الاهتمام بالمشاكل البحثية قصيرة الأجل، وفي ظل تدفق التمويل الأجنبي أصبحت البحوث مرتبطة بأولويات المؤسسات الممولة أكثر من ارتباطها بأولويات واحتياجات الاقتصاد المحلي.(غنيمة،2002: 199).

إن جامعاتنا اليوم بحاجة ماسة لإنتاج البحث العلمي وإيجاد فرص أوسع لتمويله ،فالبحث العلمي هو عماد الجامعات، وهو الذي يجعلها ترتقي في الصفوف الأولى في تقييمها بين الجامعات العريقة.

إن الجامعات التقليدية قد خففت من النصاب التدريسي للأستاذ الجامعي ومن نصاب ساعاته الأسبوعية وهذا النصاب أصبح تقليداً معمولاً به أسوة بالجامعات الأجنبية التي تعتبر الوظيفة الأساسية والرئيسية للجامعة هي إجراء البحوث العلمية، وهنا إدراك لحجم الخلل في استثمار الموارد البشرية. (الخطيب، 2003 :111)

وتكمن أهمية البحث العلمي في كونه من الوسائل المهمة في تطوير كفاءة أداء أعضاء الهيئة التدريسية كونها تسهم في قيام التدريسيين بمواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ في سوق العمل والأمر الذي ينعكس على جودة العملية التربوية والإنتاجية العلمية في جامعاتهم، وقد انصرف الكثير منهم عن البحث العلمي في الفترات السابقة لعدم توفر المخصصات المالية والأجهزة والمعدات العلمية والمصادر والمراجع المكتبية، فالبحث العلمي في جامعات الوطن العربي لا يزال محصوراً على الجهد الفردي كالأبحاث العلمية من أجل الترقيات إضافة إلى التي يجريها التدريسيين مع متخصصين من حقل العمل لحل مشكلة ما أو تطوير تقنية معينة لزيادة الإنتاج وكفاءته، فالمشكلات الأمنية وعدم الاستقرار في عالمنا العربي أصبحت المحدد الأكبر في تحديد حركة البحث العلمي وتقييده.(محسن، 2011 :260)

إن البحث العلمي يجب أن تحكمه معايير ثابتة ينطلق منها ،ومن هنا جاء مفهوم جودة البحث العلمي ، ولضمان هذه الجودة في مؤسسات التعليم العالي لا بد أن يصحب التمويل شروط ثابتة تنطلق من التأكيد على جودة البحث العلمي بحد ذاته وليس على السيطرة أو استفادة الممول.

ويتضمن أنموذج تقييم عضو هيئة التدريس في الجامعات من البحوث المنشورة مع بيانات النشر، البحوث قيد الإعداد، الإشراف على طلبة الدراسات العليا أو مناقشة الرسائل الجامعية،

المؤتمرات وورش العمل والدورات المتخصصة وهذا كله يؤدي إلى رفع كفاءة عضو هيئة التدريس الجامعي. (أبو الرب وآخرون،2010: 434)

ونظراً لحيوية موضوع التمويل بالنسبة للتعليم الجامعي تمّ تناوله من قبل العديد من الدراسات دولياً ومحلياً ، ومن الاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة وجد هناك دراسات عديدة أكدت على أهمية دور التمويل للتعليم العالي بشكلٍ عام وللبحث العلمي بشكلٍ خاص ودراسات أكدت على ضرورة التزام الجامعات بمعايير الجودة على المستوى الإداري ومستوى العاملين ،فهناك دراسة صبيح (2005) التي أكدت على ضرورة وجود صيغ للإنفاق على التعليم الجامعي مشتقة من الشريعة الإسلامية، وهناك دراسة الجعفري والعارضة (2002) والتي عملت على تحليل أزمة التمويل والبحث عن مصادر تمويل متعددة في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، ودراسة بلتاجي (2012) التي أكدت على ضرورة زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر وزيادة حجم التمويل الحكومي وتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم.

أما الدراسات الأجنبية فأكدت معظمها على أن للتمويل تأثيراً كبيراً على زيادة إنتاجية البحث العلمي وجودته، كدراسة (Beaudry & Allaoui,2012)، والتي بينت أن تلقي حجم أكبر من التمويل المخصص للبحث تعود بالنفع على الإنتاج العلمي، ودراسة (Ubfal & Maffioli, 2011)، والتي بينت أن البحوث التي تم تمويلها كان لها أثر إيجابي على التعاون بين الباحثين، وأن المنح البحثية تعمل على تعزيز التعاون بين الباحثين في الدول النامية.

وتأتي الدراسة الحالية نظراً لشعور الباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة، كدراسة (حلس، 2009)، ودراسة (الجعفري، 2002) بضعف حجم التمويل المخصص للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وما له من أثر على الإنتاج البحثي كما أشارت دراسة (حلس، 2009)، والتي كشفت عن تدني مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات، وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي متدنياً مما ينعكس على حجم وجودة الإنتاج العلمي.

في ضوء ما سبق من دراسات واستكمالاً لجهودٍ بدأها الآخرون، جاءت هذه الدراسة لتربط بين التمويل للبحث العلمي كمتغير وعلاقته بالإنتاج العلمي كمتغير آخر.

وقد وضعت هذه الدراسة بعين الاعتبار المجتمع الفلسطيني ومصادر التمويل المحلي (المباشر، وغير المباشر) والدولي المساهمة في رفع الإنتاج العلمي كماً ونوعاً، لذلك جرت هذه الدراسة على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (الإسلامية – الأزهر – الأقصى) وتأمل الباحثة أن تسهم هذه الدراسة في تخصيص التمويل المناسب للارتقاء بالبحث العلمي في جامعاتنا

الفلسطينية مما ينعكس على المخرجات من الطلاب خريجي هذه الجامعات ليفيدوا المجتمع الفلسطيني بكفاءتهم ونوعيتهم ذات الجودة العالية.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لتمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة ؟
2- هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة: (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية:(علمية أو إنسانية)؟
3- ما درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟
4- هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة: (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية:(علمية أو إنسانية)؟
5- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة ؟

فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الجنس (ذكر أو أنثى).

2- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الجامعة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى).

3- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة (عشر سنوات فأقل، أكثر من عشر سنوات).

4- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).

5- لا توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الكلية (علمية أو إنسانية).

6- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الجنس (ذكر أو أنثى).

7- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الجامعة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى).

8- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة (عشر سنوات فأقل، أكثر من عشر سنوات).

9- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).

10- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الكلية(علمية أو إنسانية).

11- توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية .

أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2- معرفة الفروق الدالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية (علمية أو إنسانية) .
3- التعرف إلى واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم.
4- معرفة الفروق الدالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية)؟
5- الكشف عما إذا ما كان هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.
6- الوصول إلى مجموعة من التوصيات لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- إبراز أهمية موضوع التمويل المخصص لعملية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة باعتباره أحد أهم ركائزه الأساسية لتطور الجامعة وتقدمها، وتسليط الضوء على تجارب الدول التي طورت وضعها الصناعي حديثاً وازدهرت في مجال تمويل البحث العلمي بغية الاقتداء به، ونقل خبراتها إلى المجتمع الفلسطيني.
2- تناول موضوع واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها في الدراسة،
3- قد تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على الجامعات الفلسطينية ووزارة التعليم العالي والباحثين.

حدود الدراسة:

تقتصر الدارسة على:

1- الحد اللغوي: تقتصر الدراسة على مراجع الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- الحد الموضوع: إبراز واقع التمويل وعلاقته في زيادة الإنتاج للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في ضوء بعض المتغيرات لأعضاء هيئة التدريس فيها.
3- الحد البشري :تقتصر الدراسة على عينة عشوائية ممثلة لأعضاء الهيئة التدريسية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة (الإسلامية – الأزهر – الأقصى).
4- الحد المؤسسي: تقتصر الدارسة على الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة (الإسلامية – الأزهر – الأقصى).
5- الحد الزماني: طبقت الدراسة خلال العام الجامعي 2013-2014م.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى الباحثة التعريفات التالية:

التمويل: تعريف (الحاج، 2010: 21) "هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليه".

البحث العلمي: تعريف (عناية، 1990: 154) و(رشوان، 1985: 37) "هو عملية اختراع واكتشاف وتحقق وإثبات من خلال إحداث إضافات جديدة في ميادين المعرفة المختلفة أو تعديلات لمعارف قائمة، بالتقصي المنظم القائم على التبحر والغوص في أعماق الحقيقة"

التعريف الإجرائي للبحث العلمي: " هو عملية اختراع واكتشاف وتحقق وإثبات من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية وفق معايير معينة"

التعريف الإجرائي لتمويل البحث العلمي: "هو الإمداد بالأموال اللازمة لسد تكلفة البحث العلمي للمساعدة في زيادة كمية وتحسين نوعية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية وقت الحاجة إليه، والذي سيقاس من خلال أداة الدراسة.

الجامعات الفلسطينية: "هي المؤسسات التي يضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، الدرجة الجامعة الأولى، وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ويجوز لها أن

تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998: 3)

وقد شمل التطبيق الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة) الأزهر، الإسلامية، والأقصى).

الإنتاج العلمي: (الإنتاجية العلمية) وهو "عدد الأبحاث المنشورة باسم عضو هيئة التدريس خلال مدة زمنية معينة".(يوسف ،2008: 409)

وتعرف الباحثة الإنتاج العلمي إجرائياً بأنه "كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية المحكمة والمنشورة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وتتضمن: الكتب العلمية المحكمة والبحوث المنشورة والأوراق المقدمة في مؤتمرات علمية محكمة والمقاس بالاستبانة المقدرة".

الفصل الثاني

الإطار النظري

المحور الأول: تمويل البحث العلمي

- مفهوم التمويل
- تمويل التعليم العالي
- البحث العلمي
- تمويل البحث العلمي
- تجارب عالمية في تمويل البحث العلمي

المحور الثاني: الإنتاج العلمي

- مفهوم الإنتاج العلمي (الإنتاجية العلمية)
- العوامل التي تؤثر على زيادة الإنتاج العلمي
- مؤشرات الإنتاج العلمي
- نظريات تفسير الإنتاج العلمي
- قياس الإنتاج العلمي
- علاقة التمويل بإنتاج البحث العلمي

المحور الأول

تمويل البحث العلمي

إن البحث العلمي والتعليم العالي مفهومان متلازمان، فلا يمكن القول: إنه يوجد هناك مؤسسات تابعة للتعليم العالي ذات جودة عالية دون ممارسة وإجراء البحوث العلمية ،التي ترفع من شأنها وتميزها، لتكون فاعلة للمجتمع التي تنبثق منه.

ويكتسب التعليم الجامعي أهمية بالغة كونه من أهم معاقل الفكر والتنوير، ومن خلال دوره في إعداد وتأهيل القيادات الفكرية والعلمية والأدبية لجميع مؤسسات المجتمع، فهو يمثل المرجعية العلمية المعرفية للمجتمع، وهو يمثل بعداً مهماً ووسيلة تطوير فعّالة للمجتمع المعاصر، فهو قاعدة تكوين الفكر العلمي والتربوي الذي يساعد ويهيئ المجتمع لتقبل كافة التغيرات والتطورات ضمن الفلسفة السائدة، وضمن قيم المجتمع وثقافته وتتميز الجامعة عن غيرها من أنواع التعليم الأخرى بعلاقتها التفاعلية مع المجتمع وقدرته على الانطلاق والتغيير ومواكبة واستيعاب المعرفة في عصر التكنولوجيا والمعلومات. (أبو وطفة ،2002: 18)

إن ما يعطي التعليم الجامعي أهميته العلمية المرموقة هو قدرته على مواكبة التطور الذي يكون من خلال تبني البحث العلمي كنشاط يقوم عن طريقه بخدمة المجتمع وعلو شأنه، ونشاط البحث العلمي لا يأخذ المكانة المناسبة إلا من خلال التمويل الكافي والمناسب، فالتمويل هو عصب الجامعات، وأولوية ضرورية لنشاطاتها العلمية .

مفهوم التمويل لغة واصطلاحا:

- **التمويل لغة:**

جاء في لسان العرب: "مول" المال: معروف ما ملكته من جميع الأشياء، والجمع أموال، وفي الحديث نهى عن إضاعة المال. قيل أراد به الحيوان أي يحسن إليه ولا يهمل، وقيل إضاعته إنفاقه في الحرام والمعاصي وما لا يحبه الله. قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطُلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم . ويقال : تمول فلان مالاً إذا اتخذ قنية . (لسان العرب 4300: ج:46 المجلد السادس).

- **التمويل اصطلاحا:**

يعرف (صائغ، 2000: 631) التمويل بأنه "تعبئة الموارد النقدية، وغير النقدية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته، وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية، والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

ويعرفه (حجازي، 2001: 11) بأنه "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع".

ويعرفه (أبو الرب وآخرون، 2002، 3) على أنه "الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة."

ويعرفه (أل شبيب، 2004 : 99) بأنه "مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فان تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها."

و يعرفه الحاج (2010، 21) بأنه " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها."

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
2- البحث عن مصادر للأموال.
3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

ويعرف جرار وأبو بهاء (2012: 1131) التمويل بأنه "الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من المصادر المختلفة، أو الحصول عليها من جهات عدة، والوظيفة المالية تتعلق بحصول المشروع على الأموال بالشروط المناسبة."

من خلال استعراض التعريفات السابقة ترى الباحثة أنها جميعاً تؤكد على سعي المؤسسات – من خلال بذل الجهد – للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على مسيرتها بأساليب مختلفة ومن جهات متنوعة، وأن تبحث دائماً عن مصادر بديلة من خلال التخطيط المسبّق حتى لا تقع في مخاطر التوقف عن النمو والعطاء، وهذه المصادر تختلف على حسب بيئة وظروف المؤسسة، مما يؤدي إلى عدم استمرارها، والحصول على الأموال ليس غاية، وإنما هو وسيلة للوصول إلى الغايات المختلفة والمنشودة وأن تعريف الحاج يزيد على ذلك بتأكيده على تحديد الوقت المناسب، وهو وقت الحاجة إليه، وما يصحب ذلك من مخاطر تهدد أي نشاط ممكن القيام به نتيجة عدم

الحصول على الأموال في الوقت المناسب، وأن تعريف صائغ هو الأشمل من بين التعريفات، لأنه يؤكد على أهمية ديمومة واستمرارية مصادر التمويل.

واقع مشكلة التمويل في الفكر الاقتصادي:

إن مشكلة التمويل كما يراها أهل الفكر والاقتصاد لم تنبع من فراغ وإنما لها جذور خاصة تشترك فيها دول العالم النامي والمتخلف وذلك لاشتراكهما في مواجهة مجموعة واحدة من العقبات التي تقسم إلى:

1- عقبات داخلية: وهذه العقبات ترجع إلى قصور في العوامل الاقتصادية وتتمثل في العوامل المادية.

2- عقبات دولية: وهي مفروضة من إطار العلاقات الدولية الراهن من خلال التنمية الاقتصادية للدول المختلفة. (غنيمة ،200 :187)

تمويل التعليم:

•التعريف الاصطلاحي لتمويل التعليم:

عرفه أبو الوفا وآخرون بأنه " مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف المنشودة التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة. " (أبو الوفا وآخرون،2000 : 68)

وعرف رحمة تمويل التعليم بأنه " إمداد بالأموال وينطوي ذلك على سياسات التمويل ومصادره والمبالغ التي تقدم له." (رحمة، 2000: 32)

وعرف غانم تمويل التعليم بأنه" إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية، والبحثية والاقتصادية." (غانم، 2000: 259)

وعرف الجرجاوي تمويل التعليم بأنه "مجموعة المواد التي من خلالها يتم الإنفاق على العملية التعليمية التربوية في كافة جوانبها المتنوعة." (الجرجاوي، 2005: 5)

من خلال استعراض التعريفات السابقة ترى الباحثة أن كل التعريفات تؤكد على البحث عن مصادر الأموال ، وترى أن تعريف أبو الوفا يؤكد على إدارة هذه الأموال بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوة ،كما انفرد غانم بالتركيز المباشر على الجوانب الإدارية والاقتصادية التي تصاحب إمداد

المشروع المؤسسي ويعدُّ تعريف أبو الوفا هو الأشمل، لأنه يركز على عدة جوانب منها الاقتصاد من خلال الإمداد بالأموال والتربية من خلال تحقيق الأهداف والإدارة من خلال إدارة هذه الأموال بكفاءة.

تمويل التعليم العالي:

يعتمد التعليم العالي في الدول النامية أساساً على التمويل المقدم من جانب الحكومة، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دوراً مؤثراً، ومن العوامل التي ساعدت على ذلك، ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية. أما بالنسبة لمعظم الدول النامية فإن دور الحكومات يعتبر أساسياً حيث ما يزال دور القطاع الخاص محدوداً للغاية. وبالتالي لابد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم، ومساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم واستبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم والحكومة بعلاقة تقوم على أساس التعاون بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية. (بلتاجي ، 2012: 20)

دور تمويل التعليم العالي وأهميته:

تبرز أهمية التمويل لمؤسسات التعليم العالي كونه البنية الأساسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، وهو يعتبر المحك الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن تكون نتائجه مضمونة ، إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

إن أهمية التمويل لمؤسسات التعليم العالي تتمثل في أن الموارد المالية تعدُّ من أهم العوامل التي تساعد في نجاح واستمرار عمل هذه المؤسسات، فبدون المال تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تنفيذ برامجها كتطبيق البحث العلمي وتقديم الخدمات للمجتمع، كما يساعدها في الارتقاء بمستواها سواء أكان أكاديمياً أم إداريا أو على صعيد الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين. (الغماري ، 2009: 46)

وترى الباحثة أن أهمية التمويل تكمن في مساعدة المؤسسات الوصول إلى أهدافها المنشودة، وإثبات نفسها، ويعطيها حرية التنافس من خلال استخدام الأموال في تحسين وتجويد مخرجاتها، فتحظى بالتميز، وبالتالي الحصول على رضا المستفيدين من خدماتها، وزيادة عملائها.

أنواع تمويل التعليم العالي:

هناك نوعان لتمويل التعليم العالي وهما:

1- التمويل المباشر: وهو الذي يخصص ضمن الموازنة العامة لتمويل التعليم العالي مباشرة.
2- التمويل غير المباشر: وهو الذي يجمع من الضرائب والرسوم المفروضة ثم توظف لصالح التعليم العالي. (الحولي، محاضرات في اقتصاديات التعليم، 2012)

وترى الباحثة أن التمويل المباشر قد يأخذ أشكالاً متعددة كالحوافز والجوائز العلمية التي تخصصها الجهات المسئولة كمكافأة للعاملين معها لتشجيعهم وتعزيزهم ،وقد تكون من خلال إنشاء صندوق مخصص للنشاطات التي يقوم بها المنتمون لمؤسسة معينة ،أي أنها تكون موجهة لنشاط مقصود بعينه للعمل على الاستثمار به وتفعيله، أما التمويل غير المباشر فيكون من خلال دعم البنية التحتية التي تساعد على الارتقاء بعمل ما داخل المؤسسة ، ولكنها غير موجهة له بصورة مباشرة.

مصادر تمويل التعليم العالي:

تعرف مصادر التمويل بأنها "مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية." (آل شبيب، 2012: 99)

وتتعدد مصادر التمويل إلى مصادر مختلفة منها:

أ- التمويل الحكومي:

إن التمويل الحكومي هو الالتزام الذي تقدمه الحكومة لمؤسسات التعليم العالي. نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي ،أصبح الإنفاق الحكومي عليه في الأقطار العربية آخذاً في الانخفاض، لذلك استلزم التفكير لإيجاد الحل البديل عن طريق إيجاد مصادر تمويلية أخرى لتكون

مساندة للتمويل الحكومي للتخفيف من العبء على الحكومة حتى تتمكن الجامعات من أداء وظائفها وخدمة مجتمعها بشكل جيد. (جريو، 2000: 417)

وما زال حجم التمويل الحكومي (التقليدي) في المنطقة العربية هو المسيطر ثم يأتي من بعده الرسوم الطلابية ،ففي الأردن تأتي مصادر التعليم الحكومية في المقام الأول بنسبة (43.3%)، ثم تأتي بعدها الرسوم الطلابية بنسبة (35.9%)، ثم ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة بنسبة (10.9 %) ، وأخيراً تأتي المنح والتبرعات والهبات بنسبة (9.9 %) فقط . (فليه ، 2003 : 388)

يرتبط التحسّن في قيمة التنمية البشرية بنمو الإنفاق العام على التعليم .ففي المتوسط، شهدت البلدان التي يرتفع لديها الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم مستويات تقدّم مرتفعة في التنمية البشرية . (تقرير التنمية البشرية، 2013: 82)

وللتمويل الحكومي ثلاثة أنواع:

1- التمويل الخاضع للتفاوض والمخصص لمؤسسة تعليمية دون غيرها أو برنامج دون غيره.
2- التمويل العام غير المشروط والموزع على الجامعات وفق صيغة معيارية.
3- التمويل المبني على الأداء.

وبما أن التمويل الحكومي لا يسد حاجات التعليم العالي من تمويل كان لزاماً على مؤسسات التعليم العالي من إيجاد بدائل أخرى لتمويل التعليم .(عبد الكريم،2013: 24)

ب- التمويل غير الحكومي ويشتمل على:

1- المصادر الخاصة:

- رسوم الطلبة: كما سبق وذكر آنفاً، فإن رسوم الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية تأتي في المنزلة الثانية بعد التمويل الحكومي ، وهذا لا ينطبق على الجامعات الخاصة، التي تعتمد على رسوم الطلاب كمصدر أساسي من مصادر تمويلها.

التوجه نحو الاقتصاد الحر من بعض الجامعات ، وذلك بإدخال أقسام وشعب يتم التعليم فيها باللغة الأجنبية مقابل مصروفات دراسية تحصّل من قبل الطلاب ، كما يحدث في كلية التجارة أو الحقوق بدعوى أن تلك الأقسام تتطلب تجهيزات معينة خاصة بها، كما يستعان للتدريس فيها بنخبة من الأساتذة المتميزين، ولجوء بعض الجامعات بتنفيذ برامج تعليمية تسمى ببرامج التعليم

المميز ، ويقوم المستفيدون منها بدفع مبالغ مالية كبيرة، كل هذه الإجراءات بهدف تكيف الجامعات مع أوضاعها الاقتصادية الصعبة. (المهدي، 2013 : 132)

– التبرعات والهبات: وتأتي في المقام الأخير في المنطقة العربية لعدم الاعتماد على المصادر الخاصة في التعليم ، وغياب دور القطاع الخاص.

2- المصادر الذاتية

وتتمثل المصادر الذاتية بما تقوم به الجامعات من خدمات مقابل عوائد مالية بهدف تنويع مصادر تمويلها ، وسد احتياجاتها لتتمكن من البقاء والاستمرارية.

إن نقص مصادر التمويل وزيادة العجز في موازنة مؤسسات التعليم العالي، عمل على لجوء العديد من الجامعات تنويع مصادر تمويلها، وذلك من خلال أسلوب التمويل الذاتي أو ما يعرف بفلسفة الجامعة المنتجة. (غانم، 2000: 289)

يرى عبد الكريم أن التمويل الذاتي في الجامعات الفلسطينية هو عبارة عن الرسوم والأقساط الدراسية ، وهو يختلف من دولة إلى أخرى، ففي الأردن على سبيل المثال يشكل هذا النوع من التمويل ما نسبته 66% من إجمالي النفقات، أما في أوروبا فلا يتجاوز 10%، كما يرى أن تعظيم التمويل الذاتي يكون من خلال:

- خلق إيراد إضافي من خلال بيع الخدمات.
- تصميم سياسة سعرية وتسويقية للخدمات.
- زيادة الرسوم والأقساط.
- تأجير الأصول الثابتة للمؤسسة. (عبد الكريم ، 2013: 21)

وذكر (الخشاب) عدة مصادر للتمويل الذاتي في التعليم العالي، والتي من أهمها:

أ- **التعليم المسائي والموازي:** يتسم هذا النوع من التعليم بانخفاض معدلات القبول مقارنة بالدراسات الصباحية، وعدم التقييد بالعمر وإتاحة الفرصة لغير القادرين على التفرغ للدراسة الصباحية.

ب- **تعليم الطلبة الوافدين:** عدم مساواة الطلبة الوافدين بأبناء البلد في الرسوم الجامعية.

ت- **المكاتب الاستشارية والأبحاث العلمية:** فتح مكاتب استشارية متخصصة في كليات الجامعة، كالمكتب الاستشاري الهندسي، الزراعي، البيطري، العلمي، التربوي الصيدلي،

العيادات الاستشارية للطب وطب الأسنان، التي تقدم خدمات طبية إلى المواطنين، أو إنتاج أبحاث علمية لمؤسسات القطاع الخاص .

ث- **خدمات التعليم المستمر والتدريب:** وذلك عن طريق التزويد بالخبرات والدورات للعاملين في حقول العمل المختلفة ، بأحدث ما توصل إليه العلم وطرق تطبيقه مقابل أجر غير مرتفع نسبياً. (الخشاب والعناد، 2001: 40)

ج- **التمويل من جهات أخرى وأنشطة مختلفة:** وهذا يشمل الجهات والوقفيات الخيرية ،عقود المشاريع البحثية، الاستشارات والخدمات المجتمعية. (عبد الكريم ،2013 : 24)

ولا ينبغي على مؤسسات التعليم العالي التركيز فقط على توفير الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي فقط، وإنما هناك صور أخرى للتمويل الخارجي، وذلك عن طريق دعم مؤسسات التعليم العالي فنياً وتطوير قدرات العاملين لديها، من خلال توفير الأساتذة من الخارج، وكذلك توفير المنح الدراسية للطلبة، أيضا القيام بإرسال طاقم لتدريب الموظفين لاكتسابهم بعض المهارات التي يفتقرون إليها، والتي تؤهلهم للقيام بالمهام المختلفة الموكلة إليهم. (الأغا، 2006)

وترى الباحثة ضرورة أن تفكر المؤسسات دوماً وتخطط مسبقاً لإيجاد بدائل ومصادر مختلفة لتمويل مشاريعها بهدف المحافظة على بقائها واستمراريتها، وعدم الاكتفاء بالتمويل الحكومي، الذي غالباً ما يكون غير كافٍ للارتقاء بالمؤسسة وتلبية حاجاتها التي تسعى إلى تطويرها، ونحن في الأراضي الفلسطينية لنا وضعنا الخاص نظراً للوضع الاقتصادي الصعب وظروف الاحتلال والحصار، الذي يفرض على القائمين على المؤسسات الفلسطينية التفكير في سيناريوهات وبدائل متنوعة للبقاء والاستمرار، فهناك صيغ متنوعة للتمويل، وأن على متخذي القرارات مسؤولية السعي لإدراجها ضمن الخطط التمويلية للمؤسسات التي يديرونها.

• صيغ تمويل التعليم العالي:

هناك صيغ مختلفة للتمويل في التعليم الجامعي، والمخطط الموضح في الشكل رقم (2-1) يعرض صيغ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.

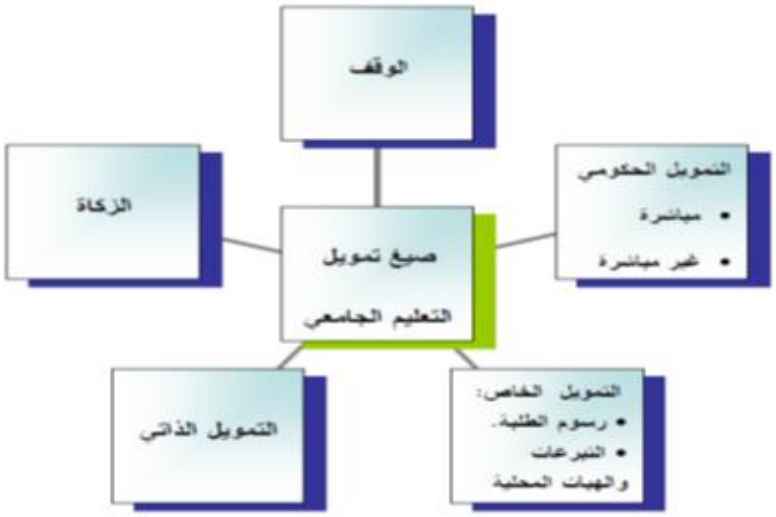

شكل رقم (2-1) مخطط لصيغ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني
المصدر: (صبيح، 2005: 173)

تحديات تمويل التعليم العالي:

تواجه نمو الواقع البحثي العربي تحديات كثيرة منها: تحديات سياسية، مثل وجود تشريعات معوقة ذات لوائح نمطية تعتمد على نظم إدارية ليس لها علاقة بمعايير الجودة ,والافتقار إلى الرؤية الواضحة في أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه البحث العلمي في مساندة الاستقلال الوطني والأمن القومي العربي، كما توجد تحديات استراتيجية مثل غياب الاستراتيجيات والمنهجية العلمية المحددة التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات ,وعدم اهتمام الكيانات الصناعية بالبحث العلمي وخلق فرص عمل تعمل على تحديد توجهاتها بما يلائم الاحتياجات الاقتصادية للوطن العربي، وعدم هيكلة مؤسسات البحث العلمي وبالتالي عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية لديها على الصورة الأمثل لها، كذلك تحديات مادية مثل: عدم الاهتمام بالباحث العربي وانشغاله بتوفير مستلزماته للعيش الكريم وانعدام الجو العلمي في ظل البيروقراطية والروتين، وعدم توفير الدعم المادي اللازم، إذ بلغ معدل حجم الإنفاق على البحث العلمي للدول العربية وحسب دراسات متخصصة بحدود 0.2% من إجمالي الناتج القومي في الوطن العربي مما يؤدي إلى نقص الموارد المخصصة للبحث العلمي. بالإضافة إلى تحديات أخرى يمكن تلخيصها في اهتمام الباحث بالبحث العلمي للترقية والاستفادة المادية المباشرة وليس لأغراض البحث نفسه أو لتطوير المعرفة البحثية , وعدم توفير أساليب التفاعل والاحتكاك المستمر بين الباحثين العرب والمراكز البحثية الخارجية في مجالات بعينها مثل أبحاث الفضاء والطاقة النووية. (رؤى، 2013 :4)

ويدرج (فليه ، 2010 : 396) تحديات لتمويل التعليم العالي ضمن مجموعة من الحقائق، والتي من أهمها:

1- أن الدول النامية وصلت إلى سقف في الإنفاق على قطاع التعليم العالي لا يمكن تجاوزه، كما أنه لا يمكن – بأي حال من الأحوال – زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.
2- تزداد وتيرة الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، نتيجة عوامل سكانية وديموغرافية معروفة.
3- غياب مفهوم مسؤولية المجتمع بكامله في تمويل التعليم بشكل كبير.
4- أن التوجه نحو الخصخصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي في النواحي التمويلية والتوظيفية بالنسبة للتعليم العالي وتحويله إلى القطاع الخاص، الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي. (فليه، 2010: 396)

وقد أورد (رحمة ، 2000) عدة أسباب للأزمة الراهنة لكفاية تمويل التعليم العالي وهي:

1- اقتصار معظم الدول العربية على التمويل الحكومي بل والاعتماد عليه بشكل رئيسي في بقية الدول على الرغم من تبديد جزء كبير من الموارد المالية لهذه الدول نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والحربية في الثمانينات والتسعينات.
2- زيادة الإنفاق على التعليم العالي بدرجة فاقت قدرة الدول نتيجة الإقبال الشعبي عليه مع المحافظة على مجانيته وتسهيل شروط القبول فيه.
3- إضافة مبالغ أكبر من الأموال إلى موازنة مؤسسات التعليم العالي نتيجة مشروعات التطوير في التعليم العالي والتي لم يوافق حكومياً إلا على جزء منها. (رحمة ، 2000: 37- 38)
4- تعتمد معظم الجامعات في الوطن العربي من حاجتها إلى الموارد على التمويل الحكومي بنسبة 89% أو أكثر، لذلك فإن المصادر الأخرى كالرسوم الجامعية، والإيرادات التي تقدمها الجامعات للمجتمع، والمنح والتبرعات لا تغطي إلا جزءاً بسيطاً من حاجة الجامعة. (السيدية وباطويح، 2000).

تحديات تمويل التعليم العالي الفلسطيني:

من أهم تحديات تمويل التعليم العالي الفلسطيني ما يلي:

1- عدم قدرة الجامعات الفلسطينية على رفع الرسوم والأقساط الجامعية.

2- عدم توفير بديل لتمويل مؤسسات التعليم العالي في ظل ضعف الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية .

3- ضعف التخطيط المستقبلي في ظل الخيارات الصعبة لتوفير حلول لتغطية العجز في موازناتها الجارية .

4- الاعتماد بشكل كبير على الدول المانحة والدعم الخارجي لإيجاد حلول لأزمة التمويل الجامعي. (عبد الكريم،2013: 43)

- **الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في فلسطين:**

تتمثل إيرادات الجامعات الفلسطينية فيما يلي:

1- الرسوم والأقساط الجامعية: وهي التي تمثل النسبة الأكبر في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني فنسبتها تصل ما بين 60% إلى 70% من إيرادات الجامعات الفلسطينية .

2- المنح والهبات والقروض: نظراً لأن الرسوم والأقساط الجامعية غير قادرة على سد عجز النفقات الجارية للجامعات الفلسطينية اعتمدت هذه الجامعات على المنح والهبات والقروض التي تكون في الغالب مشروطة من قبل الممول ، وبالرغم من تذبذب هذا المورد مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي لتلك الجامعات.

3- عائدات النشاطات والخدمات: تتمثل في الأبحاث والإيجارات وغيرها ونظراً لأن الإمكانات في الجامعات الفلسطينية ضعيفة فلا يمكن التعويل كثيراً على هذا الجانب.

4- الدعم الحكومي : يتم تخصيص هذا المورد من ميزانية السلطة الفلسطينية للجامعات وفي أغلب الأحيان لا يتم صرف هذا المورد بالكامل مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي للجامعات. (عبد الكريم ، 2013: 34-39)

ويلخص الشكل رقم (2-2) أنواع الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في فلسطين.

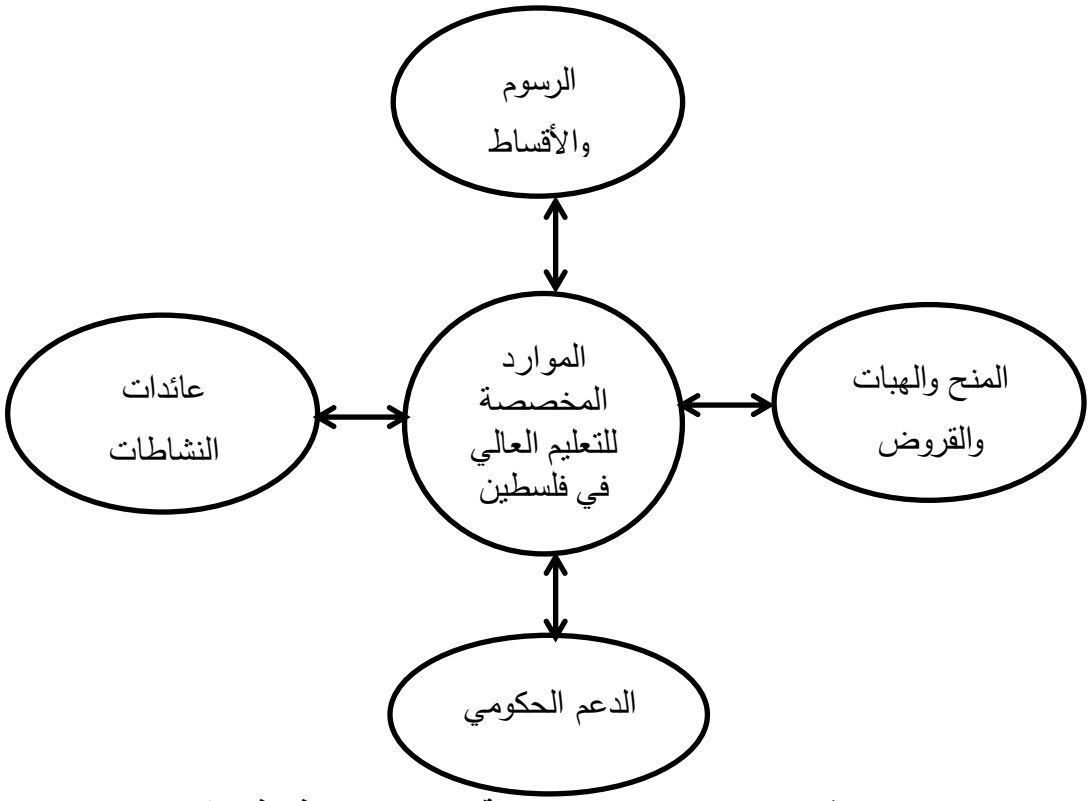

شكل رقم (2-2) الموارد المخصصة للتعليم العالي في فلسطين .
المصدر: الباحثة

تطور التمويل الحكومي للتعليم العالي الفلسطيني:

نظراً لأن الدعم المالي من القطاع العام للتعليم العالي الفلسطيني لا يكفي في الوقت الحالي، قامت الوزارة باقتراح استراتيجية تمويلية تهدف إلى فاعلية وكفاءة أكبر واستدامة لنظام التعليم العالي والتي من ضمن مبادئها الترويج لإجراء البحوث العلمية من خلال التمويل التنافسي لمشروعات تختارها السلطة الوطنية الفلسطينية ، ولقد نص المكوّن الرابع للاستراتيجية على: سوف تمول البحوث العلمية بشكل منفصل عن التعليم على أساس كل مشروع بحثي مستقل ومراجعته من الأقران في المجالات ذات الأولوية الوطنية العالية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2002: 50)

لا بد من وجود تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات الحديثة والذي يجب أن يهدف إلى: (عامر، 2006: 16)

1- إيجاد أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي .

2- توفير التمويل اللازم للإنفاق علي التعليم العالي .

3- اشتراك الحكومات في تمويل التعليم العالي .

4- اشتراك الأفراد في تمويل التعليم العالي .

5- اشتراك الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم.

وترى الباحثة أن الدول العربية بشكل عام تواجه تحديات كبيرة للحصول على التمويل المناسب لرفع شأن التعليم العالي في مؤسساتها الجامعية ، ولكن المؤسسات الجامعية الفلسطينية بشكل خاص تواجه تحديات أكبر لما تعاني منه من احتلال وحصار وعدم استقرار ووضع اقتصادي يفرض عليها بذل جهود مضاعفة لتحدي تهديدات عدم البقاء أو الاضمحلال.

الجامعة المنتجة وتمويل التعليم العالي:

لقد ظهر في العديد من الجامعات الأوروبية مفهوم الجامعة المنتجة ، والتي حققت نجاحات ملموسة وواضحة ،حيث خطت خطوات واسعة في مجال دعم التمويل الذاتي المباشر للجامعة منذ عقدين من الزمن ، ومن خلالها يتم القيام بالأنشطة الإنتاجية والخدماتية المدرة للدخل ، كالقيام بالأبحاث والدراسات ، والاستشارات للمؤسسات الخاصة والحكومية ، وخير مثال للجامعة المنتجة جامعة وروك البريطانية Warwick University ،التي استطاعت زيادة مواردها المالية من الدراسات والبحوث التي تجريها لحساب جهات أخرى من (31 %) عام 1970 إلى (62 %) من مجموع مواردها المالية عام 1995، أي بزيادة مقدارها (100%) ، كما انخفض اعتمادها على الدعم الحكومي خلال هذه الفترة من (69%) إلى (38%) من مجموع مواردها المالية ، فقد أصبحت أكثر اعتماداً على أنشطتها العلمية والبحثية . (جريو، 2000 : 4)

إن الجامعة المنتجة تعني " قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتحسن من مستوى العاملين فيها." (غانم ,2000 :289)

إن دخل جامعة هارفرد من رسوم الطلاب يمثل (31%) من إجمالي الدخل ، ودخلها من البحوث والاستشارات هو (25%) ، وأما ما تحصله الجامعة من الأوقاف والهبات والمصادر الأخرى فيمثل (44%) من إجمالي ميزانية الجامعة، بينما في الدول العربية ما زال حجم التمويل الحكومي التقليدي هو المسيطر ثم يليه التمويل من قبل رسوم الطلاب واللذين يمثلان معاً حوالي (80%) من ميزانية الجامعات في الدول العربية. (فليه، 2012: 397)

وما يطلق عليه الجامعة المنتجة من أبرز النماذج الإبداعية المتاحة أمام كثير من مؤسسات التعليم العالي وهو الأسلوب المتبع في عدد من جامعات الدول المتقدمة تقنيًا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. وبالعمل بهذا النموذج تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في الوقت نفسه، وهذا لا يعني أن تعامل الجامعة كشركة تجارية، ومن صورها المتعددة شراكة الجامعة مع القطاع الخاص بمشاريع مشتركة مادياً وبشرياً ،عقود يقدمها طرف لآخر، دعم مادي من القطاع الخاص مقابل تقديم خدمات استشارية من قبل الجامعة ، بالإضافة إلى تبادل الخبراء بين الجانبين. (الثنيان ، 2008: 19)

ولتبني مفهوم الجامعة المنتجة وتفعيله على مستوى الجامعات من أجل توفير موارد مالية إضافية يمكن اتباع آليات التنفيذ التالية:

1- التحول إلى مبدأ الاستثمار في البحث العلمي بدلاً من مبدأ الاستهلاك.
2- إيجاد سياسة مناسبة لكل جامعة تبعاً لطبيعتها وتخصصاتها وإمكاناتها البشرية والمادية في مجال تنمية مواردها لمفهوم الجامعة المنتجة.
3- منح صلاحيات واسعة لمعاهد ومراكز البحوث والدراسات الاستشارية في الاتصال

بمواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق أفكارها وخدماتها وأبحاثها في الميدان على المستوى الحكومي والخاص بوسائل وطرائق متعددة وخاصة وسيلة الاتصال الشخصي.

4- التوجه من قبل المؤسسات الإنتاجية إلى إعداد بحوث تطبيقية متخصصة من خلال الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية في مقابل دعمها وتمويلها.
5- التأكيد على مفهوم الجامعة المنتجة عن طريق استثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات، والعمل – أيضًا – على تحديد رسوم على المختبرات والورش والمرافق البحثية بالجامعة التي تستخدمها مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، والإفادة من المعامل الجامعية والمزارع والبرامج في دعم البحث العلمي ,والسماح كذلك باستثمار شعارات الجامعة على المنتجات مقابل رسوم لصالح البحث العلمي، تكريم المساهمين والمتبرعين من قبل الجامعات عبر صحفها ووسائل إعلامها. (خضر،2011 :25)

إن معظم ميزانيات التعليم تذهب للبنية الأساسية ورواتب العاملين بها والنفقات الإدارية ، فأي قراءة متأنية لميزانيات الجامعات تكشف لنا بوضوح عن التكلفة الباهظة للبنية التحتية لهذه

الجامعات والمتمثلة في (الأبنية – المرافق– القاعات – المختبرات والوسائل التعليمية ...) الأمر الذي يترتب علية أيضاً ارتفاع الكلفة التشغيلية للخدمات والصيانة. (حكيم ، 2011: 16)

مما سبق ترى الباحثة أن نموذج الجامعات المنتجة هو نموذج رائع يسفر عن التقليل من اعتماد المؤسسات الجامعية على التمويل من خارج المؤسسة ، ويحقق لها بعضاً من الاكتفاء عن طريق تمويلها ذاتياً، وبأيدي طاقمها المهني من خلال تحولها من جامعة معتمدة على مبدأ الاستثمار في البحث العلمي بدلاً من الاعتماد على مبدأ الاستهلاك من خلال تسويق نتائج أبحاثها والاستفادة من أجهزتها ومختبراتها المتمثلة ببنيتها التحتية لخدمتها وخدمة المجتمع المحلي المحيط بها.

- **البحث العلمي:**

يعدّ البحث العلمي أحد الأهداف الرئيسة لأي جامعة ، فهو يحتل المرتبة الثانية بعد التعليم الأكاديمي، فلم يعد يقتصر دوره على مجرد تطوير المعرفة في كافة المجالات بل تعدى ذلك بكثير، فأصبح له اليوم دور كبير في المجال التطبيقي وحل المشكلات الصناعية والاجتماعية. (القحطاني ، 2004 ، 13)

إن الوظائف الأساسية للجامعة المعاصرة تندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسة هي:

1- التعليم الأكاديمي المميز (إعداد القوى البشرية).

2- البحث العلمي.

3- خدمة المجتمع.

إن هذا التقسيم بين هذه الوظائف هو تقسيم اصطلاحي فمن الصعب وضع حدود فاصلة بينها. (العاجز وبنات ، 2003: 8)، يمثل البحث العلمي العمود الفقري للنشاط الإنساني في تحسين وتطوير جودة الحياة من خلال توسيع حدود المعرفة الأكاديمية، وصنع أبحاث أكثر ممكن انتشارها في كل أنحاء العالم، يهدف البحث العلمي إلى تزويد الحلول للعديد من المشاكل الحالية. (Migosi,J et al, 2012)

من خلال الاطلاع على الأدبيات العربية الخاصة بتقييم البحث العلمي وتحليلها تبين أن هذه الأدبيات يغلب عليها البعد الكمي، وأن المشكلة الجوهرية في البحث العربي هي ضعف الإبداع وشيوع التقليدية والجمود في الأبحاث العلمية في العلوم الإدارية والاجتماعية والإنسانية، وأنه يندر

في الأدبيات العربية التعويل على عنصر الإبداع كمقوم رئيس لتقييم النتاج البحثي. (البريدي ،2010: 37)

إن واقع البحث العلمي في الجامعات العربية يعتبر ضعيفاً وغير موجه نحو معالجة مشاكل قضايا الوطن الجوهرية إذ أن معظم الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس الذين يشكلون جزءاً كبيرًا من العاملين في حقل البحث العلمي يكون هدفها الترقية الأكاديمية، وبالتالي فهي لا توظف لخدمة أغراض تنموية ولا تتواءم مع الخطط التنموية الوطنية (خضر ، 2011: 8)

تعريف البحث العلمي:

- **التعريف اللغوي :**

جاء في (لسان العرب في باب الباء ، ج4 :214) "بحث" البحث طلبك الشيء في التراب، بحثه يبحثه بحثاً، وابتحثه.

والبحث: أن تسأل عن شيء ، وتستخبر. وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثاً: سأل، وكذلك استبحثه، واستبحث عنه. وتبحثت عن الشيء، بمعنى واحد، أي فتشت عنه.

وسورة براءة كان يقال لها: البحوث ، سميت بذلك لأنها بحثت عن المنافقين وأسرارهم أي استثارتها وفتشت عنها، والبحوث جمع بحث ، والبحث المعدن يُبحث فيه عن الذهب والفضة.

(لسان العرب في باب الباء ، ج4 :214)

- **التعريف الاصطلاحي:**

يعرفه كل من: (عناية، 1990: 154) و(رشوان، 1985: 37) "هو عملية اختراع واكتشاف وتحقق وإثبات من خلال إحداث إضافات جديدة في ميادين المعرفة المختلفة أو تعديلات لمعارف قائمة، بالتقصي المنظم القائم على التبحر والغوص في أعماق الحقيقة".

ويعرفه (الخطيب ، 2003: 20) كما يلي: "هو التفحص الناقد والتجريبي والمنضبط والمنظم لفرضيات تتعلق بالعلاقات بين الظواهر المختلفة."

ويعرفه (الحمداني وآخرون ، 2006 : 37) بأنه "عبارة جهد منظم ومقصود لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر وفقاً لنظريات معينة."

ويعرفه (الصويص ، 2010: 671) على أنه "الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان، مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية لاكتشاف ظواهر البيئة لزيادة سيطرته عليها ولتحديد العلاقة بين هذه الظواهر لمواجهة مشاكلها والقدرة على اكتشاف الحلول المناسبة لها.

ويعرفه (خضر ،2011: 5) على أنه "كل نشاط ذي منهج يهدف إلى إنتاج معارف جديدة ترتبط بفهم الإنسان للظواهر الطبيعية التي تحيط به ، ويؤدي في النهاية إلى رفع قدرات الإنسان على التحكم في هذه الظواهر والسيطرة على الطبيعة."

من استعراض التعريفات السابقة تجد الباحثة أن تعريف كل من الحمداني والصويص يشير على وجود جهد في عملية البحث العلمي أي أن عملية البحث ليست بالشيء الهين أو اليسير وإنما تحتاج إلى عمل متواصل، أما باقي التعريفات فتجمع على أن عملية البحث العلمي هي عملية منظمة وإنها تعتمد على إعمال العقل ومحكومة بضوابط وقوانين دقيقة ، كما أنه يتبين أن جميع التعريفات تشير إلى وجود هدف لعملية البحث العلمي إما لاكتشاف أو لإثبات فرضيات أو لإنتاج معارف جديدة أو لتقصي حقائق معينة، وأن نتائج البحث يجب أن تكون قابلة للتطبيق ، وهذا هو الغرض الحقيقي من إجراء البحوث العلمية.

الباحث:

يعرف على أنه "كل فرد يمتلك الدرجة العلمية الماجستير أو الدكتوراه سواء كان مدرساً، أو محاضراً، أو أستاذاً مساعداً، أو أستاذاً مشاركاً، أو أستاذاً وقد يتم الإشارة إليه في بعض المواقع في البحث بعضو هيئة التدريس." (الصويص ،2010: 671)

البحث العلمي في الإسلام:

لقد برع علماء المسلمين في ابراز نهضة الحضارة الإسلامية في القدم عن طريق البحث العلمي، واتباع منهجيته الصحيحة، ويثبت تاريخ الفكر البشري أن علماء المسلمين كانوا أسبق من العلماء الغربيين في تتبع منهج البحث العلمي.

ينسب الكثير من المؤرخين الفضل في اكتشاف منهج البحث العلمي إلى علماء أجانب كالعالم الإنجليزي المشهور فرنسيس بيكون، الذي ألف خلال عصر النهضة الأوروبية الحديثة كتابه الشهير الأورجانون ، ولكننا إذا ما دققنا في استقراء تاريخ الفكر البشري نرى بأن علماء المسلمين كانوا هم أسبق من بيكون وغيره من العلماء الغربيين، فقد اتجه علماء الحضارة الإسلامية قبل بيكون بعدة قرون إلى اتباع المنهج العلمي التجريبي الاستقرائي وبرعوا فيه عن خبرة ودراية بأصوله وقواعده، وأسهموا في تقدم ملموس في حركة البحث والتطوير العلمي، فقد استطاعوا أن

يميزوا بين طبيعة الظواهر العقلية الخالصة والظواهر المادية الحسية، وكان من أبرز رواد المنهج التجريبي الاستقرائي الحسن ابن الهيثم الذي بحث في ظاهرة الإبصار.(قنديلجي، 2013: 12)

ولقد ضرب المسلمون أروع المثل في حرية الفكر وتشجيع البحوث والدراسات العلمية الجادة، وأن حضارة العالم الإسلامي بدأت تتسرب إلى أوروبا عن طريق بلاد الأندلس وصقلية والمغرب ومصر وبلاد المشرق الإسلامي، فقد كان المسلمون يتمتعون بحضارة زاهرة، بينما كانت أوروبا غارقة في الجهل والظلام. إن المسلمين في البلاد الإسلامية تزودوا بنور العلم والمعرفة وكانوا يترجمون علوم الأقدمين من إغريق وفرس وهنود، بالإضافة إلى ابتكارهم نظريات عملية جديدة، وظل المسلمون كذلك حتى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حيث ظهر في أوروبا علماء تخلصوا من اعتمادهم على دراسات أرسطو بعد أن درسوا علوم المسلمين وأعجبوا بطريقتهم العلمية، وبالتدريج شاعت عندهم طريقة البحث العلمي الجديدة، وبذلك قامت النهضة الأوروبية الحديثة على منهجية علماء المسلمين. (أبو علية، 2007: 31)

مما سبق ترى الباحثة أن المسلمين كان لهم السبق في تأسيس منهج البحث العلمي، واتباعهم الطريقة العلمية القائمة على أسس صحيحة، وهم الذين أسهموا في نقل العلوم والمعرفة إلى العلم الغربي، ونتيجة الاعتماد على أبحاثهم تقدم الغرب وازدهر، وتأمل الباحثة أن يسترجع المسلمون اليم أمجاد أجدادهم، بالاهتمام وإدراك أهمية البحث العلمي والتنقيب، لينهضوا بالأمة الإسلامية ويعيدوا إليها مجدها التليد.

أنواع البحث العلمي:

ويمكن تصنيف أنواع البحث العلمي إلى:

1- **البحث الأساسي الأكاديمي** : ويهدف إلى الكشف عن أسرار الحياة والطبيعة وتطوير المعارف النظرية وإنتاج المعرفة، وغالبًا ما تكون البحوث الأكاديمية نظرية، يطلق من خلالها الباحث لفكره العنان ليطور نظرية جديدة، أو يقدم تفسيرًا لظواهر موجودة، أو يقوم بحل معادلات رياضية معقدة، ويتم هذا عادة بغض النظر عن إمكانية تطبيق النتائج عمليًا في المستقبل القريب .

2- **البحث التطبيقي** : وهو من الوسائل التي تمكّن الجامعة ومؤسسة البحث العلمي من التفاعل مع المجتمع من خلال ما هو جديد، أو تطوير التقنيات القائمة، ومن خلال هذا النوع من الأبحاث، تستطيع الجامعة أن تعمق ارتباطها بالمجتمع، ويلمس فوائدها وعائدها المادي والمعنوي. (البرغوتي وأبو سمرة، 2007 :1135)

كفايات البحث العلمي:

إن ممارسة البحث العلمي تتطلب توافر كفايات ومها رات أساسية في الباحث تجعله قادراً على إنتاج بحوث تتسم بالكفاءة والجودة، ومن هذه الكفايات ما يلي:

أ- **الكفايات الشخصية:** القدرة الذاتية على تطوير المهارات البحثية المختلفة، والقدرة على إقناع الآخرين، والقدرة على تحمل المسئولية، والثقة بالنفس باعتدال، وتقبل التوجيهات والنقد، والموضوعية في الرأي، واستخدام أسلوب الحذر والشك في التفكير، والأمانة العلمية في تناول العمل البحثي، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.

ب- **الكفايات العلمية:** وهي بصيرة الباحث التي يميز بها مشاكله ويبني من خلالها استراتيجيات معالجتها ويدرك طبيعة النتائج المتوقعة لحلها، وهي تشكل قاعدة لسلوكه المتخصص.

ت- **كفايات فنية إجرائية:** وتعني قدرة الباحث على إدارة البحث، وتنظيم عملية جمع المعلومات وإجراءات البحث وتنظيمه وإخراجه بشكل سليم.

ث- **كفايات لغوية:** تتصل بالجانب اللغوي والقدرات اللغوية اللازمة للباحث عند الاطلاع على المصادر والمراجع، وعند كتابة فصول البحث. (عطوان والفليت،2011: 265)

معوقات البحث العلمي:

يواجه البحث العلمي مجموعة من المعوقات والتي تحد من تطويره، واختلف الباحثون في تناولهم لهذه المعوقات ومن أهمها:

1- قلة المخصصات المالية للبحوث العلمية بصفة عامة على مستوى الوطن العربي، وربما بعض أسباب ذلك ترجع إلى فقدان الحماس للبحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي منه بصفة خاصة ، وعدم إدراك أهميته وقيمته وعوائده الاقتصادية.

2- نقص التدريب على البحث التربوي ، وأن المقررات التي تطرحها الجامعات لا تساعد الباحث على الإلمام الكافي بأصول البحث وقواعده.

3- التقدم البطيء لأدوات القياس في التربية ، بسبب تعقد الظواهر والمشكلات السلوكية التربوية.

4- عدم وضع نتائج البحوث القائمة على أصول علمية موضع التطبيق.

5- عدم وجود البيئة المناسبة لإجراء البحوث سواء من حيث الإمكانات أو التقبل أو الوعي بأهميته. (ابراهيم وأبو زيد، 2010 :81).

أما (الصويص ، 2010: 672) فيدرج معوقات عامة للبحث العلمي من النواحي الاقتصادية، أهمها:

1- قلة المخصصات أو الموازنات المرصودة للبحث العلمي.
2- هروب القوى البشرية.
3- عدم وجود استراتيجية داعمة للبحوث العلمية لدى الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم العالي أو الوزارات الأخرى.
4- عدم إسهام البحث العلمي في مجالات التنمية.

وقد لخصت الباحثة أهم معوقات البحث العلمي في الشكل رقم (2-3).

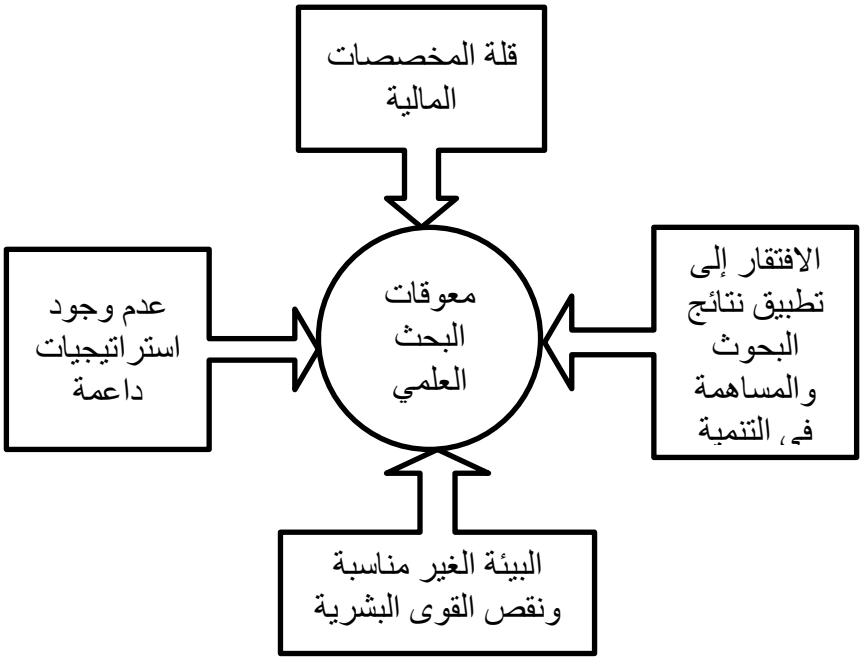

شكل رقم (2-3) أهم معوقات البحث العلمي

المصدر: الباحثة

وتدرج دراسة (بشور وجبرة) بعضاً من معوقات البحث العلمي فترى أن قلة قليلة فقط من البحوث المنجزة في جامعات الوطن العربي ساهمت مساهمات جدية في دفع عجلة التنمية أو حل المشاكل الراهنة، وبمعنى آخر فإنه ورغم الإيمان بضرورة تشجيع البحوث التطبيقية إلا أنه وللأسف تم الفشل في توجيه نتائج الأبحاث إلى ممارسة تطبيقية. وأسباب الفشل عديدة تشمل بما تشمله غياب أو نقص المعلومات المناسبة في يد صاحب القرار، هذا بالإضافة إلى العوائق الإدارية والتنظيمية للتغيير المحتمل في ضوء نتائج الأبحاث. وللتغيير معوقات أخرى منها قلة الوقت وقلة

التنظيم وغياب الحوافز ونقص الموارد المالية وتأثير الإعلام وأثر المعتقدات وبطبيعة الحال رأي صانع القرار. (بشور وجبرة، 2006: 3)

وللتغلب على معوقات البحث العلمي تشير العديد من الدراسات والبحوث المنشورة وغير المنشورة إلى ضرورة تخصيص ميزانيات للبحوث العلمية في الجامعات أو زيادتها، وأن تعمل هذه الجامعات على تسهيل التواصل بين الباحثين والعلماء في الجامعات ليس على مستوى جامعات البلد الواحد فقط وإنما على مستوى القطر العربي والدولي، حتى يتم تبادل الخبرات بشكل مناسب للاستفادة من التنمية المستدامة في الأقطار وبشكل يسهم في تطوير البحث العلمي الاقتصادي، وكان هناك مقارنات عديدة من هذه الإسهامات في ما تنفقه الجامعات في الدول العربية وما تنفقه إسرائيل على سبيل المثال في نفس المجال ، قد تبين أن الفارق في الإنفاق كبير جداً. (الصويص، 2010 : 672)

ومما سبق ترى الباحثة أنه يجب التخطيط لعمل إستراتيجيات شاملة تضع في عين الاعتبار أهمية البحث العلمي وضرورة دعمه من خلال حصر معوقاته ومحاولة التغلب عليها، وضرورة تخصيص ميزانيات مناسبة تعمل على رفع شأن البحث العلمي وتوفير بيئة مناسبة من خلال استقطاب الباحثين الأكفاء، مع السعي إلى ضرورة تطبيق نتائج البحوث العلمية لإبراز أهميتها في تنمية المجتمع.

الجامعات البحثية:

هناك أنواع متعددة للجامعات مقسمة على النحو التالي:

ح- الجامعات التعليمية: هي الجامعات التقليدية التي تركز على أسلوب المحاضرات وكيفية تطويره.

خ- الجامعات البحثية: هي الجامعات التي تركز على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثير من المجالات الأكاديمية والمهنية .

د- الجامعات الإنتاجية: هي الجامعات التي من خلالها يتم انتاج بضائع أوسع توزيعاً تستغل عائدها في دعم وسائل التعليم وتحديث المعدات .

ذ- الجامعات الاستثمارية: هي الجامعات الربحية التعليمية الخاصة التي تديرها منظمات وشركات ساعية للربح.

وسيتم التركيز في هذا الإطار على الجامعات البحثية، حيث تعرف على أنها "الجامعات التي تركز على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثير من المجالات الأكاديمية والمهنية ، وتتمتع

بقيمة اجتماعية واقتصادية عالية، ودعم عالي من قبل المجتمع من خلال الإمداد بمنح البحث ، والجامعات البحثية تحرص على أداء التزاماتها نحو المجتمع بنقل نتائج البحوث الاكاديمية لخدمة انتعاش الرفاهية القومية والدفاع الوطني. " (مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2010 : 32)

خصوصيات الجامعات البحثية تشمل:

- كثرة عدد مشاريع البحوث المدعومة.
- وجود مرافق وأماكن مخصصة للبحوث.
- توقعات كبيرة من هيئة التدريس، خاصة في المساهمة في التقدم العلمي والمعرفي.
- تخريج طلبة دراسات عليا، ومنح درجات مهنية عالية.
- قيام طلبة المراحل الأولى من الجامعة بالبحوث والاندماج التدريجي في التعليم الخاص بالدراسات العليا . (مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2010 :33)

إن جودة وتميز الجامعات كمؤسسة من مؤسسات البحث العلمي نابعة من قدرتها على إنتاج الأبحاث العلمية ذات الجودة العالية رغم الصعوبات التي تواجهها في ظل شح التمويل التي تعاني منه معظم الجامعات في الوطن العربي. هذا وتتفاوت مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي في الأمور التي تعاني منها والتي أدت إلى ضعف إنتاج الباحث العربي الجامعي ومن أهمها :

1- عدم توفر الأطر البشرية بالكم والنوع اللازمين في العديد من الأقطار العربية.
2- تدني الإنفاق على البحث العلمي.
3- عدم اكتمال البنى الارتكازية.

إن أهم مشكلة من المشاكل السابقة للبحث العلمي هي مشكلة التمويل والتي لها صلة وثيقة بالعبء التدريسي الثقيل الملقى على عاتق الأستاذ الجامعي الذي يؤدي النسبة المتدنية من الإنتاج البحثي لديه. ويتميز تمويل البحوث في الأقطار العربية بصفتين أساسيتين هما:

أ- الإنفاق الحكومي.
ب-قلة أو حتى انعدام مشاركة المؤسسات والشركات والأفراد في نفقات البحث. (العجيلي، 2013: 153- 157)

البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية:

يعدُ البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة، ويعزى ذلك إلى الظروف التي تعيشها الجامعات الفلسطينية من احتلال وحصار وحروب متتالية أدت إلى ضعف الموارد الداعمة للبحث العلمي وبالتالي إلى قلة الاهتمام به.

ويؤخذ على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ما يلي:

- يغلب على هذه الأبحاث النوع الوصفي، ولذلك لا يستخدم فيها سوى الأساليب الإحصائية المبسّطة مثل: النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية..الخ. ومن ناحية أخرى فإن مستوى الجهد المبذول في حالتها يظل متواضعاً، كما أن فائدتها العملية غير منفذة في أغلب الأحيان.
- تكرار لأبحاث الغير مع بعض التعديلات الطفيفة عليها، لذا فهي تفتقر في غالبها إلى الأصالة.
- بعض هذه الأبحاث ينقصها العمق والإحاطة ،ضحلة في موضوعها ونتائجها؛ إذ الكثير منها يمس قضايا هامشية، أو قضايا تم إشباعها بحثاً في بلدان أخرى، ولذلك فإنها يندر أن تأتي بشيء جديد أو مهم، كما يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها.
- هي انعكاس لبعض اهتمامات أعضاء هيئة التدريس وليست حلاً لمشكلة أو قضية معينة تعاني منها البيئة الفلسطينية.
- وباعتبار الجامعات الفلسطينية جزءاً من العالم العربي،فهي تعيش نفس الأجواء العامة التي تعيشها كافة الدول العربية، فإن ما يجري فيها هو انعكاس لما يجري في جامعات الوطن العربي إضافة إلى واقع الاحتلال المرير الذي يعطيها خصوصية تجعلها تنفرد ببعض الأمور عن باقي الدول العربية الشقيقة الأخرى. (العاجز وبنات، 2003: 13)

ويوضح شكل (4) عدد الأبحاث المنشورة في عدة دول عربية مقارنة مع إسرائيل وإيران، ويظهر الشكل أن مصر التي تمتاز بكثرة عدد سكانها وهي أكثر الدول العربية نشراً إلا أنها تعتبر قليلة إذا ما قورنت بإسرائيل التي تمتلك عُشر عدد سكان مصر تقريباً.

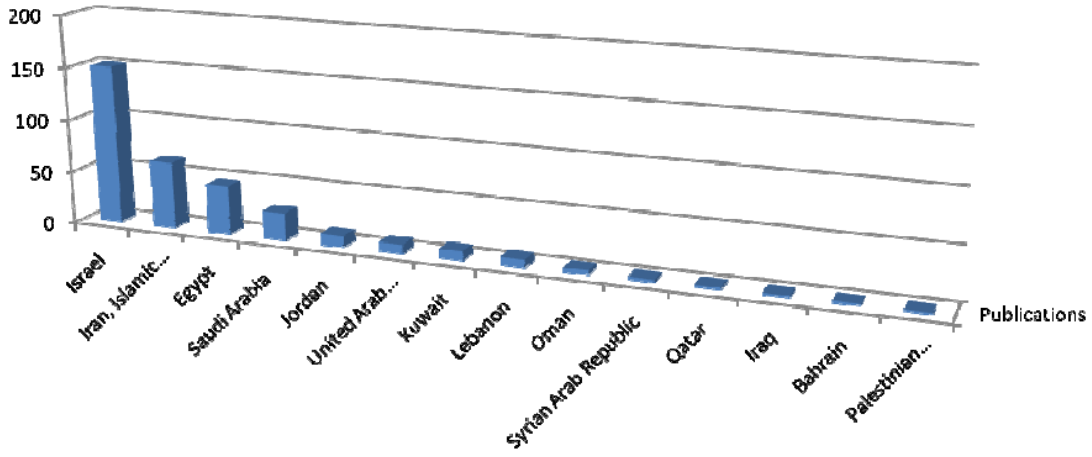

شكل رقم (2-4) عدد الأبحاث المنشورة (الرقم مضروب بألف) في عدة دول في عام 2007
المصدر: (حسين، 2009)

إن عجلة البحث العلمي ما زالت تراوح مكانها في وطننا العربي بالرغم من وجود مراكز أو دوائر أو عمادات للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ومازال البحث العلمي فيها متخلف عن أقرانه؛ ولا يرجع ذلك إلى عدم وجود التجهيزات والكوادر، بل إلى عدم وجود خطط وإستراتيجيات واضحة حتى الآن قادرة على انتشاله من حالة الضياع، كما أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربية قليلة مقارنة بما هو مرصود بمؤسسات التعليم العالي في أوروبا أو أمريكا.(فتيل ، 2012 :3)

وللإضاءة أكثر على حجم الانتاج العلمي في الدول العربية فإن الجدول رقم (2-1) يعرض المؤشرات الرئيسة لعدد الباحثين في العالم. كما هو واضح في الجدول رقم (2-1) فإن الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية هو الأقل من بين الدول المذكورة. فمثلاً فإن الإنفاق في دولة مثل تركيا التي تعتبر من الدول التي طورت وضعها الاقتصادي حديثاً يعتبر أعلى من الدول العربية الآسيوية والأفريقية مجتمعة.

جدول رقم (2-1)

المؤشرات الرئيسية لعدد الباحثين في العالم (2002، 2007)

البلدان	الباحثون (بالآلاف)		الحصة من عدد الباحثين في العالم (%)		الباحثون لكل مليون نسمة		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير لكل باحث (بآلاف الدولارات الأمريكية)	
	2002	2007	2002	2007	2002	2007	2002	2007
البلدان المتقدمة	4047.5	4478.3	69.7	62.1	3363.5	3655.8	161.3	195.0
البلدان النامية	1734.4	2696.7	29.8	37.4	397.8	850.3	78.5	100.5
أمريكيا الشمالية	1458.5	1579.8	25.1	21.9	4483.2	4624.4	204.2	252.8
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	169.9	252.1	2.9	3.5	317.1	442.5	130.0	137.4
أوروبا	1870.7	2123.6	32.2	29.5	2348.5	2638.7	127.5	147.9
أفريقيا	129.0	158.5	2.2	2.2	150.2	164.3	53.1	64.6
آسيا	2064.6	2950.6	35.5	40.9	554.2	745.9	103.6	125.2
الولايات المتحدة الأمريكية	1342.5	1425.6	23.1	20.0	4566.0	4663.3	206.4	243.9
اليابان	646.5	710.0	11.1	9.8	5087.0	5573.0	167.3	208.4
تركيا	24.0	47.7	0.4	0.7	350.8	680.3	125.4	136.5
الدول العربية	105.2	122.8	1.8	1.7	354.9	373.2	34.3	38.4
الدول العربية في آسيا	21.1	24.4	0.4	0.3	197.1	198.7	50.5	59.3
الدول العربية في أفريقيا	84.1	89.4	1.4	1.4	444.1	477.1	30.2	33.3

(المصدر : تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010)

تمويل البحث العلمي:

يعدّ التمويل أساساً لتقديم البحث العلمي الجيد، الذي يعد أحد أهم منتجات الجامعات في جميع أنحاء العالم ،والذي من المفترض أن تطبيقه يقدم خدمة مجتمعية عظيمة ، تعمل على حل المشكلات القائمة والمرتبطة بالمجتمع المحلي المحيط بهذه الجامعات.

إن من أصعب المراحل التي يمر بها العالم اليوم هي مرحلة القوة الاقتصادية، لذلك أصبح لزاماً على الجامعات أن تحرص على تنوع مصادر التمويل الخاصة بها وتعدد قنواتها، وعدم الاعتماد فقط على الدولة (المصدر الحكومي) كمصدر وحيد حتى تضمن الحفاظ على مكانتها بين الجامعات من حيث التميز والجودة والابداع. (القحطاني، 2004 : 13)

هناك بعض المؤشرات التي تبين وضع الدول العربية مقارنة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة من حيث مدى الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، وأن إنفاق القطاع الخاص في الدول المتقدمة مثل (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة) يقارب ضعف ما ينفقه القطاع العام في حين أن الوضع في الدول العربية ليس فقط هو بشكل معكوس وإنما بنسبة مساهمة القطاع الخاص التي تكاد لا تتجاوز الـ (5%) على الرغم من ضآلة الإنفاق (0.2%) من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2002.

ويمكن – بسهولة – تكوين فكرة عن مدى ضآلة حجم الإنفاق في البلدان العربية بالنسبة للدول المتقدمة والذي أصبح بحاجة ماسة لتكريس مبالغ تنفق على البحث والتطوير بأضعاف مضاعفة عما هو عليه الحال الآن، وهنا نستنتج مدى الفجوة العميقة التي يتوجب علينا تجاوزها، لذا فإن قضايا التمويل والإنفاق على البحث العلمي والتطوير ومؤسساته تشكل إحدى أهم القضايا في هذا المجال وذلك لسببين رئيسين:

أولاً: أنه بدون إنفاق على أنشطة البحث والتطوير لا يمكن لهذا القطاع أن يستمر في تنفيذ برامجه البحثية والتطويرية سواء على الأطر البشرية (علمية وإدارية) أم التجهيزات أم على البنى المؤسسية. وبذلك يعدُّ عنصر الإنفاق الشرط اللازم – وإن كان غير كاف – لنجاح برامج البحث في بلوغ الأهداف المرجوة منها.

ثانياً: بسبب صعوبة تحديد حجم هذا الإنفاق بشكل عقلاني، فإن الأمر يتطلب الأخذ في الاعتبار هوامش أمان كبيرة حيث يصعب في هذا المجال تقدير سليم للعديد من عناصر البحث والتطوير اللازمة، وبالتالي يصعب تصور آلية تمويل ملائمة وخصوصاً في بلداننا النامية. (كولو، 2006: 2)

جدول رقم (2-2)

توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول للفترة 2000- 2009 (نسب مئوية من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير)

الدولة	الحكومة	قطاع الصناعة	الجهات الخارجية	صناديق الوقف والهبات التبرعات
اليابان	22	67	. .	11
المملكة المتحدة	30	52	5	13
أمريكا U.S.A	33	63	_	4
اسبانيا	54	38	1	7
تركيا	65	29	3	3
الأردن	78	12	8	1
مصر	86	4	8	2
الكويت	93	6	. . .	1
عمان	99	. . .	. . .	. . .

الرمز(. .) يعني أقل من 0.1 % والرمز (. . .) يعني أقل من 1.0%

المصدر : (الأغا وبدير، 2010) نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010

ويبين الجدول رقم (2-2) توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول للفترة 2000-2009 حيث يظهر جلياً مدى ضعف مساهمة القطاعات غير الحكومية في تمويل البحث والتطوير في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

ولقد أشارت الدراسات إلى أن الافتقار إلى التمويل الملائم للبحث العلمي جاء بالمرتبة الأولى ضمن العوامل التي تعيق نمو البحث في جامعة نيروبي الكينية، حيث جاء بالمرتبة الثانية الافتقار إلى الباحثين المؤهلين. (Migosi ،2012)

لقد أسهمت الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 بحوالي 62% من الإنفاق الكلي للأبحاث والتطوير، بينما أسهمت الحكومة الفيدرالية بنسبة 28% في هذا المجال، ولقد زاد النصيب المخصص لدعم الأبحاث والتطوير في الكليات والجامعات الأمريكية من 53% في عام 1953 إلى 11 % في عام 2000، ولقد بلغ مجموع الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة عام 2004 حوالي 42,431 بليون دولار، 61.5 % كان مصدرها الحكومة الفيدرالية بينما 19.3% كان مصدره الميزانيات الخاصة للمؤسسات الأكاديمية، 9% من

المؤسسات الخاصة الغير ربحية وحوالي 5% لكل من الصناعة ، والبرامج الحكومية الخاصة. (Atkinson.R and Blanpied.W,2008)

واقع التمويل والإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي:

يعد تمويل التعليم ومن ثم البحث العلمي من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول، حيث يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدود من ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحل الملائم في ظل الظروف الحالية ، كما أن تنوع مصادر التعليم الجامعي أمر أكده البيان العالمي عن التعليم العالمي في القرن الحادي والعشرين أشار الي أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعي. (عامر، 2006: 15)

تخضع نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى اتفاق دولي تبلغ 1% من إجمالي الناتج المحلي باعتبار أن هذه النسبة هي التي تحقق أثراً فعالاً في قطاع المجتمع . أما في أقطار الوطن العربي فنسب الإنفاق متدنية في ضوء المعيار العالمي المذكور. (غنيمة ،2002 : 205)

تعدُّ الأموال التي تنفقها الدول على البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشرا أساسيا لقياس تقدم هذه الدول وتطورها. وتصنف مستويات الإنفاق على الأبحاث العلمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أقسام.

1- إذا كانت نسبة الإنفاق أقل من 1% كان أداء البحث ضعيفا جدا ودون المستوى المطلوب
- إن نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر معيارا عالمياً حيث يعتبر الإنفاق دون هذا المستوى إنفاقا غير منتج.

2- إذا كانت نسبة الإنفاق بين 1%-1,6% كان البحث في مستوى متوسط.
3- إذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من 1,6%-2% كان البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية.
4- إذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من 2% كان أداء البحث في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة. (عوض، 1998: 42)

يعدُّ تمويل البحث العلمي في العالم العربي مقارنة مع بعض دول العالم ضعيف للغاية ، فنسبته تكاد لا تصل إلى (0.1%) من الموازنة العامة. لذلك أصبح من الضروري مواجهة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي العربية والتصدي لها ، والتي من أهمها انخفاض مستويات التمويل بشكل عام ، وتدني إسهام القطاع الخاص في شئون التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص. (القحطاني، 2004: 15)

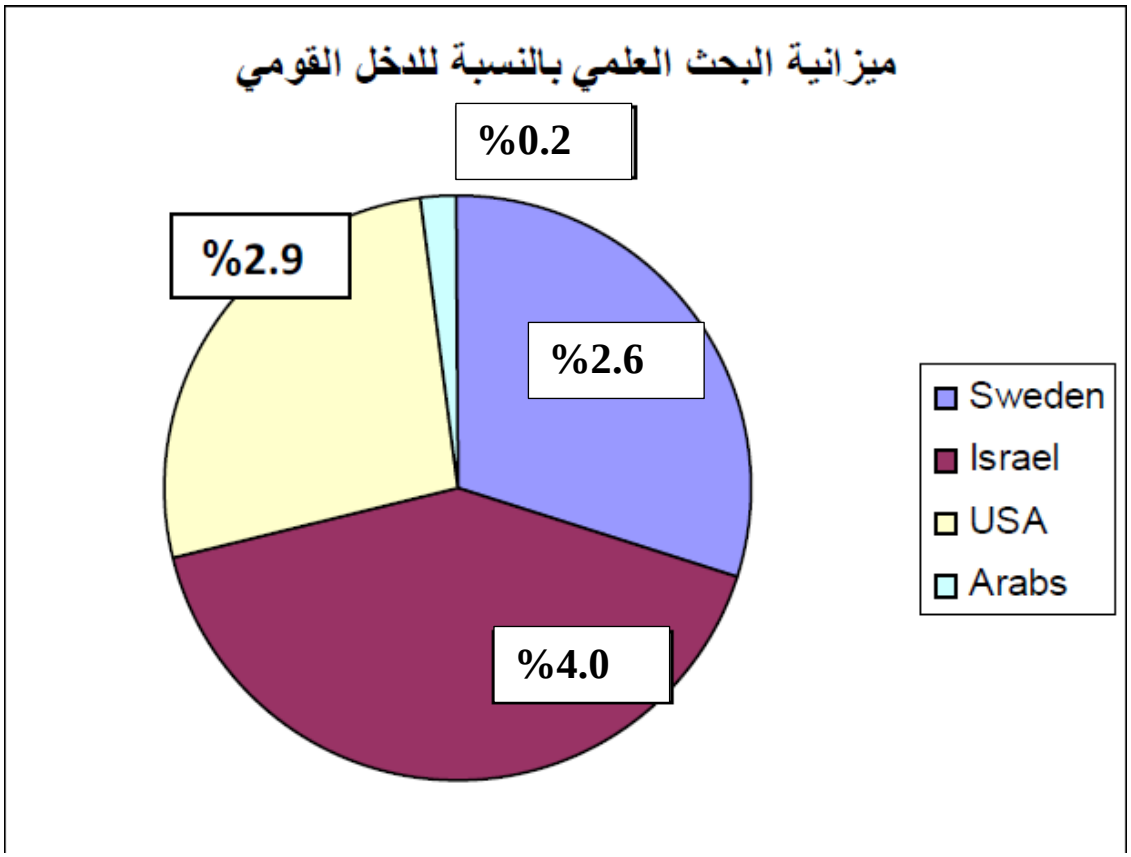

شكل رقم (2-5) نسبة انفاق بعض الدول على البحث العلمي من الدخل القومي
المصدر: (حسين، 2009)

العلاقة بين تمويل التعليم والناتج القومي الإجمالي:

كلما توفرت التسهيلات المالية اللازمة لتمويل البحث العلمي والتكنولوجي لمؤسسات الإنتاج البحثي ومراكز البحوث العربية كلما أدى ذلك إلى زيادة النشاط الاستثماري ورفع مستويات الإنتاجية في شتى القطاعات الاقتصادية، فمن أحد المزايا الهامة التي يتمتع بها التطور التكنولوجي هو خاصية الانتشار، لذا فإن عملية التطوير في قطاع اقتصادي معين ستؤدي إلى عملية تطوير في باقي القطاعات الاقتصادية، وكلما ازدادت عملية تحرير التبادل التجاري والرأسمالي فيما بين الدول العربية، كلما كانت خاصية الانتشار فيما بينها أكثر يسراً، وهذه العمليات المتلاحقة في القطاعات الاقتصادية تؤدي إلى مضاعفة الاستثمارات، ومن ثم زيادة الفرص الاستثمارية التي تتيحها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (سليمان، 2008: 44)

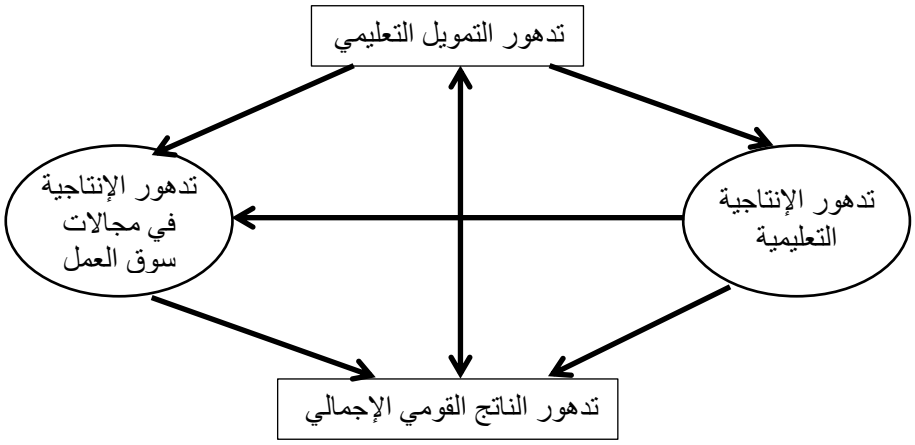

شكل رقم (2-6) علاقة تدهور التمويل التعليمي بتدهور الإنتاجية
المصدر: (غنيمة، 2001 : 105)

مما سبق ترى الباحثة أن الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية يعتبر ضعيفاً بالمقارنة مع الإنفاق عليه من قبل الدول الأخرى، وهذا يرجع بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب لمعظم الدول العربية، إلى قلة الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم إدراك تأثيره على تنمية المجتمع. إن عدم التقدير لقيمة ودور البحث العلمي هذا، أدى إلى ضعف إسهام المجتمع المحلي في الإنفاق على البحث العلمي، وقلة اهتمام المصانع الكبرى، ورجال الأعمال للمساهمة في تفعيله.

دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي:

لقد وسعت الجامعات عالمياً في السنوات الأخيرة من أنشطتها لتصل إلى ما وراء التدريس والبحث العلمي، حيث أصبحت البحوث الجامعية موجهة لتزويد المدخلات المعرفية لاختراعات القطاع الخاص. يعدُّ البحث المنفذ من قبل أساتذة الجامعات هو إحدى القنوات الرئيسة والتي من خلالها يتم نقل المعرفة والتكنولوجيا من حقل العلوم إلى القطاع الخاص حيث وجد أن قيمة هذه المدخلات ذات قيمة معتبرة وأهمية كبيرة . بالتالي لم يكن من المفاجئ الرغبة المتزايدة للشركات للوصول إلى المعرفة الجامعية من خلال الرعاية المالية للمشاريع البحثية. لقد أظهرت دراسة جديدة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هناك زيادة في تمويل الصناعة لقطاع البحث والتطوير العام في دول هذه المنظمة. وكانت أكبر زيادة حصلت في ألمانيا حيث تضاعف التمويل

الصناعي من 2.6% في سنة 1997 إلى 12.5% في سنة 2007، بينما بلغت الزيادة في إيطاليا من 0.6% في سنة 1997 إلى 3.2% في سنة 2007، وفي النمسا بلغت الزيادة من 2% سنة 1997 إلى 4.5% في سنة 2007. (Hottenrott and Thorwarth :2011: 1)

استطاعت الدول المتقدمة أن تجد وسائل وآليات تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة لتمويل البحث العلمي، فقد استطاعت جذب كافة المستفيدين من قطاعات الأعمال والقطاع الخاص للإسهام الإيجابي والمشاركة الفعالة مع الحكومات، أما الدول النامية فخطواتها ما زالت متعثرة في هذا المجال، وذلك لضعف في قدراتها، وتباين في توجهاتها، وسرعة التغيرات من حولها. (القحطاني، 2004 : 16)

يعدُّ نشاط تمويل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأنشطة التي تتطلب الاهتمام من قبل الدول العربية، ومشاركة فاعلة من القطاع الخاص الوطني في الدول العربية من أجل توفير التمويل اللازم للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لصالح المؤسسات الإنتاجية السلعية والخدمية التي يملكها ويديرها القطاع الخاص الوطني وتعمل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية. وقد يكون من الملائم إقامة مؤسسات تمويلية عربية مشتركة لتمويل الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبشكل خاص تمويل البحوث التطبيقية لتطوير القدرات الإنتاجية لمؤسسات الإنتاج السلعي أو الخدمي في الدول العربية . والدول التي انطلقت اقتصاديا بدأت انطلاقتها العلمية والمعرفية والتي زال التطور الاقتصادي يقوده التطور التكنولوجي، ولذا تخصص الدول المتقدمة نسبة مهمة من ناتجها المحلي الإجمالي لتغطية تكاليف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تتجاوز نسبة 2.5 % في أغلب الدول المتقدمة، وهذا ما طبقته كوريا الجنوبية لتحقيق انطلاقتها الاقتصادية. (سليمان، 2008 : 43)

وبالنسبة للتعليم العالي، تبلغ نسبة التمويل من المصادر العامة في المتوسط % 1.2 من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص % 0.7 من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن نسبة % 78.5 من جملة تمويل التعليم العالي تأتي من القطاع العام، و % 21.4 تأتي من القطاع الخاص . إن الدول غير الأوروبية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تتمثل فيها حصص القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي فيما يلي: 76% في كوريا، % 61.2 في اليابان، % 55 في الولايات المتحدة الأمريكية، % 52 في أستراليا، 41.6 %في كندا، و % 40في نيوزيلندا.

أما معظم الدول المتقدمة في غرب أوروبا، فتعتبر نسبة مساهمة القطاع الخاص قليلة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة غير الأوروبية، حيث نجد أن أعلى نسبة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في دول غرب أوروبا تتمثل في الآتي :بولندا(33%) والمملكة المتحدة (27%)، وإسبانيا (25%)، وإيطاليا (22%) والمجر (23%). وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في التمويل أقل درجاتها في دول أخرى كالنمسا (7.7%)، والنرويج(7%) وأيسلندا(8%)، وفنلندا (5.6%) والدنمرك (6%)، وألمانيا(9%) وفرنسا(14%)، وهذا الاختلاف بين دول غرب أوروبا وبقية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي إنما يعكس الاختلافات التي توجد بين هذه الدول في النواحي الاجتماعية والثقافية ودرجة الاهتمام بقضية المساواة، إضافة إلى اختلاف الأوضاع السياسية والإدارية. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج– الكويت، 2012)

إن القطاع الخاص في دعم البحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل. وأمثلة ذلك كثيرة في العالم فإن في أغلب جامعات العالم نجد أن المراكز البحثية فيها تمول عن طريق القطاع الخاص، قد توصلت هذه المراكز– نتيجة لهذا الدعم –إلى حلول لمشكلات أو طورت اختراعًا عاد بالمردود الجيد على الشركات الداعمة. كما أن هذه الشركات قد تبيع نتائج البحوث التي دعمتها لقطاعات أخرى. وليس بالضرورة امتلاك هذه الشركات لنتائج البحث، ففي كثير من الحالات تشارك عدد من الشركات بدعم بحث ما، ولا تستفيد من ذلك سوى أن يذكر اسمها من ضمن الداعمين. وهذا له مردود دعائي كبير على مستهلكي منتج الشركة على المدى الطويل، ويؤكد على تقديرها للبحث العلمي، ويعطيها السمعة الحسنة أمام عملائها (قاسم، 2013: 6)

تنخفض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل منظومة البحث العلمي بالقطاع الحكومي في الدول العربية، وهذا على نقيض ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يمول القطاع الخاص في اليابان % 70 من ميزانية البحث العلمي، والسبب أن في الدول العربية ليس هناك حاجة إلى التطوير وذلك لعدم وجود تنافس بين مؤسسات القطاع الخاص فهي لا تلجأ إلى البحث العلمي لتطوير منتجاتها مما يؤدي إلى ابتعادها عن مجال البحث العلمي وبالتالي عدم الاهتمام به ومن ثم لا داعي لدعمه .كما أن معظم مؤسسات القطاع الخاص تعتمد على الدعم الحكومي وبالتالي فهي غير قادرة بالأصل على دعم البحث العلمي. (رؤى، 2013 : 5)

إن الإسهام العربي الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز

والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، لذا فإن البحث العلمي في الدول العربية يتخلف كثيرًا عامًا بعد عام، رغم زيادة معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي في الفترة من عام 1970م، وحتى عام 2005م، لكن هذا التقدم الضئيل لا تأثير له على الفجوة الكبيرة بين الأقطار العربية في هذا المجال مقارنة بالوضع العالمي المتسارع . ومن جانب آخر فإن مخصصات البحث العلمي في الدول المتقدمة تزداد عامًا بعد آخر، إذ تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريبًا، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض الدول المتقدمة 4٪ من إجمالي الناتج القومي. (قاسم، 2013: 6)

وترى الباحثة مما سبق أن دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي يتلخص في النقاط التالية:

- إن مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الدول العربية ضعيف نتيجة عدم الإيمان بدوره، أو معرفة قيمته.
- إن دعم القطاع الخاص للبحث العلمي في الدول المتقدمة في زيادة لإيمانها أن تطبيق البحوث المدعومة يعود بالفائدة الكبيرة على القطاع الخاص والمجتمع ككل.
- استفادة القطاع الخاص والداعمين ليس بالضرورة أن يكون له مردود مباشر وإنما له مردود دعائي كبير على مستهلكي منتج الشركة على المدى الطويل.

المعيقات التي تواجه التعاون بين القطاعين الأكاديمي والخاص:

هناك العديد من المشاكل والمعيقات التي تحد من التعاون بين القطاعين الأكاديمي والخاص، ومن هذه المشاكل:

1- مشاكل التمويل: تعدُّ مشكلة التمويل العائق الرئيس أمام أي شراكة بين القطاعين.

2- التباين في الثقافة المهنية لدى القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ، فهناك فرق كبير في القيم والفلسفة والرؤية بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك يمكن أن ينتج عنه العديد من المشاكل :

- يبحث القطاع الخاص عن أرباح سريعة، بينما يركز القطاع الأكاديمي على نتائج علمية قد تحتاج إلى صبر كبير.
- تفكر الشركات في "المعرفة العملية" الخبرات، بينما تفكر المؤسسات الأكاديمية في الشهادات والمؤهلات.
- الجامعات أيضا تركز على المعرفة بينما تركز الشركات على المهارات.

- تسعى المؤسسات الأكاديمية لنشر المعرفة ، بينما يحتفظ القطاع الخاص بالأسرار التقنية والعلمية لاستغلالها تجاريا. (المصري ،2014 :9)

3-اختلاف الأهداف بين الجامعات والقطاع الخاص: فأهداف الجامعة تتمثل بمعرفة واكتشافات ومصادر مالية جديدة لإنتاج الأبحاث، بينما تتمثل أهداف القطاع الخاص بتطبيقات جديدة، قيمة مضافة، وأرباح مالية. وأن الجامعات يكون تركيزها على الأبحاث الأساسية وتسعى إلى نشرها، بينما يركز القطاع الخاص على الأبحاث التطبيقية ويحرص على الاحتفاظ بسريتها. (الخزندار، 2014: 6)

4-البيروقراطية: إن التمويل والبيروقراطية لدى مؤسسات التعليم العالي هما أكثر القيود على الشراكة بين القطاعين، ولعل من أهم الأمور التي تزيد من حدة البيروقراطية هي التأثر بشكل مباشر بالسياسات الحكومية وطبيعة قوانين النظام التعليمي.

5- المعيقات التجارية والقانونية: هناك مشاكل كعدم وجود مفهوم المحاسبة لدى المؤسسات الأكاديمية ، ومشاكل قانونية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وهناك مشاكل تتعلق بتقاسم مخرجات العمل الجماعي المباشرة وغير المباشرة ،كما أن نظام الحوافز والمكافآت التقليدي الموجود لدى الشركات يختلف عنه في المؤسسات الأكاديمية، وأخيراً مشكلة النزاع بين المعرفة العامة والمعرفة الخاصة، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب جميع مخرجات البحث العلمي. (المصري ،2014 :10)

آليات تفعيل دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الجامعة:

نظراً لضعف دور القطع الخاص في دعم البحث العلمي في الجامعات بشكل عام، فهناك عدة آليات لتفعيل هذا الدور وتبرز أهم هذه الآليات في:

1- تعزيز اتصالات مراكز البحوث بالقطاع الخاص.
2- تشجيع الاتصال الفردي بين الباحثين الجامعيين والقطاع الخاص.
3- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في البحوث العلمية في الجامعة.
4- الحصول على دعم من القطاع الخاص العالمي.
5- عقد حلقات نقاش.
6- وضع برامج لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات.

(معهد البحوث والدراسات، جامعة الملك عبد العزيز، 2005: 65)

وفيما يلي بعضٌ مما يمكن أن يؤديه القطاع الخاص، مصحوباً بضوابط تضمن الشفافية والعدالة والموضوعية:

1- إقرار ضريبة خاصة للتعليم على القطاع الخاص: يجب التأكيد على أن هذه الضريبة هي حق للدولة التي ترعى كل مواطنيها، ومن العدل والمنطق التفكير في إمكان تحصيل مثل تلك الضريبة، شأن دول أخرى مثل فرنسا .وفي الوقت الذي نرى فيه أهمية ذلك، فإننا نؤكد أيضاً على أهمية ضمان حقوق هؤلاء الخريجين لدى القطاع الخاص، فمن الأهمية تتبع هؤلاء الخريجين في سوق العمل بالقطاع الخاص؛ لمعرفة إيجابيات إعدادهم في مراحل التعليم قبل العمل، والصعوبات التي يقابلونها في عملهم بسبب إعدادهم في أثناء التعليم، خاصة الجامعي، وغير ذلك من مشاكلهم وصعوباتهم، والعمل على تأكيد الإيجابيات وعلاج السلبيات والصعوبات.

2- المشاركة في نشر التعليم الخاص ورفع جودته: وهذا مجال خصب لإسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم بشكل غير مباشر، وهو آخذ في التزايد في معظم الدول العربية والعالمية، إن لم يكن كلها على مستوى التعليم قبل العالي(الإلزامي المجاني في بعض الدول)، وأيضاً على مستوى التعليم العالي والجامعي، الذي أخذ في الانتشار السريع في معظم الدول الأعضاء أيضاً، ولكن مع الالتزام ببعض القيود كالالتزام الديني والسياسي وبإشراف وزارة التربية والتعليم ومناهجها، وألا يكون الربح هو الهدف الأول لهذه المؤسسات .

3- التوأمة بين المدارس والكليات الفنية من جهة، وبين الشركات المناظرة من جهة أخرى: وهذا نمط آخذ في الاتساع عربياً وعالمياً، بحيث يشارك أصحاب هذه الشركات في التخطيط لهذه المدارس والكليات الفنية، وتحديد مواصفات خريجيها، وعلاقة ذلك بالمناهج وطرائق التدريس . ومن جانبهم، يمارس طلاب هذه المدارس والكليات التدريب العملي في هذه الشركات، كل حسب تخصصه، تحت إشراف مشترك من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي من جهة، وممثلين عن هذه الشركات من جهة أخرى ويقدم هذا الأسلوب فرص التدريب في هذه الشركات، فضلاً عن توسيع نطاق فرص التوظيف المتاحة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من متابعة الخريجين العاملين في هذه الشركات ، ولكن يجب وضع ضوابط لتفعيل الجانب الميداني للطلاب داخل هذه الشركات، ومعرفة آرائهم وآراء مشرفيهم أولاً بأول، وتعديل المسار إن لزم الأمر. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج- الكويت، 2012: 166)

ونتيجة ضعف العلاقة بين إدارات التعليم العالي والقطاع الخاص وعدم وضوح ما هو المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية يجب أن تراعى الأمور التالية:

1- ربط برامج التعليم العالي باحتياجات القطاع الخاص.
2- تشكيل لجان مشتركة بين القطاعين.
3- تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية لقطاع التمويل العالي.
4- إنشاء مجلس عالي للتعليم الجامعي يشترك فيه ممثلون عن القطاع الخاص. (العتيبي، 1425هـ: 167)

إن الحل لضعف العلاقة بين إدارات التعليم العالي والقطاع الخاص هو القيام بالبدء في حملة توعية عامة تستهدف القطاع الخاص، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرتها التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائل المتاحة، وتمثيل القطاع الخاص بالمؤسسات البحثية، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص، وزيادة الصلات الفعّالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص، وتشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا، وذلك أسوة بتجارب العالم في الدول التي طورت وضعها الصناعي حديثا مثل ماليزيا وتركيا ودول أسيوية باعتمادها على منهجية البحث العلمي في التطوير الصناعي والتجاري. (رؤى، 2013: 5)

تمويل البحث العلمي وهجرة العقول العربية:

وتعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول: بأنها نزيف العقول وهي شكل من أشكال التبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول وهذا النوع من التبادل يتميز بأنه تدفق لهجرة العلماء باتجاه واحد في صالح أكثر الدول تقدما.

إن من أهم أسباب هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة هي، وفرة الاعتمادات المرصودة للبحث والتدريب في العالم المتقدم ، فليس هناك وجه للمقارنة في الانفاق على البحث العلمي بين دولة كالولايات المتحدة ، وأي دولة من الدول النامية ، فالدول المتقدمة توفر للباحثين إمكانيات تشبع رغباتهم في البحث والاكتشاف. (الرشدان،2008: 321)

وبينت الدراسات أن هناك أسباباً مشتركة خاصة وأخرى عامة تدفع العالم إلى الهجرة حيث الاحترام للعلم والعلماء وعدم توفر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع (حنا، 2008 :3-7)

وصنفت (وزارة التجارة والصناعة، 2007) هجرة العقول إلى: المتخصصون الذين يهاجرون من الدول النامية إلى الدول المتقدمة للعمل والبحث عن فرص للتألق العلمي والاستفادة

من المناخ الذي يحفز على الابتكار ويقدر الإبداع، والطلاب الذين يرحلون من الدول النامية الى المتقدمة بقصد الدراسة والتدريب والتوسع في الخبرة ولكنهم يقررون البقاء والعمل في تلك الدول لفترات تتفاوت في مدتها. أما تفسير الظاهرة فكان بحسب مدرستين هما:

المدرسة الأولى: تتناول الظاهرة من منظور فردى وهو أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذواتهم فكرياً ومهنياً.

المدرسة الثانية: تتناول هجرة العقول من حيث إنها ظاهرة دولية تمتد جذورها إلى نظام الاقتصاد السياسي الذى يسيطر على العالم وقيام سوق دولية للكفاءات . (وزارة التجارة والصناعة ، 2007 :4)

وترى الباحثة أن هجرة العقول العربية أو ما يسمى بنزيف الأدمغة أثر بصورة سلبية على رفع شأن البحث العلمي من خلال هروب العناصر البشرية المدربة وذات الكفاءة العالية، التي لم تجد المناخ المناسب لتوظيف طاقاتها العلمية وقدراتها الإبداعية في البلاد العربية، وفضلت اللجوء لمكانٍ تم من خلاله استثمار هذه الطاقات والقدرات ، وهذا بحد ذاته خسارة كبيرة للدول العربية.

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية:

تضم محافظات غزة عدة جامعات من أشهرها:

1- الجامعة الإسلامية: والتي تأسست عام (1978) وقد خصصت دائرة خاصة بالبحث العلمي عام (1981) وذلك للارتقاء بالجامعة لتكون منارة بحثية رائدة ومقصداً لطلبة الدراسات العليا والباحثين وحاضنة للبحث العلمي المتميز على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك بهدف تعزيز ثقافة وممارسات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة ، وتطوير قنوات الشراكة ، وتدعيم أنشطة جلب التمويل محلياً وخارجياً، وتقوم شئون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بعدة أنشطة كالإشراف على عقد المؤتمرات العلمية، والأيام الدراسية، والمجلات العلمية المحكمة الخاصة بها وهي (مجلة الجامعة للعلوم الإسلامية، ومجلة الجامعة للبحوث الإنسانية، ومجلة الجامعة الاقتصادية والإدارية، ومجلة الجامعة للعلوم التربوية والنفسية ومجلة الجامعة للعلوم الطبيعية والهندسية)، كما تقوم بتقديم عدة جوائز للباحثين. (www.iugaza.edu.ps)

2- جامعة الأزهر: والتي تأسست عام (1992) وقد أنشئت عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الأزهر سنة (1994) والتي من مهامها تسهيل مهمة الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلبة واقامة علاقات تعاون مع مراكز البحث العلمي داخل الوطن وخارجه.

وإصدار مجلة الأزهر سلسلة العلوم الطبيعية وسلسة العلوم الانسانية. (www.alazhar.edu.ps)

3- جامعة الأقصى: تأسست الجامعة سنة (1991) ككلية للتربية ثم تحولت إلى جامعة الأقصى عام (2000). أما عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي فقد أنشئت عام (1994) بهدف النهوض بمسئولية دعم البحث العلمي وتطوير الجامعة في مختلف المجالات. حيث تدعم العمادة مالياً وإدارياً الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة، وتشرف على إصدار مجلة علمية محكمة تسمى مجلة جامعة الأقصى، وتضم عددين أحدهما للعلوم الطبيعية والتطبيقية، والثاني للدراسات الإنسانية والعلوم التربوية. (www.alaqsa.edu.ps)

ولرصد واقع تمويل البحث العلمي في تلك الجامعات صممت الباحثة استمارة لجمع المعلومات المتعلقة بتمويل البحث العلمي.

وقد مرت الاستمارة بالمراحل التالية:

- الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة.
- تحديد الهدف من الاستمارة وهو رصد واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
- تصميم الاستمارة بما يناسب الهدف المنشود.
- توزيع الاستمارة على كل من :

1- الشؤون الإدارية في الجامعة الإسلامية.

2- عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة الأزهر.

3- الشؤون الإدارية والمالية في جامعة الأقصى.

والجداول التالية ، الجدول رقم (2-3) والجدول رقم(2-4) يبينان هذا الواقع

جدول رقم (2-3)

حجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب المصدر

التمويل / السنة	الجامعة	الداخلي	الحكومي	القطاع الخاص	الدولي
2010	الإسلامية	73,315	-	-	-
	الأزهر	-	-	-	-
	الأقصى	-	-	-	-
2011	الإسلامية	156,158	-	-	-
	الأزهر	-	-	-	-
	الأقصى	-	3,250	3,400	-
2012	الإسلامية	260,908	-	-	-
	الأزهر	40,000	-	-	-
	الأقصى	-	-	4,900	14,000
2013	الإسلامية	237,094	-	-	-
	الأزهر	50,000	-	-	-
	الأقصى	-	-	-	-

*** المبالغ الموضحة في الجدول هي بالدينار الأردني. المصدر: الباحثة**

بقراءة الجدول رقم (2-3) الخاص بالتمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب المصدر في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (إسلامية- أزهر- أقصى) فإنه يتبين أن التمويل الحكومي والدولي وتمويل القطاع الخاص للعام الجامعي (2010) معدوم بينما اقتصر التمويل الداخلي على الجامعة الإسلامية بمبلغ قدره (73,315) دينار أردني. لم يتغير الوضع كثيراً في العام الجامعي (2011) بالرغم من مضاعفة الدعم الداخلي من قبل الجامعة الإسلامية ليصل إلى (156,158) ديناراً أردنياً والمبالغ الضئيلة الممنوحة لجامعة الأقصى من قبل الحكومة والقطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره (6650) دينار أردني. استمرت الزيادة الحاصلة في الدعم الداخلي من قبل الجامعة الإسلامية في العام (2012) لتصل إلى (260,908) دينار أردني في حين خصصت جامعة الأزهر في هذا العام مبالغ قدره (40,000) دينار أردني من ميزانيتها الداخلية، بينما اعتمدت جامعة الأقصى على التمويل الخارجي (الدولي والقطاع الخاص) والذي بلغ في العام نسبة حوالي (19,000) دينار أردني. استمر الوضع في العام (2013) كسابقه مع زيادة ضئيلة من قبل جامعة الأزهر حيث وصل التمويل الداخلي إلى (50,000) دينار أردني، ومن هذه البيانات المذكورة في الجدول السابق يتضح أن التمويل المخصص للبحث العلمي ضئيل جداً

بالمقارنة مع المعايير الدولية للتمويل المقدم للبحث العلمي، والتي ذكرت سابقاً في هذه الدراسة، وهذا يتفق مع كثير من الدراسات السابقة كدراسة (صبيح، 2005) و(شرير، 2005) و(حلس، 2009) التي أكدت على ضآلة الدعم المقدم للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية وبالتالي عدم تخصيص ميزانية خاصة للبحث العلمي فيها.
2- الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه قطاع غزة نتيجة الحصار الخانق .
3- الوضع السياسي من انقسام داخلي ووجود حكومتين متنازعتين من 2007 حتى الآن.
4- عدم إدراك القطاع الخاص لأهمية البحث العلمي لمصالحه.
5- عدم توجيه البحث العلمي لاحتياجات المجتمع المحلي.
6- تأثير الحصار على التواصل مع الهيئات الدولية بمنع السفر للباحثين إلى الخارج.

بقراءة الجدول رقم (2-4) الخاص بحجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب النوع في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (إسلامية- أزهر- أقصى) فإنه يتبين أن معظم التمويل يخصص لتنظيم المؤتمرات العلمية في الجامعات الثلاث، وانفردت الجامعة الإسلامية بأنها الوحيدة التي تخصص مبالغ كجوائز لتشجيع البحث العلمي فيها. أما بخصوص التفرغ العلمي فتفتقر جامعة الأقصى إلى هذا الجانب، في حين أن جامعة الأزهر عملت به في العامين الأخيرين فقط (2012 و2013) بخلاف الجامعة الإسلامية التي تعمل به منذ سنوات. وترى الباحثة أنه وبالرغم من سعي الجامعات لتخصيص مبالغ من ميزانيتها الخاصة لدعم البحث العلمي من مؤتمرات ومجلات وتفرغ علمي وجوائز إلا أن المبالغ لا تزال غير كافية لإنتاج علمي بالشكل المطلوب، وهذا يتفق مع كثير من الدراسات السابقة كدراسة (الأغا وبدير، 2010) والتي أظهرت أن الحوافز الشخصية للباحثين والأكاديميين في الجامعات العربية معدومة، ودراسة (حلس، 2009) التي أكدت على ضآلة الدعم المقدم للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ودراسة (حسين،2009) التي أكدت على أن معدل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي متدني جداً مقارنة مع ما تنفقه دول العالم.

جدول رقم (2-4)

حجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب النوع

التمويل / السنة	الجامعة	مؤتمرات	جوائز	مجلات علمية	تفرغ علمي	المجموع
2010	الإسلامية	21,050	33,521		18,042	72,613
	الأزهر	–	–	–	–	
	الأقصى	–	–	–	–	
2011	الإسلامية	29,171	62,223		63,800	155,194
	الأزهر	–	–	–	–	
	الأقصى	6,650	–	–	–	6,650
2012	الإسلامية	28,389	115,416		117,102	260,907
	الأزهر	30,000		10,000	10,000	50,000
	الأقصى	22,050	–	–	–	22,050
2013	الإسلامية	38,543	59,999		138,552	237,094
	الأزهر	30,000		10,000	48,000	88,000
	الأقصى	–	–	–	–	

***المبالغ الموضحة في الجدول هي بالدينار الأردني. المصدر: الباحثة**

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- إدراك الجامعات لأهمية عقد المؤتمرات لدعم البحث العلمي فيها.
2- التكلفة القليلة اللازمة لعقد المؤتمرات أو دعم حضور المؤتمرات.
3- وجود بنود في النظام الأساسي للجامعات تجبرها على تغطية نفقات حضور المؤتمرات.
4- حرص إدارات الجامعات على تقديم كل ما يؤدي إلى تشجيع البحث العلمي بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية.
5- تنفرد جامعة الأقصى بأنها الجامعة الحكومية الوحيدة وبالتالي تعاني من الإجراءات البيروقراطية والتي تحد من حرية إدارة الجامعة من التوسع في دعم البحث العلمي.

تجارب عالمية في تمويل البحث العلمي:

هناك العديد من التجارب الناجحة في مجال تمويل البحث العلمي ، فمن الاطلاع على تجارب العالم في الدول التي طورت وضعها الصناعي حديثا مثل ماليزيا وتركيا ودول أسيوية

أخرى باعتمادها على منهجية البحث العلمي في التطوير الصناعي والتجاري، سوف يتم عرض بعض من هذه التجارب كالتالي:

التجربة الماليزية في تمويل ودعم البحث العلمي في المؤسسات الجامعية:

إن النجاح الذي حققته التجربة الماليزية من خلال تبني قياداتها المنهج الرأسمالي في قيادة الاقتصاد ثم تدخل الدولة في مراحل معينة سواء عن طريق قيامها بنشاطات استثمارية مباشرة ودعم ورعاية مشروعات خاصة أو اتباعها أسلوب التخطيط الاقتصادي وغيرها من أساليب التدخل، يطرح وبشكل ملح على دول العالم النامية مسألة على درجة عالية من الأهمية وهي مسألة الاختيار الإيديولوجي، ذلك لأن الأيديولوجية وان كانت تلعب دورًا هامًا في عمليات بناء كيان الدولة واختيار النظام السياسي، فهي تقدم الاستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية كما أنها ترتبط بالتنمية من خلال القيم والأفكار التي يؤدي غرسها وتعميمها الى خلق الوحدة النفسية والفكرية والثقافية وتوفير الجهود والطاقات والموارد البشرية اللازمة في المجتمعات التواقة الى التنمية والنهضة السريعة. (التميمي، www.adhwaa.org)

تقوم الحكومة الفيدرالية بالإشراف على تمويل التعليم في ماليزيا ، وتعمل الدولة على تخصيص 18% من ميزانيتها القومية للتعليم، أي ما نسبته 6% تقريباً من الناتج الإجمالي ، كما تخصص وزارة التربية للنفقات الجارية حوالي(82.5%) من مصروفاتها، بينما تخصص حوالي(17.5%) لنفقات التطوير، وتوزع كل من النفقات الجارية والتطويرية على البرامج التعليمية، ويكون التعليم العالي أحد هذه البرامج التعليمية. (الأغا وآخرون، 2010: 187)

قامت الحكومة الماليزية بالربط بين التعليم وأنشطة البحوث فقد قامت بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وقامت الحكومة بدعم جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بهدف التطبيق في المصانع والربط بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع ، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية . وتبني المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وعمل على التوازن بين البحوث والتنمية والقطاع الخاص، وإيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي

للدولة، كما تشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الاستراتيجية والتقنية. (عاشور وحاج فويدر ، مركز الدراسات الإقليمية).

تدعم ماليزيا متمثلة بحكومتها جهود الأبحاث العلمية في الجامعات عن طريق مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، التي تعمل على تشجيع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين، وذلك بهدف استثمار أنشطة البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتعمل مجموعة من مراكز التقنية على إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع عن طريق توفير ما يلزم لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، كما يقوم المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير برعاية المؤسسات البحثية وربطها بالقطاع الخاص ، وذلك لتحقيق هدف الدولة الاستراتيجي بإيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد.(الأغا وأخرون، 2010: 213)

التجربة التركية في تمويل ودعم البحث العلمي في المؤسسات الجامعية:

تمثل التجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع أحد أهم نماذج النهوض في المنطقة بل والعالم الإسلامي بأكمله، فقد شهدت السنوات الثماني منذ بداية الألفية الجديدة طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية في الجمهورية التركية يقودها حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية.

ويشكل التعليم الجامعي دعامة أساسية من دعائم النهضة التركية الحديثة، مرتكزا على كفاءة عالية في الأداء، وقناعة راسخة بأن التعليم يشكل حجر الأساس لمشروع النهوض بالأمة التركية، ويرافق ذلك إعلام قوي يركز جهوده على إقناع الناس بحتمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعية الحياة في تركيا. (أبو حسين ،2011 :2)

لقد بلغت نسبة ميزانية التعليم في تركيا من ميزانية الدولة لعام 1984م حوالي (14.3%) منها (3.67%) للتعليم العالي ، بينما ارتفعت نسبة التعليم العالي من ميزانية التعليم لتصل إلى حوالي (25.3%) في العام 1988 م. (الأغا وأخرون، 2010: 176)

الجامعات الوقفية:

هي جامعات أهلية حديثة قامت على فكرة الوقف الإسلامي في الجمهورية التركية، وبدأ إنشاؤها سنة 1984م، بموجب المادة رقم 130 للدستور التركي، وهي غير نمطية في فلسفتها وإدارتها وتمويلها واستراتيجياتها، ولا تهدف للربح، وتتمتع باستقلالية كبيرة، وتخضع لإشراف الدولة، وتعد جزءا مهمًّا من منظومة التعليم التركي، وتستهدف خدمة المجتمع وترقيته، من خلال: اقتحام

المجالات الحيوية والنادرة التي تسهم في الارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والصناعات الهندسية والتكنولوجية، وإبرام الشراكات الفاعلة مع كبريات الجامعات العالمية. (سليمان ، 2013 :20)

تعد الجامعات الوقفية الحديثة بالجمهورية التركية، جزءا مهما من منظومة التعليم العالي في تركيا، حيث إنها تدار بمنهجية جديدة؛ لتتحرر من قيود البيروقراطية والروتين، وتنطلق باستقلالية كبيرة، ومناخ محفز، إلى آفاق الإبداع والابتكار من خلال استثمار أموال الوقف في مجالات حيوية مثل: النانوتكنولوجي Nanotechnology، والبيوتكنولوجي Biotechnology، والحاسبات الفائقة Super-computers، وعلوم الفضاء Science Space، والطاقة النووية Nuclear Energy... وغير ذلك من مجالات بحثية وتكنولوجية بالغة التكلفة، ويرتبط إنشاء هذه الجامعات بالمسئولية الاجتماعية من رجال الأعمال الأتراك، من أجل الإسهام في نهضة بلادهم من خلال مجالين استراتيجيين للتنمية، وهما مجالا: التعليم والبحث العلمي، إضافة إلى المجالات الحيوية، والصناعة والاستثمار، ومن ثم تسهم في تخفيف عبء التعليم والبحث العلمي عن كاهل الحكومات، وتقديم تعليما حديثا يضاهي التعليم المقدم في كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية. (سليمان ، 2013 :21)

عملت تركيا على تعزيز حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة لتصل إلى 15% . وقد وضعت سياسات طموحة للنهوض بقطاع التعليم الجامعي بحيث يسهم في تطوير البلد بنواحيها المختلفة، ومن تلك السياسات:

1- استقلالية الجامعات وعدم خضوعها للتغيرات الوزارية، ومن يضع الخطط وبرامج التعليم العالي هو المجلس الأعلى للجامعات، والوزارة وإدارة الجامعات هي جهات تنفيذية فقط. وهذا من شأنه تحقيق ثبات السياسات والخطط التعليمية، وأيضا تحقيق الشفافية والعلمية والوضوح والمتابعة والمحاسبة الدقيقة لمراحل التنفيذ، وإنشاء جهات يراقب بعضها بعضاً.

2- تتميز الجامعات التركية بالتمييز من حيث أسلوب وآليات إنشائها؛ فهم يطبقون مبدأ يطلقون عليه (الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة) فعند إنشاء جامعة جديدة يتم وضع سياسة وخطط لحل عدة مشكلات، وتحقيق عدة أهداف محلية وقومية وثقافية علمية. فعلى الجامعة أن تكون معتمدة على ذاتها في توفير كل متطلباتها المادية والسلعية، كما عليها أن تفتح مجالات العمل أمام خريجيها بعد تخرجهم.. كما يتم اختيار موقع الجامعة في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناءها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة، وهو ما يضمن إنشاء مصانع جديدة تضمن فرص عمل لكثير

من الأيدي العاملة، ويفتح الباب لإيجاد مجال حيوي لعمل الخريجين، وهذا هو معنى الحلول المتزامنة الخلاقة، يحل فيها مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر، بحيث يتم علاجها بشكل تكاملي شمولي.

3- يفرض على أي جامعة تتأسس أن تقوم بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي، على أن تكون الشراكة في نظم المقررات والأنشطة والمهارات والقدرات والامتحانات.

4- الاستفادة من الخبرات العلمية التركية المهاجرة أو العاملة في الخارج، في بناء الجامعات وإعداد برامج الجودة بها، وفي متابعة وتقويم العمل العلمي والتربوي والأكاديمي للجامعات.

5- إن أهم عامل في نجاح النموذج التركي في التعليم هو إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية، حيث تقوم بتوفير المنح الدراسية، وتسهم في طباعة المنشورات العلمية. هذا إلى جانب دعم البحوث العلمية، ورجال العلم المشاركين بالأنشطة العلمية وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية داخل وخارج تركيا للمساهمة في إيجاد بيئة علمية صحيحة. (أبو حسين ،2011 :4)

وترى الباحثة ضرورة أخذ الجامعات الفلسطينية بالتجارب الناجحة للدول التي طورت وضعها الصناعي حديثاً مثل ماليزيا وتركيا، والاستفادة من هذه التجارب والخبرات في مجال تمويل البحث العلمي ، وضرورة إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية، والتركيز على إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية، واستقطاب الخبرات العلمية الفلسطينية المهاجرة أو العاملة في الخارج، والاستعانة برجال العلم المشاركين بالأنشطة العلمية في بناء الجامعات، وفي دعم البحث العلمي، مع الأخذ بمبدأ استقلالية الجامعات وعدم خضوعها للتغيرات الوزارية، والاعتماد على المجلس الأعلى للجامعات في وضع الخطط وبرامج التعليم العالي ، كما يجب ضرورة القيام بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي.

المحور الثاني
الإنتاج العلمي

ظهر مصطلح الانتاج العلمي (الإنتاجية) (productivity) إلى الوجود على يد العالم الفرنسي كويزناي (Quesnau) في بحث نشر له عام 1766 . وارتبط مفهوم الإنتاجية آنذاك بالفكر الاقتصادي في بدايته. إلا أن هذا المفهوم اليوم تجاوز المفهوم الاقتصادي التقليدي وأصبح يتضمن مضامين أيدولوجية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وإدارية وعلمية مختلفة. (محمد ، 2004: 80)

مفهوم الإنتاج العلمي:

- **مفهوم الانتاج العلمي لغة:**

جاء في (لسان العرب ،المجلد السادس، ج 49 : 4334): " نتج " ، النتاج، اسم يجمع وضع جميع البهائم، ويقال: نتجت الناقة أَنْتِجُها إذا وَلِيتَ نَتاجَها ، فأنا ناتِج وهي مَنْتُوجةٌ ، والنَاتِج للإبل كالقابلة للنساء. ولا يقال مُنْتِج إذا ولدت الناقة من تلقاء نفسها ولم يلِ نَتاَجها ، وفي المثل : إن العجز والتواني تزاوجا فأنتجا الفقر.

- **مفهوم الانتاج العلمي اصطلاحاً:**

يعرفه (محمد ، 2004) على أنه " حجم الإنتاج الفكري الذي نشر لأعضاء هيئة التدريس طوال السنوات السابقة بصورة تعكس الخصائص التراكمية المميزة للنشاط العلمي ،فكل مادة بحثية تعتمد على العديد من المواد البحثية السابقة ، وفي المقابل فإنها تؤثر في العديد من المواد البحثية الجديدة. " (محمد ، 2004 : 81)

ويعرفه (Hadjinicola , Soteriou , 2005) "على أنه عدد المقالات المنشورة لكل عضو هيئة تدريس في فترة زمنية معينة." (Hadjinicola, Soteriou،2005 : 2)

ويعرفه (عبده أحمد محمد حسين، 2006) "هو ما ينتجه عضو هيئة التدريس من كتب مؤلفة، وأبحاث علمية منشورة وغير منشورة، وأبحاث مقدمة في ندوات ومؤتمرات علمية، وإشراف على رسائل الدراسات العليا، ومناقشة رسائل الدراسات العليا وغير ذلك." (حسين، 2006 : 8)

وتعرفه ضليمي على أنه: "عملية توظيف الوقت والتحكم فيه بدرجة تمكن من الإبداع وتتأثر بالفروق الفردية إلى حد كبير ، وهي تعرف بأنها ظاهرة معقدة ومركبة تنطوي على العديد من المكونات المتداخلة كالإبداعية والجودة والانتماء الأكاديمي وبيئة العمل ، وتؤثر تأثيرا نوعيا وشخصيا وعلميا وعاطفيا من الصعب تقييمه ، وهي ذات تأثير تراكمي تصيغ البناء الفكري والمنهجي الذي يحكم الجوانب الحياتية للمتلقين ، كما أنها تشير إلى حجم الإنتاج الفكري المنشور لأعضاء هيئة التدريس طوال السنوات السابقة ، وفي المقابل فإنها تؤثر في العديد من المواد البحثية الجديدة." (ضليمي ، 2007 :5)

وعرفت (يوسف، 2008) الانتاج العلمي بأنه "عدد الأبحاث المنشورة باسم عضو هيئة التدريس خلال مدة زمنية معينة".(يوسف ، 2008 : 409)

ويعرف البريدي (2010) نقلاً عن الزهراني الإنتاج البحثي على أنه "ثمار الجهود العلمية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي متضمنة إعداد الأبحاث أو المقالات أو تأليف الكتب أو ترجمتها أو تحقيقها."

وتعرف (راضي، 2010) الإنتاج العلمي "بأنه كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس منذ حصوله علي درجة الدكتوراه وتتضمن : الكتب العلمية والبحوث المنشورة والإشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه. " (راضي، 2010 : 533)

من استعراض التعريفات السابقة تجد الباحثة أن تعريف ضليمي ينفرد بوجود عملية توظيف للوقت والتحكم فيه بدرجة تمكن من الإبداع ، كما أنه أكد على عملية الفروق الفردية بين أعضاء هيئة التدريس، أما باقي التعريفات فتجمع على أن الإنتاج العلمي هو جهد خاص بعضو هيئة التدريس وحصيلة لما يقوم به من أعمال ، كما أنه يتبين أن بعض التعريفات تشير إلى وجود هدف ضمني لعملية الإنتاج العلمي ، وهو بالإضافة لإنتاج معارف جديدة أو لتقصي حقائق معينة، فهناك هدف الترقية والانتقال إلى مواقع إدارية رفيعة ، ويعتبر تعريف ضليمي هو الأشمل من بين التعريفات.

جدول رقم (2-5)

حصص البلدان من المجموع العالمي للمنشورات العلمية (2002، 2008)

البلدان	مجموع المنشورات		الحصة من المجموع العالمي للمنشورات (%)		البيولوجيا		البحوث الطبية البيولوجية	
	2002	2008	2002	2008	2002	2008	2002	2008
البلدان المتقدمة	617879	742256	84.3	75.3	49315	62744	89927	123316
البلدان النامية	153367	315742	20.9	32.0	13158	29394	14493	32091
أمريكيا الشمالية	250993	306676	34.2	31.1	20234	24976	44700	49590
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	27650	48791	3.8	4.9	4321	10232	3426	6216
أوروبا	333317	419454	45.5	42.5	24133	33809	43037	50464
أفريقيا	11776	19650	1.6	2.0	2255	3366	1122	2397
آسيا	177743	303147	24.2	30.7	10796	20062	19022	31895
الولايات المتحدة الأمريكية	226894	272879	30.9	27.7	17349	21234	41135	45125
اليابان	73429	74618	10.0	7.6	4682	5479	9723	9771
تركيا	8608	17787	1.2	1.8	546	1435	532	1155
الدول العربية	8186	13574	1.1	1.4	600	1078	510	1063
الدول العربية في آسيا	3348	5366	0.5	0.5	200	355	239	447
الدول العربية في أفريقيا	4988	8607	0.7	0.9	406	746	281	655

المصدر : تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010

يوضح الجدول رقم (2-5) حصص بعض الدول من المجموع العالمي للمنشورات العلمية للأعوام (2002 و2008). وكما يظهر من البيانات الموضحة في الجدول فإن حصة الدول العربية من حجم الإنتاج العلمي في العالم تعتبر قليلة جداً (1.4%) وهي الأقل من بين الدول المذكورة في الجدول حيث أن تركيا لوحدها تمتلك حصة مقدارها (1.8%) من المجموع العالمي.

العوامل التي تؤثر على زيادة إنتاج البحث العلمي:

هناك بعض العوامل التي لها تأثير على الإنتاج العلمي لدى الباحث، وتختلف هذه العوامل مع اختلاف الدراسات للباحثين والظروف المحيطة بهم، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- عوامل تاريخية : هي محصلة الأطر الفكرية لدى عضو هيئة التدريس التي تدور بذهنه خلال فترة عمله، وتتشكل عبر فترات زمنية طويلة ،وهناك علاقة بين الفترة الزمنية والإنتاج العلمي ، فأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والفترة الزمنية الأطول هم الأكثر إنتاجية.

2- عوامل اجتماعية : إن التغيرات الجوهرية لنظم التعليم العالي هي استجابة لما يستجد داخل المجتمع من تغييرات ، وعلى الرغم أن هذه التغييرات هي غير مرئية، لأنها تحدث ببطء، إلا أن لها تأثيرها الذي لا يمكن تجاهله على الإنتاج العلمي .

3- عوامل تتعلق بأهداف وأولويات صناعة التعليم العالي: وهي تأثر التعليم العالي بدرجة كبيرة بالسياسة العامة لصناعة التعليم وبإنجازات بعض القيادات دون غيرها.

4- عوامل مؤسسية: وهي ما تواجهه المؤسسات من مجموعة ظروف محلية أو بيئية محيطة بها وتؤثر على النتاج العلمي داخلها. (محمد ، 2004 : 90)

شكل رقم (2-7) العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي (المصدر: محمد، 2004)

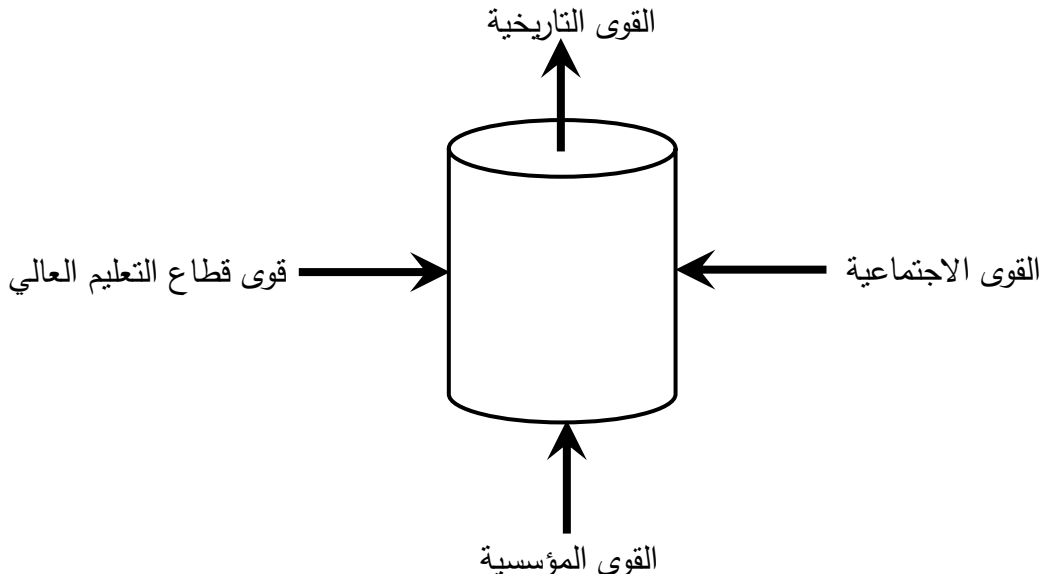

أما العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي كما يدرجها (Hadjinicola , Soteriou: 2005) فهي:

1- مصادر التمويل الخارجية المخصصة للبحث العلمي.

2- تسهيلات مكتبية أفضل.

3- وجود مراكز أبحاث لرعاية البحث العلمي.

والعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي عند (Wichian et. Al: 2009) فهي :

1- سمات وخصائص الباحثين.

2- المهارة البحثية.

3- الكفاءة البحثية.

4- الدعم المؤسسي للبحث العلمي.

وترى راضي أن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تتأثر بعدد كبير من العوامل، ومن هذه العوامل: الخصائص الشخصية مثل الجنس والعمر والسمات النفسية والخلفية التعليمية وكذلك الخصائص المرتبطة بالتمويل والسياق المؤسسي. (راضي ، 2010 :351)

مؤشرات الإنتاج العلمي:

لقد أشار (محمد، 2004) إلى أن الإنتاج العلمي هو نشاط غير مرئي، وعملية إبداعية غير محسوسة، إلا أنه يستدل على وجوده من خلال بعض المؤشرات وهي:

1- **الإنتاج الفكري كماً وكيفاً:** يعتبر رصيد الإنتاج الفكري الذي ينشره الباحث من كتب، ومقالات، وبحوث، ودراسات، وأوراق عمل المؤتمرات، وتقارير فنية، وبراءات اختراع هو المحك الرئيس للإنتاجية العلمية، لذا فإن مكانة الباحث الإنتاجية تتم من خلال تجميع مجموعات الوثائق التي تمثل هذا الرصيد الفكري وتحليلها ضمن معايير معينة تحددها الجهات القائمة على التقييم.

2- **التقدير والاعتراف العلمي:** إن التقدير العلمي يرتبط بمدى الاستمرارية في البحث، كما يرتبط هذا التقدير بمستوى المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث ، بحيث تتفاوت العلاقة بين العمل في جامعات أساسية عريقة وأخرى صغيرة، كما أن الاعتراف العلمي بالباحثين العلماء لا يتسنى إلا من خلال إبراز قدرتهم على تزويد البشرية بالمعرفة الجديدة.

3- **مؤشرات أخرى:** هناك مؤشرات أخرى للإنتاجية والتي من أهمها براءات الاختراع، التي تعد مظهراً قوياً للإنتاجية، وهناك عضوية الجمعيات المهنية التي تتعهد بنشر الإنتاج العلمي للباحثين، كذلك حضور المؤتمرات العلمية، وتحكيم البحوث والمقالات في الدوريات العلمية، والمنح التمويلية المخصصة للنشاط البحثي تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على الإنتاج البحثي. (محمد، 2004 : 84)

نظريات تفسير الإنتاج العلمي:

هناك نظريات متعددة تم من خلالها تفسير ظاهرة الإنتاج العلمي ، والتي من أهمها:

● **نظرية العوامل الشخصية** : تركز هذه النظرية على القدرات العقلية للعلماء فيما يتعلق بنمط تفكيرهم وذكائهم وقدراتهم على التحمل، فهذه النظرية تنطلق من قدرات العالم المبدع نفسه على النشر، ويطلق على هذه النظرية أيضاً نظرية الشرارة المقدسة.

● **نظرية الحوافز**: تعتمد هذه النظرية على أن الحوافز والدوافع السيكولوجية للعلماء، هي التي تحرك سلوكهم وأداءهم الإنتاجي أو تعوقه، وأن المكافآت المادية كالمنح البحثية، والحصول على الوظائف المهمة في المجتمع العلمي، والدوافع مثل الشعور بالرضا الشخصي المشتق من إنجاز العمل الإبداعي، والتميز بين الزملاء الذي يصحب عملية قبول أوراق البحث للنشر أو الاستشهاد بالأعمال المنشورة كما أنها تدفع العالم لزيادة إنتاجه العلمي.

● **نظرية الميزة التراكمية**: وهي أثر النظريات قبولاً في مجالات العلم الاجتماعي، وتعتمد هذه النظرية على أن الباحثين المعروفين جيداً يتمتعون بشهرة أكبر في أعمالهم عن أولئك الذين لا يعرفون بنفس القدر. (زاهر، 2003 :322)

قياس الإنتاج العلمي:

1- أسلوب الإحصائي الكمي: يقيم هذا الأسلوب انتاج الباحث من خلال كم الإنتاج المنشور لديه من كتب ومقالات وبحوث ودراسات وأوراق عمل المؤتمرات وتقارير فنية، والذي يرتبط إيجابياً، ويعكس إنتاجه الفكري ونوعيته أو كيفيته، ويتم قياس هذا الإنتاج باستخدام إحصائيات بسيطة أو معقدة للمؤلفات المنشورة، ومن أهم الطرائق التي تستخدم في إحصاء هذا الإنتاج العلمي:

أ- أسلوب الرصد الكامل: وهو منح المؤلف درجة كاملة عن كل عمل يؤلفه سواء كان هذا العمل منفرداً أو بمشاركة آخرين، ويتم القياس عن طريق إعطاء درجة كاملة دون الكسر دائماً.

ب- أسلوب الرصد المباشر: ويتم عن طريق احتساب درجة الإنتاج الفكري المشترك للباحث الذي يرد ذكر اسمه أولاً على صفحة العنوان للعمل المقدم ، وفي هذا إهدار للباحث المشارك في التأليف مما يعكس قصور مثل هذا الأسلوب.

ت- أسلوب الرصد المعدل :يتم احتساب درجة الإنتاج الفكري المشترك بتقسيم مجموع الدرجات على المؤلفين المشتركين بالتساوي، بغض النظر عن حجم الجهد المبذول لكل منهم في العمل المشترك.

2- أسلوب إحصاء الاستشهادات (citation): يتم من خلال هذا الأسلوب ترتيب الباحثين طبقياً تبعاً لعدد مرات الاستشهادات المرجعية بأعمالهم.

3- لجان التحكيم العلمية والأكاديمية : يتم من خلال تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن طريق انتقاء لجان من كبار العلماء في تخصصهم لتقدير قيمة الدراسات التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس، وتكون بهدف تطوير الأداء أو بهدف الترقية. (محمد، 2004 : 86)

علاقة التمويل بإنتاج البحث العلمي:

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أنه يوجد علاقة بين تمويل البحث العلمي والإنتاج العلمي ، فقد أثبتت الدراسات أن هناك أثراً للتمويل على إنتاج البحث العلمي.

من المعلوم أن شركات القطاع الخاص تسعى للوصول إلى المعرفة العلمية بصورة مباشرة وذلك من خلال رعايتها للمشاريع البحثية المنتجة من قبل مؤسسات التعليم العالي. وفي تحليل لعينة مكونة من 678 أستاذاً جامعياً من 46مؤسسة للتعليم العالي في ألمانيا تبين أنه بزيادة مساهمة القطاع الصناعي الخاص لميزانية البحث العلمي أسفرت عن انخفاض الإنتاجية البحثية على الصعيدين الكمي والنوعي إلا أنها أسفرت عن ارتفاع نوعية براءة الاختراعات.

(Hottenrott and Thorwarth ,2011: 4)

لقد أكد (Martin and Tang: 2007) أن هناك علاقة خطية بين مدخلات الأبحاث المتمثلة بالتمويل والكوادر البحثية من قبل القطاع العام وبين الفائدة الاقتصادية الاجتماعية حيث أن الأبحاث هي المولدة للابتكارات والاختراعات والتي بدورها تعتبر المحرك الأساسي للصناعة والاقتصاد.

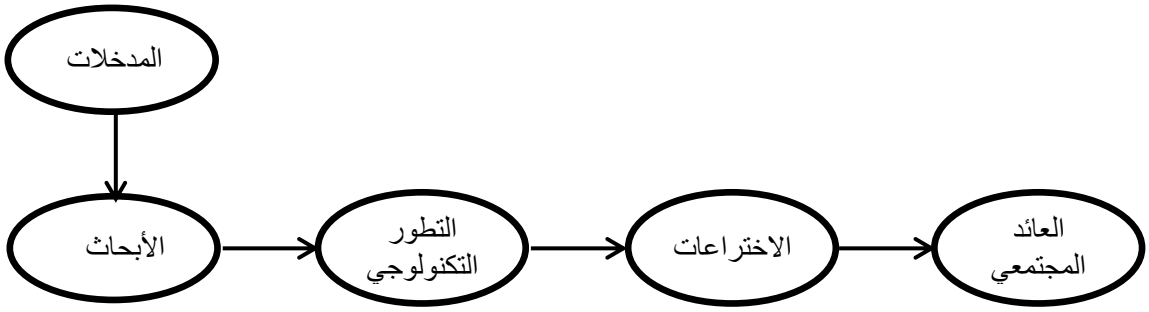

شكل رقم (2-8) العلاقة بين المدخلات البحثية والعائد المجتمعي.

المصدر: Martin and Tang: 2007)

وفيما يتعلق بالفوائد العائدة بشكل محدد من الأبحاث الأساسية ، ركز (Mansfield) في دراساته للأعوام (1991، 1995،1998) على تأثير الأبحاث الأكاديمية الحديثة والتي نفذت على مدى أكثر من 15 سنة سابقة على عمليات الإنتاج من وجهة نظر مدراء الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد وجد (Mansfield) أن حوالي 10% من الاختراعات لم تكن لتحدث، أو على الأقل دون تأخير ملحوظ، دون الأبحاث العلمية. وقد قدر معدل العائد ب28%، كما تم التوصل إلى نتائج مشابهة في دراسة على عينة أكبر من الشركات الألمانية من قبل (Beise and Stahl, 1999) التي بينت على أن 20% من اختراعات القطاع الخاص تعتمد – إلى حدٍ كبير – على أبحاث القطاع العام.(Martin and Tang, 2007: 2)

مما سبق ذكره، ترى الباحثة أن هناك علاقة وثيقة بين التمويل وانتاج البحث العلمي، وبالتالي فإن زيادة المساهمة لأي قطاع في ميزانية البحث العلمي تؤدي إلى ارتفاع نوعيته وتعم بالفائدة الاقتصادية على هذا القطاع وبالتالي تعود بالفائدة على تنمية المجتمع.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- **أولاً: الدراسات العربية.**
- **ثانياً: الدراسات الأجنبية.**
- **ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة.**

مقدمة:

يتضمن هذا الجزء استعراضا لأبرز الدراسات العربية والأجنبية السابقة، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي استطاعت الباحثة الحصول عليها وجمعها، وقد قسمتها الباحثة إلى محورين هما الدراسات العربية والدراسات الأجنبية مع مراعاة ترتيب الدراسات حسب الحداثة أي من الأحدث إلى الأقدم.

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (أبو شمالة، 2014) بعنوان:" آليات تفعيل دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة "

هدفت الدراسة للتعرف دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة؛ من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات، كما هدفت إلى تحديد مجموعة من آليات دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يفيد في فهم أفضل وأدق لجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة حيث يوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكميا. تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة. تم اختيار عينة عشوائية عددها (193) من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة.

وقد أظهر البحث عدة نتائج أهمها:

1- دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة جاء بوزن نسبي (839 .66%) وهو بنسبة متوسطة .
2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور الجامعات والكليات الفلسطينية تعزى للجنس لصالح الذكور، في حين أنه لم توجد فروق تعزى للحالة الاجتماعية (متزوج، غير متزوج)، للمؤهل العلمي (ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس فأكثر).
3- أهم آليات تفعيل دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص كانت: تقوم الجامعات والكليات بدراسة حاجات مؤسسات القطاع الخاص، سوق العمل، تتحسس الجامعات والكليات المشكلات التي تعيق تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وتعمل على حلها.

في ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بعدة توصيات:

1- تفعيل دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة .
2- أن تقوم الجامعات والكليات الفلسطينية بدراسة حاجات مؤسسات القطاع الخاص .
3- أن تقوم الجامعات والكليات الفلسطينية بحل المشكلات التي تعيق تطوير مؤسسات القطاع الخاص .
4- أن تسعى الجامعات والكليات للتعاون والشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص .

2- دراسة (إعبيان، 2012) بعنوان: "دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه"

هدفت الدراسة للتعرف إلى درجة قيام الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدورها في دعم البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، والتعرف إلى سبل تحسين دور الجامعات الفلسطينية في دعم البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها في ضوء نتائج الدراسة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

1- أن الدعم الأكثر شيوعا جاء في المجال الرابع الخاص بالدعم المعلوماتي والتكنولوجي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة ،حيث حاز على المرتبة الأولى بدرجة تقدير متوسطة، وبوزن نسبي (67.30%)، وحاز المجال المتعلق بالدعم الأكاديمي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية على المرتبة الثانية بدرجة متوسطة، وبوزن نسبي (65.53%)، بينما جاء المجال المتعلق بالدعم المادي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية في المرتبة الثالثة بدرجة تقدير متوسطة، وبوزن نسبي (61.73%)، بينما جاء المجال المتعلق بالدعم المجتمعي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في المرتبة الرابعة والأخيرة بدرجة تقدير متوسطة ،وبوزن نسبي (61.71%) . ومن الملاحظ أن الأوزان النسبية للمجالات الأربعة كانت متقاربة
2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في دعم البحث العلمي(الدعم المادي للبحث العلمي – الدعم المعلوماتي والتكنولوجي للبحث العلمي) تبعا لمتغير الجامعة، ولقد كانت الفروق لصالح الجامعة الإسلامية.

كما خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1- زيادة الموازنة المخصصة لدعم البحث العلمي، ووضع حوافز مادية للباحثين.
2- مساهمة الجامعة في دفع تكاليف نشر الابحاث والكتب والرسائل العلمية والترجمات
3- للباحثين.
4- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
5- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع الفلسطيني.

3- دراسة (بلتاجي، 2012) بعنوان: "التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتعرف إلى بعض المشاكل التي يواجهها، ومحاولة وضع حلول لها .وتعتمد المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة علي دراسة وتحليل موضوع تمويل التعليم العالي في مصر من خلال شرح أهم التحديات التمويلية التي تواجه هذا القطاع، إلي جانب تقديم البدائل المقترحة لحل هذه الأزمة.

وخلصت هذه الدراسة الى ضرورة إتباع سياسات معينة من أجل زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر مثل زيادة حجم التمويل الحكومي، إلي جانب تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم من خلال تحقيق نظام كفء لتوزيع الموارد .ولتشجيع الاستخدام الفعال للموارد العامة، تستطيع الحكومة أن تتبع مزيجاً من آليات التوزيع القائمة على الأداء والتي تقدم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم العالي من خلال استخدام بعض الآليات المبتكرة لتوزيع الموارد شكل كفء، ومنها على سبيل المثال :صيغ التمويل القائمة على المخرجات التعليمية، والتمويل التنافسي، وعقود الأداء .هذا بالإضافة إلي ضرورة ترشيد مجانية التعليم العالي المتاح للجميع.

4- دراسة (الزيان، 2011) بعنوان: "معوقات البحث العلمي بجامعات غزة كما يراها أعضاء هيئة التدريسي وسبل تطويره "

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات البحث التربوي في جامعات غزة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء استبانة وتم توزيعها على عينة عشوائية بلغت (40) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في تخصصات كلية التربية الثلاثة (أصول تربية، مناهج وطرق تدريس، علم النفس).

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمعوقات البحث التربوي باختلاف المؤهل العلمي (دكتوراه، ماجستير) في الدرجة الكلية للاستبانة ومجالاتها ما عدا المعوقات المادية والمعنوية ولصالح حملة شهادة الدكتوراه.

وقدمت الدراسة جملة من التوصيات لتجنب معوقات البحث التربوي من أهمها ضرورة الاهتمام بنشر الأبحاث التربوية وتوفر مجلات علمية متخصصة للمساعدة في ذلك. والتركيز على تمويل البحث التربوي للإسهام في تطويره.

5- دراسة (العاجز وحماد، 2011) بعنوان: "رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي "

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية جديدة لدور البحث العلمي في المؤسسات والجامعات الفلسطينية لتحقيق شراكة فاعلة مع قطاعات الإنتاج في فلسطين من منظور تكاملي، معتمدة على منظومة متكاملة من العوامل المؤثرة في هذه المشكلة من خلال المنهج التكاملي، حيث ينطلق هذا المنهج من مفهوم أن المسؤولية هي مسؤولية مشتركة بين جميع المؤسسات ذات العلاقة. أي أن المنهج المستخدم في الدراسة هو تكامل بين المنهج الوصفي والتحليلي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1- ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي.
2- قلة عدد الباحثين المتفرغين بسبب عدم الفصل بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية في الجامعات.
3- ضعف الارتباط بين البحث العلمي وأهداف وخطط التنمية وضعف الارتباط بين البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1- إقامة صندوق مالي فلسطيني للبحث العلمي ممول من الحكومة والشركات في القطاعين العام والخاص والتبرعات والمساعدات الخارجية على أن يتحمل القطاع الخاص الجزء الأكبر من تمويل هذا الصندوق.
2- الاهتمام بتسويق البحث العلمي لما له من مردود اقتصادي كبير على أن يتولى هذه المهمة متخصصون في مجال التسويق.

6- دراسة (محسن،2011) بعنوان: "الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المبررات الضرورية والأسباب والصعوبات التي تواجه مسألة البحث العلمي في جامعة بغداد، والتعرف إلى هذه الصعوبات، وكذلك التعرف إلى الفروق في نظرتهم لواقع الصعوبات التي تواجه البحث العلمي وفقاً للتخصصات التي يعملون بها. وكانت عينة البحث عبارة عن (225) عضو هيئة تدريس من الذكور والإناث وهو ما نسبته (3.87%) من مجتمع الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الباحثة ببناء أداة خاصة بالبحث من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة فضلاً عن السؤال المفتوح. واعتمدت الباحثة مقياس خماسي أمام كل فقرة لسهولة تصحيح هذه الطريقة وإعطائها أوزان مناسبة، واعتمدت الصدق الظاهري للتعرف على صدق الأداة واستخدمت اختبار (T-test) لإيجاد دلالة الفروق بين الجنسين.

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: أن هناك صعوبات ومعوقات تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس وهذا ما ينظر إليه أفراد العينة في الكليات الإنسانية والعلمية بنظرة متساوية في جامعة بغداد.

وأوصت الدراسة بتأسيس مجلس أعلى للبحث العلمي وإيجاد سبل المعالجة للدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث وزيادة الميزانيات المخصصة وامداد الجامعات بالأجهزة العلمية المتقدمة ووضع تصور عام لخطط البحث العلمي في الجامعة وتخصيص جهة أو ادارة تتولى ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية وتشجيع الأبحاث العلمية المتميزة.

7- دراسة (الأغا وبدير، 2010) بعنوان : "ضمان جودة البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بين الواقع والتطبيق في الوطن العربي":

هدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع البحث العلمي العرب وتحليل بعض النقاط مثل العوامل التي أوصلت الشعب العربي إلى حالته الراهن، ومعوقات البحث العلمي العربي، كما هدفت الى دراسة دور البحث العلمي في نقل وتوطين التكنولوجيا.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة باستخدام دراسة مكتبية، لذلك فقد خلت من مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك لا يوجد بها أدوات أو تحليلات إحصائية، وإنما اعتمدت على دراسة مقارنة للدراسات السابقة مع استخدام قليل من الكتب المدعمة لهذا الموضوع.

كما تم التطرق إلى العوامل التي أوصلت المجتمع العربي إلى مستواه العلمي الحالي، وإلى الصعوبات التي تعيق الباحث العربي وتحد من إنتاجه العلمي والتي من أهمها:

1- عدم توفر التمويل المالي اللازم
2- عدم الاهتمام بالباحث العربي

ومن أهم نتائج هذه الدراسة

1- عدم اهتمام الجامعات العربية بإنشاء إدارات خاصة بالبحث العلمي داخل جامعاتها وتقديم ميزانية خاصة لذلك.
2- الحوافز الشخصية للباحثين والأكاديميين في الجامعات العربية معدومة.

كما تم التوصل إلى بعض التوصيات التي تجعل البحث العلمي فاعلا ومؤثرًا في مختلف جوانب الحياة العربية مثل:

1- دعم مؤسسات البحث العلم ي ,وذلك عن طريق زيادة النسبة المخصصة من الدخل القومي للبحث العلمي والتطوير وجعلها تقارب النسبة المخصصة لهذا الغرض في الدول المتقدمة.
2- زيادة الاهتمام بالباحث العربي وتحسين وضعة المادي ومستوى معيشته لكي يتفرغ بشكل كامل للبحث العلمي.

8- دراسة (راضي، 2010 (بعنوان: " الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة."

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة، وتكونت عينة البحث من (52) من عضوات هيئة التدريس بكليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة، استجابوا لاستبانة الإنتاجية العلمية، واستبيان الحاجات الإرشادية، استخدمت الباحثة المتوسطات والانحرافات المعيارية للدرجات، اختبار مان – وتني Whitney – Mann لعينتين مستقلتين، تحليل التباين من الدرجة الأولى " كروسكال – واليس Kruskal Wallis "، التكرارات والنسب المئوية وأشارت بعض نتائج البحث إلى الآتي :الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس منخفضة في مجال إنتاج الكتب العلمية حيث بلغت (0.972) والبحوث المنشورة بلغت (7.846) بحث في سنة، وكذلك الإشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه، بينما تبدو مقبولة فيما يتعلق بعدد البحوث المنشورة.

9- دراسة (الكبيسي والراوي ، 2010) بعنوان: "الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار من البحوث العلمية ومعوقاته للتخصصات الإنسانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقدار الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس خلال الخمس سنوات السابقة للبحث في جامعة الأنبار في العراق وما هي المعوقات التي تواجههم في الإعداد. استخدم الباحث الاستبانة كأداة بحثية لغرض التعرف على الاستجابات لدى عينة المجتمع الأصلي حول مشكلة البحث وأسئلته.

اتبع المنهج الوصفي للدراسة الحالية كونه الأنسب لهذا النوع من الدراسات والذي يقوم على رصد الظواهر ووصفها لغرض الوصول إلى تفسير علمي مقبول لها وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية والتحليلية المتبعة في مثل تلك الدراسات. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع تدريسي جامعة الأنبار من حملة شهادة الدكتوراه ولقب أستاذ أو أستاذ مساعد ومدرس والبالغ عددهم(303) أخذ منهم (61) عضواً كعينة للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى: أن نسبة الإنتاج العلمي لتدريس التخصصات الإنسانية متدنٍ جدا، وأنه توجد معوقات تحول دون إجراء البحوث نظراً لعدم وجود مكسب مادي من الترقية العلمية للمدرسين وأن الجامعة لا تدعم البحث العلمي ماليا بشكل كاف.

وأوصت الدراسة بتوظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع وإتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد منهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات والقيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته، هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع ومتابعة الكلية والجامعة للإنتاج العلمي لتدريسي.

10-دراسة (المجيدل، شماس، 2010) بعنوان: "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً)"

هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة وتحول دون إنجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم بالبحث العلمي، وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها .وقد اعتمد الباحثان على استبيان مبدئي استطلاعي، رصد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ميدان البحث العلمي، وتحديد محاورها بغية تصنيف هذه المعوقات، حيث تم تصنيف المعوقات بالمحاور التالية:

المعوقات المادية، والمعوقات الإدارية والمعوقات الذاتية. أما عينة البحث فقد كانت شاملة لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وأداته الاستبانة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

1- المعوقات المادية للبحث العلمي جاءت بالمرتبة الثانية بعد المعوقات الإدارية لإدراك أعضاء الهيئة التدريسية بأنها تابعة للقرارات والسياسات، وهي بالتالي نتيجة لها.
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص، في حين ظهرت فروق دالة تتعلق بسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة لجهة شدة معاناتهم من المعوقات.

وخلص الباحثان إلى عدد من التوصيات المنبثقة من نتائج البحث .من أهمها:

1- البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، تخرجه من الروتين الإداري والمالي المعقد، وتضع برامجه وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، والتقويم، من خلال إدارات فرعية في المؤسسات البحثية والأكاديمية، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.
2- رصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من لإجراءات الروتينية المبالغ في إجراءات ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ريعاً.
3- تأمين مستلزمات البحث العلمي، من مراكز بحثية متخصصة. وكتب ومراجع، ومواد، ومخابر، وفنيين، وغيرها من مستلزمات.
4- العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، والذي يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية وللباحثين فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية، ويعزز انطلاقتهم للبحث ويغني خبراتهم ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.

11- دراسة (حلس، 2009) بعنوان: "الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية

وانعكاساته على نوعية الإنتاج العلمي، متبعاً الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمعه للبيانات الرقمية لميزانية عمادات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ومعتمداً الباحث على عينة من الجامعات الفلسطينية مكونة من ثلاث جامعات:(الإسلامية- الأزهر – الأقصى)، مستخدماً في أدواته المقابلة الفردية مع مسؤولي عمادات البحث العلمي، والشؤون الإدارية بالجامعات الثلاثة وصولاً للبيانات المطلوبة للكشف عن مدى الإنفاق على البحث العلمي ومصادره، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تدني الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية متدنٍ مما ينعكس على نوعية الإنتاج. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة بتحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار. وربط مسار الأبحاث العلمية في الجامعات بمشكلات واحتياجات المجتمع المحلي مما يعزز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية.

12-دراسة (الثنيان ،2008) بعنوان: "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح".

أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية ، وهدفت إلى وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ، كما هدفت إلى معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام أسلوب دلفي (Delphi Technique) في الحصول على المعلومات اللازمة من عينة الدراسة في القطاع الخاص والجامعات ، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والمتخصصين في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ورجال الأعمال في الغرف التجارية الصناعية ومراكز الأبحاث في القطاع الخاص وأعضاء مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية. وقد بلغ عدد عينة الدراسة من الجامعات (90) فردًا، أما القطاع الخاص فعددهم 82 فردًا وبذلك بلغ إجمالي عدد عينة الدراسة 172 فرداً، كما استخدم استبانة مع استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وحساب النسب المئوية لكل بند من بنود الاستبانة وطبق معامل الثبات الفاكرونباخ (معامل ارتباط بيرسون) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– واقع العلاقة بين الشراكة والقطاع الخاص نحو البحث العلمي في المملكة العربية السعودية لم يصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من كل قطاع ولم يؤد كلا القطاعين دورهما كما هو مأمول منهما.

وأوصت الدراسة بما يلي:

1- التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.
2- إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والقطاع الخاص.
3- الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
4- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز أبحاث علمية.

13-دراسة (يوسف ،2008) بعنوان : "أثر تشريعات التعليم العالي في انتاجية البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق (دراسة استطلاعية)"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي وبما يبين مدى تأثير هذه التشريعات في إنتاج البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق. وقد تكونت عينة الدراسة من (284) عضو هيئة تدريس في كليات جامعة دمشق للعام الجامعي 2004-2005 ممن يحملون درجة أستاذ، أستاذ مساعد، ومدرس.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت استبانة مع استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وحساب النسب المئوية لكل بند من بنود الاستبانة، وطبقت قانون الثبات (معامل ارتباط بيرسون).

وبينت نتائج الدراسة أن: التشريعات المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي وزيادة الحوافز المشجعة على البحث تعد الدافع الأساسي لإجراء البحوث العلمية.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بتخطيط البحث العلمي ووضع سياسات وخطط لتنميته وتفعيله وتطوير أنظمة البحث العلمي الجامعي باتجاه مزيد من التنظيم وتفعيل القوانين التي تصدر بشأنه.

14-دراسة (أبو الخير ،2007) بعنوان: "الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي، فرع سوهاج، دراسة ببليومترية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي ، فرع سوهاج ، والتعرف على اتجاهات التأليف والنشر لديهم ، ثم إلقاء الضوء على بعض

العوامل المؤثرة على إنتاجيتهم العلمية . وقد اتبعت الباحثة المنهج الببليوجراي الببليومتري كمنهج رئيس وذلك لحصر ، وتسجيل ، ووصف الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بسوهاج ، ومن ثم دراسة وتحليل الخصائص العددية، والنوعية لهذا الإنتاج. وقد خلصت الدراسة إلى عدم تأثر الإنتاجية بكل من النوع ، والتقدير العلمي أو الجوائز، وعضوية الجمعيات العلمية ، وخلصت إلى أن الإنتاجية تأثرت بالتمويل المادي للجامعة، ومن ثم للبحث العلمي، وتأثرت أيضاً بمكان إقامة العضو.

15-دراسة (البرغوثي وأبو سمرة ،2007) بعنوان : "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي":

هدفت هذه الدراسة الى عرض صورة لحقيقة مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، ومقارنته بواقع البحث العلمي في بعض الدول المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا، من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال، وقام الباحثان بتشخيص هذه المشكلات وفق رؤية إسلامية،, وتعتبر الدراية دراسة مكتبية لذلك فقد خلت من مجتمع وعينة الدراسة وكذلك لا يوجد بها أدوات أو تحليلات إحصائية وإنما اعتمدت على دراسة مقارنة للدراسات السابقة مع استخدام قليل من الكتب المدعمة لهذا الموضوع' لهذا يعتبر أسلوب الدراسة أسلوب تحليلي.

أظهرت الدراسة أن تبني مفهوم" علمانية العلوم "من قبل العلماء والباحثين ساعد على تفاقم مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، ثم يرسم الباحثان رؤية مستقبلية للنهوض بمستوى البحث العلمي في العالم العربي، علهّا تساعد المؤسسات البحثية والباحثين في وضع إستراتيجيات سليمة لمستقبل البحث العلمي.

16-دراسة (ضليمي، 2007) بعنوان : "الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية :دراسة تقييمية للعوامل المؤثرة فيها حتى عام 2007"

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الإنتاجية العلمية عن طريق : تحديد إسهام كل نوع منها عددياً في البناء المعرفي في المجال، ومعرفة حجم التباين بين كل منها في الإسهامات العلمية موزعة حسب السنوات والموضوعات ، وتحديد الفرق في حجم هذه الإنتاجية بين أقسام الطالبات والطلاب (الإناث والذكور) وبين أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين، وكذلك التعرف إلى العوامل الأكثر أهمية في تلك الإنتاجية بالنسبة لهم .

وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي في الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من أعضاء هيئة التدريس ، استخدمت الاستبانة كأداة للبحث ، كما تم بحث مواقع جميع أعضاء هيئة التدريس

على الإنترنت للوصول إلى الإنتاج الفكري لديهم، ومن خلال ذلك تم الوصول إلى إنتاجية(13) منهم فقط ، تم اضافتها إلى عينة الدراسة الأساسية التي بلغ عددها (30) مفردة.

توصلت الدراسة إلى: أن أعضاء هيئة التدريس من الجنسين الذين لا يتولون أي مناصب أخرى ولا يشتركون في أي لجان يقضون وقتاً أطول للقيام بالبحوث، واحتل" البحث المحكم في الدوريات المتخصصة " المرتبة الأولى بالنسبة للمساهمات النوعية من الإنتاج الفكري ، وكانت الأغلبية العظمى للقيام بهذه الأبحاث من الذكور السعوديين.

17-دراسة (صبيح،2005) بعنوان : "صيغ تمويل التعليم المستقاه من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الافادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي، والكشف عن صيغ تمويل التعليم المستقاه من الفكر التربوي الإسلامي مستخدمة الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ومعتمدة على استبانة كأداة للتعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ؛ للكشف عن مدى الاستفادة من بعض الصيغ الإسلامية، كما استخدمت الباحثة المقابلة كأداة ثانية للدراسة، وقد طبقت دراستها على مجتمع الدراسة وهو جميع أعضاء مجالس الجامعات البالغ عددهم 252. واستخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية مثل طريقة ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبانة، واستخدمت أسلوب حساب التكرارات لكل إجابة بالنسبة لباقي الإجابات وإيجاد النسب المئوية لكل إجابة. كما تم استخدام المعالجة الإحصائية للبيانات بواسطة برنامج (SPSS) المحوسب.

وقد خلصت الدراسة إلى قلة الدعم الحكومي مقارنة بالمؤسسات التي أنشئت في العهود الإسلامية التي تعتمد سياسة تمويلية تراعي البعد(الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي- الديني)، وكانت في أغلبها تعتمد على الوقف الإسلامي.

وقد أوصت الدراسة بتفعيل الوقف الإسلامي بأشكاله المختلفة.

18--دراسة (محمد، 2004) بعنوان " الإنتاجية العلمية ودورها في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بكليات وأقسام المكتبات والمعلومات"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع الإنتاجية العلمية في ضوء علاقاتها بتقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس وأقسام المكتبات وعلم المعلومات ، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي المكتبي، وخلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية العلمية تمثل المعيار الأساسي الذي تستند إليه المؤسسات الأكاديمية عند تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وأن الإنتاجية هي أكثر المقاييس موضوعية بسبب اعتمادها على ثمرات فكرية مادية يسهل تقييمها ، وتحكيمها

بصورة موضوعية، بعيداً عن التأثر بالعوامل الذاتية، وأن الإنتاجية العلمية تتفوق على وظيفتي التدريس والتوجيه، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة؛ كمعيار لتقييم أعضاء هيئة التدريس بسبب سهولة تقييمه ، وتحكيم نتائجه ، وقدرته على تطوير عضو هيئة التدريس علمياً ومهنياً، وإتاحة الفرص للحصول على المنح التمويلية .

19-دراسة (مغاوري، 2004) بعنوان: " الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين في دوريات المكتبات والمعلومات العربية (دراسة تحليلية مقارنة)"

تناولت الدراسة الأعداد الصادرة من الدوريات محل الدراسة في الفترة من شهر يناير 1999 وحتى شهر يناير 2003 وذلك بهدف التعرف على الوضع الراهن لإنتاجية الباحثين العرب.

تبدو أهمية الدراسة في كونها المحاولة الأولى التي تهدف إلى التعرف على الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين ممن أسهموا ببحوثهم ودراساتهم في دوريات المكتبات والمعلومات العربية، وتدور الدراسة في منهج القياسات الببليوجرافية الذي يهدف إلى التعبير الكمي عن عملية الاتصال المكتوب . من خلال تحويل خصائص الإنتاج الفكري وسماته وإنتاجية مؤلفيه إلى أرقام يتم تحليلها للخروج بنتائج محايدة وتقريرية باستخدام الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل البيانات . فهي الأداة المنهجية التي تكفل التعرف إلى الخصائص البنيانية للإنتاج الفكري والتعرف إلى سماته .

وقد خلصت الدراسة إلى التفوق الملحوظ للباحثين المصريين كماً وإنتاجية على الباحثين العرب في دوريات الدراسة، وإلى المشاركة الجيدة والفعالة للباحثات العربيات في نشر بحوثهن في دوريات التخصص ، وإلى قلة التأليف المشترك بين الباحثين العرب وكذا بينهم وبين الباحثين المصريين. وأوصت الدراسة إلى إتاحة المزيد من الفرص للنشر أمام الباحثين العرب غير المصريين في دوريات التخصص وإلى مساندة الباحثات العربيات وتشجيعهن على نشر المزيد من البحوث والدراسات ، وإلى تشجيع التأليف المشترك بين الباحثين العرب والعرب أو العرب والمصريين معاً.

20-دراسة (زاهر، 2003) بعنوان " لغز الإنتاجية العلمية للمرأة "

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أن النوع (أو الجنس) لا زال أساساً قوياً للتباين في الإنتاجية العلمية بين الرجال والنساء ، وأن هذا التباين له تداعياته الخطيرة ليس فقط على تطور النظم الإنتاجية للمؤسسات الأكاديمية بل على مجمل مسيرة التنمية المجتمعية ، كما تهدف الدراسة إلى توضيح مفاهيمي لواقع إنتاجية المرأة العربية في الإنتاج الأكاديمي وتفسيرها واقتراح إطار لتفعيلها. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي للدراسات السابقة.

وخلصت الدراسة إلى تدني إنتاجية المرأة الأكاديمية المصرية في الوقت الذي تنخفض فيه إنتاجية العالم " الرجل نفسه " ، بالقياس للمعايير العالمية، وأن طبيعة الاختلاف في الإنتاجية ليس اختلافاً في النبوغ العلمي والذكاء بالأساس ، بقدر ما هو اختلاف في السياقات المجتمعية والظروف والمسؤوليات المحيطة بالعالم من الذكور والإناث.

وأوصت الدراسة بضرورة الالتجاء إلى مؤشرات أوسع لقياس الإنتاجية العلمية للمرأة ،حيث تأخذ في اعتبارها كافة محددات الإنتاجية في تشابكاتها، وأن تستخدم منهجيات إحصائية أكثر تقدماً في التحليل .

21-دراسة (محمد، 2003) بعنوان: " العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على النشاط العلمي للمتخصصين في المكتبات والمعلومات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .تكونت عينة الدراسة من (46) عضواً منهم: (9) أساتذة و(17) أستاذاً مساعداً و(20) مدرساً ممن مرّ ثلاث سنوات على الأقل على حصولهم على الدكتوراه. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام منهج القياس البيلوجرافي في إجراء التحليلات الإحصائية للأشكال المختلفة للإنتاج العلمي للأعضاء الذي وصل إلى (1325) مادة .

واستعان الباحث ببرنامج (spss) لدراسة العلاقة بين المتغيرات وعددها (16) من جهة والمتغير التابع (الإنتاجية العلمية) من جهة أخرى.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الإنتاجية العلمية من ناحية وبين كل من العمر، النوع ، الدرجة العلمية ، الخبرة الأكاديمية، فترات الإعارة للعمل بالخارج ، الإشراف العلمي على الأطروحات ، تقلد المناصب الإدارية ، الحصول على الدورات والمنح والمهمات العلمية بالخارج ، والتقدير العلمي ، كما خلصت إلى وجود علاقة سلبية بين الإنتاجية العلمية وبين كلٍ من التخصص في المرحلة الجامعية الأولى ، والجامعة التي حصل منها الأعضاء على الماجستير ، والجامعة التي حصل منها الأعضاء على الدكتوراه ، الدولة التي حصل منها الأعضاء على الدكتوراه ، المدة المستغرقة بين الدرجة الجامعية الأولى والدكتوراه ، عدد الأعضاء المنتمين للقسم الأكاديمي ، وعضوية المجالس واللجان .

22-دراسة (الجعفري والعارضة، 2002) بعنوان: " تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد أزمة تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني للبحث عن مصادر تمويل متعددة في ظل الاستخدام الأمثل للموارد والمرافق المتاحة بكفاءة وفعالية، وتم الحصول على البيانات من المصادر الأولية والثانوية التي تشمل بيانات من وزارة التربية والتعليم والجامعات. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت الدراسة عينة مكونة من (564) طالباً وطالبة من الطلبة والخريجين تم اختيارهم عشوائياً وتشكل العينة (1%) من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحثان كأدوات للدراسة استبيانين يستقصي أحدهما أراء الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية حول تمويل الدراسة والآخر اعتمد آراء الخريجين حول تقييم لأساليب تمويل دراستهم الجامعية وعلاقة ذلك بتحديد تخصصاتهم ومدى انسجامه مع الوظائف والرواتب التي حصلوا عليها بعد التخرج. كما استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات الشخصية مع رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء شئون الطلاب للوقوف حول رؤيتهم لمشكلة تمويل التعليم الجامعي. واستخدم الباحثان مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون.

وقد قدمت الدراسة نموذجاً لتمويل التعليم الجامعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا النموذج يقوم على ثلاثة عناصر:

1- تعزيز وتشجيع جمع الرسوم والأقساط الجامعية بهدف زيادة الإيرادات الجارية لتغطية النفقات الجارية.
2- تعزيز فعالية الدعم المالي الحكومي، والعام للتعليم العالي إلى دعم مقيد، ودعم غير مقيد.
3- تعزيز العلاقات التبادلية بين القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع والوحدات الأكاديمية الجامعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذا النموذج.

23-دراسة رحمة (2000م)، بعنوان: " كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها"

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية ، كما هدفت إلى استكشاف عوامل هذا المستوى وتأثيره في التعليم العالي، والتوصل إلي سبل تحسينه .واعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن نمو الإنفاق أقل من المعدل المطلوب لتوفير الاحتياجات التعليمية، وأن كفاية التمويل قد تراجعت وأصبحت دون الحدود الوسطى في عدة دول ودون المستوى المطلوب في بقية الدول.

2- أن أهم أسباب تراجع كفاية التمويل: الاعتماد على التمويل الحكومي والظروف السياسة والدفاعية والاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول العربية.

3- أن شح التمويل قد ترك آثاراً سلبية على مدخلات التعليم العالي وعملياته ومهماته ومخرجاته. وقدمت الدراسة اثني عشر بديلا يمكن الإفادة منها في تحسين التمويل وأضافت عدة سيناريوهات للحوار واختيار ما يناسب كل دولة.

وأوصت الدراسة : بأن تقوم الجامعات بدراسة أوضاع تمويلها وكفايته، ودراسة البدائل والسيناريوهات المقترحة واختيار ما يناسبها.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الانجليزية:

1-دراسة آلاوي وبيودراي Beaudry and Allaoui (2012) بعنوان "أثر تمويل البحوث العامة والخاصة على الإنتاج العلمي: حالة تكنولوجيا النانو"

"Impact of public and private research funding on scientific production: The case of nanotechnology".

أجريت هذه الدراسة في دولة كندا ، وهدفت إلى التعرف إلى أثر تمويل البحوث العامة والخاصة على الإنتاج العلمي في تكنولوجيا النانو ، واستخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى ،كما استخدما بطاقات الملاحظة والتحليل. وتكونت عينة الدراسة من (3724) من المنشورات العلمية ل (1116) باحثاً و(566) براءة اختراع ل (325) مخترعاً ،وكانت أهم النتائج ما يلي:

1- أن هناك زيادة في عدد المنشورات العلمية المنتجة للأكاديميين الذين يتلقون حجماً أكبر من التمويل.

2- أن تلقي حجم أكبر من التمويل المخصص للبحث عن طريق العقد الخاص تعود بالنفع على الإنتاج العلمي للأكاديمي.

3- أن الباحثين الذين لديهم أعمال نشر مشتركة عادةً ما يكونون أكثر إنتاجاً من غيرهم.

و أخيراً أوصت الدراسة بضرورة توفير التمويل العام والخاص لإنتاج البحوث العلمية وبراءات الاختراع.

2-دراسة ميجوسي وآخرون (Migosi, J et al 2012) بعنوان " البحث والإنتاج العلمي من وجهة نظر الطاقم الأكاديمي في الجامعات الكينية. "

"Perceptions of academic staff on research and publishing in Kenyan universities.

أجريت هذه الدراسة في كينيا، وصممت الدراسة لتقييم نظرة أعضاء الهيئة التدريسية نحو البحث والإنتاج العلمي. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات كينيا للإنتاج العلمي تعزى إلى متغيرات الجنس، الجامعة، العمر، الرتبة الأكاديمية، أعلى درجة علمية، سنوات الخدمة.

وقد استخدم الباحثون المنهج المسحي، واستخدموا استبانة كأداة للدراسة حيث استخدمت لجمع معلومات من (11) جامعة حكومية وخاصة في كينيا. واستخدم الباحثون البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل النتائج حيث توصلوا إلى:

1- هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي تعزى للعمر لصالح الأكبر سناً.
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي تعزى للجنس.
3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي تعزى للرتبة العلمية.
4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي تعزى للدرجة العلمية.
5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس للإنتاج والبحث العلمي تعزى لسنوات الخدمة.

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الجامعات للثقافة الإيجابية للبحث والإنتاج العلمي في جامعاتهم.

3-دراسة هوتينروت وثوروث Hottenrott and Thorwarth (2011) بعنوان "تمويل قطاع الصناعة للأبحاث الجامعية والإنتاجية العلمية"

"Industry Funding of University Research and Scientific Productivity"

أجريت هذه الدراسة في ألمانيا، وهدفت إلى دراسة تأثير التمويل المباشر من قطاع الصناعة على الإنتاجية البحثية للأساتذة الجامعيين وبراءات الاختراعات لديهم ، وقد أجريت الدراسة على عينة

مكونة من (678) أستاذاً جامعياً في (46) مؤسسة تعليم عالي في ألمانيا، وقد أظهرت الدراسة أن:

- زيادة التمويل لقطاع الصناعة في ميزانية البحث الجامعي يتسبب في انخفاض الإنتاجية البحثية كماً ونوعاً على مر السنين .
- أن تمويل قطاع الصناعة يزيد من نوعية براءات الاختراعات لدى الأساتذة الجامعيين .

4-دراسة أوبفال ومافيولي Ubfal and Maffioli (2011) بعنوان " أثر التمويل على التعاون البحثي : أدلة من بلد نامٍ"

" The impact of funding on research collaboration: Evidence from a developing country."

أجريت هذه الدراسة في الأرجنتين ، وهدفت إلى التعرف إلى أثر التمويل على التعاون البحثي في بلد نامٍ من وجهة نظر الباحثين ، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، كما استخدمت الاستبانة كأداة لتحقيق الهدف من خلال تطبيقها على أفراد العينة ، التي تكونت من (768) باحثاً ، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1- أن البحوث التي تم تمويلها كان لها أثراً إيجابياً على التعاون بين الباحثين ، وأن المنح البحثية تعمل على تعزيز التعاون بين الباحثين في الدول النامية.

2- أن تمويل الأبحاث يسهم في بقاء الباحثين على درجة عالية من التعاون بحيث يكونوا قادرين على توسيع برامجهم البحثية.

أوصت الدراسة بما يلي:

1- ينبغي على صناع القرار أن يعطوا اهتماماً أكبر للتعاون البحثي .

2- تقديم المنح البحثية التي تمثل حوافز للباحثين وتشجعهم على التعاون المشترك مما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني.

5-دراسة أورانين ونعمانين Auranen and Nieminen (2010) بعنوان " تمويل البحوث الجامعية وعمليات النشر – مقارنة دولية.

"University research funding and publication performance—An international comparison. "

أجريت الدراسة في ثماني دول مختلفة وهي: المملكة المتحدة ، استراليا، فنلندا ، الدنمارك ، ألمانيا، السويد، النرويج وهولندا، وهدفت إلى التعرف إلى تحليل كيفية اختلاف البيئات لتمويل البحوث الجامعية من حيث عمليات النشر عبر الدول المختلفة، وأي من الأنظمة التمويلية المنافسة في الدول المستهدفة هو الأكثر فعالية في إنتاج البحوث العلمية. وقد استخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى من خلال بطاقات التحليل لمصادر التمويل للبحوث الجامعية ، وأنظمة الجامعات ، وعمليات النشر. لقد تم التطبيق على العينة التي تكونت من 8 بيئات لدول مختلفة، وكانت أهم النتائج ما يلي:

1- أن أعلى كفاءة في توفير بيئة تمويلية مناسبة لإجراء البحوث العلمية كانت لثلاث دول ، وهي: الولايات المتحدة ،أستراليا، وفنلندا.

2- بالرغم من توفير البيئة التمويلية المناسبة لإجراء البحوث العلمية في الدول الثلاث المذكورة ، إلا أنها لم تعمل على زيادة قدرتها في عملية النشر .

3- لا توجد علاقة مباشرة بين الحوافز المالية وفعالية أنظمة الجامعات.

أوصت الدراسة بما يلي:

1- ينبغي على صناع القرار التأكيد على عوامل أخرى لزيادة الإنتاج العلمي غير التحفيز المادي.

2- زيادة الاهتمام بالكيف بدلاً من الكم والتركيز على البحوث الإبداعية المبتكرة.

6-دراسة كارجالينين Karjalainen (2010) بعنوان " دراسة التأثير طويل الأمد على تمويل الاتحاد الأوروبي للأبحاث في مجال الصحة والبيئة. "

"Study on the longer-term impact of European Union funding of research in the field of Environment and Health."

تعطي هذه الدراسة لمحة عن التمويل المتعلق بخطة العمل الأوروبية للصحة والبيئة في الفترة من 2004-2010 والتأثير المقدر الجهات الفاعلة الأساسية التي تركز على فترة ما بعد 2007.

جمعت البيانات عن طريق الدراسة المكتبية والمسح الإلكتروني ومقابلات مع مجموعة مختارة من الخبراء الأوروبيين المختارين.

وخلصت الدراسة إلى:

1- الأبحاث الممولة من الاتحاد الأوروبي أجريت في المناطق المصنفة من ضمن الأولويات في إستراتيجية الصحة والبيئة، 2003.
2- معظم الباحثين الذين أجابوا من خلال المسح الإلكتروني أفادوا بأن مشاريعهم البحثية أسهمت في تطبيق سياسات مهمة تهدف الى مدى بعيد.

7-دراسة واتشين وآخرون Watchian et al (2009) بعنوان " العوامل التي تؤثر على الإنتاجية البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية: تحليلات الشبكة العصبية وبرنامج Lisrel . "

"Factors Affecting Research Productivity of Faculty Members in Government Universities: Lisrel and Neural Network Analyses"

أجريت الدراسة في تايلاند، وهدفت إلى دراسة خصائص الباحثين، ونزعتهم البحثية، وكفاءتهم البحثية، والدعم المؤسسي كعوامل تؤثر على الانتاجية البحثية. كما هدفت إلى اختبار ثبات نماذج الإنتاجية البحثية عبر مجموعات بأحجام مختلفة في قسم المناهج. وهدفت الدراسة أيضاً إلى مقارنة النتائج التي تؤثر على الإنتاجية البحثية باستخدام تحليلات الشبكة العصبية وباستخدام برنامج **Lisrel** الإحصائي. وتم استخدام كذلك المنهج الوصفي ، واستخدم الباحثون استبانة كأداة للدراسة ناقشت المتغيرات وتأثيرها على الإنتاجية البحثية، وقد تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلي. كما استخُدمت العينة الاستطلاعية لبيان الصدق لفقرات الاستبانة، وتكونت العينة من (300) عضو هيئة تدريس من (16) جامعة حكومية في تايلاند.

وأظهرت عدة نتائج أهمها:

1- ان متوسط الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس كانت (0.4) ورقة بحثية لكل عام.
2- إن النزعة والكفاءة البحثية تعتبر عالية بينما الدعم المؤسسي كان متوسطاً.
3- إن النزعة والكفاءة البحثية والدعم المؤسسي يؤثر بصورة مباشرة على الإنتاجية البحثيةً.

8-دراسة أتكينسن وبلانبيد Atkinson and Blanpied (2008) بعنوان "الجامعات البحثية: نواة النظام الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا"

"Research Universities: Core of the US science and technology system."

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت إلى اعطاء دراسة تاريخية عن الجامعات البحثية من خلال استخدام المنهج التاريخي، حيث أوضح أن الجامعات البحثية أول ما أنشئت كان بعد الحرب الأهلية في العام 1940. وقد حدث توسع سريع لدرجة دعم الحكومة الفدرالية للجامعات البحثية في الفترة من 1950 حتى منصف السبعينات رافقه تقليص لدعم القطاع الصناعي. أما في نهاية السبعينات فقد حصل انتعاش في دعم القطاع الصناعي للبحث العلمي من خلال إعادة الشراكة والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي، حيث وصلت إلى 7% في عام 1990. وفي نفس العام بلغت نسبة الدعم الحكومي حوالي 60%.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أن:

1- فترة السبعينات شهدت ازدهارا في نظام البحث الجامعي الأمريكي ليس على صعيد البحث العلمي وإنما على صعيد البحث التربوي والاجتماعي.

2- في عام 2004 بلغ دعم القطاع للصناعي 62% من نفقات البحث والتطوير في الولايات المتحدة، بينما اقتصر دعم الحكومة الفدرالية إلى 28% فقط.

9-دراسة يعقوب وليفجرن Jacob and Lefgren (2007) بعنوان " تأثير المنح الممولة للبحوث على انتاجية البحث العلمي . "

"The impact of research grant funding on scientific productivity"

قدر الباحثان في هذه الدراسة تأثير تلقي المنح المقدمة من المعهد الوطني للصحة على الأبحاث والمنشورات. وتكونت العينة من جميع الطلبات (المقبولة وغير المقبولة) المقدمة للمعهد الوطني للصحة من عام 1980 حتى عام 2000 للحصول على المنح ما بعد الدكتوراه والمنح البحثية المعروفة.

وقد استخدم الباحثان منهجاً يسمى المنهج شبه التجريبي والذي يعتمد بصورة كبيرة على العلاقة غير الخطية بين الأولويات والتمويل. وناقش الافتراضات المعتمدة على هذا المنهج لفحص مدى صحة الافتراضات ومن ثم تفسير النتائج.

وأظهرت الدراسة أن الحاصلين على أحد المنح المقدمة من المعهد الوطني للصحة قد نشروا على الأقل بحث اضافي في السنوات الخمسة التي تلت حصولهم على المنحة. وهذا يشكل زيادة بنسبة تتراوح من 7% الى 20%.

10-دراسة يوسانج وآخرون Usang et al (2007) بعنوان "الإنتاجية البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية: دراسة لجامعات جنوب- منطقة جنوب نيجيريا"

"Academic staff research productivity: a study of Universities in South-South Zone of Nigeria."

هدفت الدراسة إلى فحص الإنتاجية البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعات جنوب منطقة جنوب نيجيريا. وقد قام الباحثون بتبني ثلاث فرضيات لعمل هذه الدراسة، واستخدموا عينة مكونة من (480) عضو هيئة تدريس من مجمل مجتمع الدراسة البالغ (3120) عضو هيئة تدريس.

واستخدم الباحثون المنهج التجريبي حيث عامل البيانات إحصائياً باستخدام (T-test) و(Chi-square).

وأظهرت الدراسة أن هناك اختلاف واضح بين الذكور والاناث في الإنتاجية البحثية، كما أن هناك فروقاً واضحة بين المتزوجين وغير المتزوجين في الإنتاجية البحثية. كما أظهرت الدراسة أن موضوع التخصص يؤثر بصورة واضحة في الإنتاجية البحثية.

وأوصت الدراسة على تشجيع البحث العلمي بغض النظر عن الجنس أو الحالة الاجتماعية أو التخصص.

11-دراسة هادجينيكولا وسوتيريو Hadjinicola and Soteriou (2006) بعنوان "العوامل التي تؤثر على الإنتاجية البحثية لمجموعات إدارة الانتاج والعمليات: دراسة تجريبية."

" Factors affecting research productivity of production and operations management groups: An empirical study. "

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على الإنتاجية البحثية لمجموعات إدارة الإنتاج والعمليات في كليات الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما فحصت الدراسة العوامل التي تؤثر على نوعية الأبحاث، حيث قيست بعدد الأبحاث لكل أستاذ من المجموعة التي نشرت في مجلات محكمة معروفة في المجال. وقد استخدم الباحثان استبانة كأداة للدراسة وعينة مكونة من (328) من أساتذة كليات الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان منهم (91)استجابة صالحة للدراسة.

وقد أوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على كل من الإنتاجية البحثية ونوعية الأبحاث التي ينشرها أساتذة المجموعة وهي:

1- وجود مركز أبحاث.
2- التمويل من المصادر الخارجية لغرض البحث العلمي.
3- تسهيلات مكتبية أفضل.

12-دراسة كانينين وليمولا Kanninen and Lemola (2006) بعنوان " طرق لتقدير تأثير تمويل الأبحاث الأساسية: تحليل لأنشطة التقييم الدولية الحديثة. "

"Methods for Evaluating the Impact of Basic Research Funding: An Analysis of Recent International Evaluation Activity"

أجريت الدراسة في فنلندا، وهدفت إلى دعم تطوير نظام البحث العلمي الفنلندي وتأثير التقديرات للأكاديمية. ويعرض التقرير نتائج دراسة أجريت لإيجاد معلومات عن طرق تأثير التقديرات المعتمدة دوليا في المنظمات المماثلة للأكاديمية. كما هدفت الى تقديم معلومات عن الأساليب والمؤشرات التي يتم بواسطتها تقييم تأثير البحوث الأساسية، وكذلك تأثير منظمات التمويل للأبحاث.

حللت الدراسة 12 مشروعاً تقييمياً أجريت على منظمات تمويل أجنبية. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة البحث عبارة عن مجموعة من المشاريع والتقارير.

واعتماداً على نتائج هذا التحليل زود هذا التقرير بتوصيات لتطوير أنشطة تأثير التقديرات في الأكاديمية الفنلندية على ثلاثة مستويات مختلفة: الوطنية، الإجرائية والأدوات.

فعلى المستوى الوطني أوصت الدراسة بضرورة تحويل نبرة أنشطة التقدير نحو تحديد متطلبات تطوير نظام الأبحاث. وهذا من شأنه أن يوفر مزيد من المعلومات لتوجيه مخصصات التمويل في الأكاديمية نحو المناطق الأكثر قدرة على التأثير في احتياجات المجتمع المرصودة.

أما على المستوى الإجرائي فإن أنشطة التقدير تأثرت بمؤشرات احتياجات التطوير والتي تقيس مخرجات وأداء الأكاديمية فيما يتعلق بمخرجاتها المستهدفة. وينبغي لعملية التنمية التأكيد على صدق وثبات المؤشرات ومدى صلتها بالموضوع.

وعلى مستوى الأدوات ينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي لأنشطة التقييم الأكاديمية على التقييم النوعي لتأثير البحوث والآليات التي تشجع على توليد هذه التأثيرات.

13-دراسة كيلشترمانس وفيوجيلرس Kelchtermans and Veugelers (2005) بعنوان "أعلى إنتاجية البحوث ومدى استمراريتها : تحليل للوقت الفائض لمجموعة خبراء من العلماء في بلجيكا"

"Top Research Productivity and its Persistence: A Survival Time Analysis for a Panel of Belgian Scientists."

أجريت الدراسة في بلجيكا، وهدفت للمساهمة في النقاش في النتائج المتقدمة التراكمية للبحوث العلمية ، وذلك عن طريق فحص أعلى أداء للبحوث ومدى استمراريتها مع مرور الوقت باستخدام لوحة بيانات تشتمل على بحوث لعلماء الأحياء الطبية في جامعة (KU Leuven) الجامعة الكاثوليكية في مدينة لوفان في بلجيكا في الفترة ما بين 2001-1992. لقد تم دراسة مجموعة مختارة من الباحثين من خلال تصنيفات الإنتاجية لديهم ، وتم تحليل الانتقال بين هذه التصنيفات على مر الزمن المحدد . وقد أسفرت النتائج على أن 25% أي ربع العينة حققت أعلى أداء على الأقل مرة في هذه الفترة الزمنية . بينما 5% حصلت على أعلى أداء باستمرار .

14-دراسة بار Barr (2003) بعنوان " تمويل التعليم العالي: مقارنة للبدائل."

"**Financing higher education: Comparing the options**"

هدفت الدراسة لتحليل ثلاثة بدائل أو خيارات لتمويل التعليم العالي: التمويل الضريبي كما تم اقتراحه من قبل الديمقراطيين الليبراليين، والتمويل الضريبي زائد الرسوم المعجلة كما هو قائم حاليا والتمويل الضريبي زائد الرسوم المؤجلة كما اقترح في الورقة البيضاء للتعليم العالي (2003).

وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة البحث عبارة عن مجموعة من الخيارات البدائل لتمويل التعليم العالي.

والحجة الرئيسة هي أن مزيجا من التمويل الضرائبي والرسوم المؤجلة هي الطريقة الأكثر فعالية لتحسين الأداء الاقتصادي الوطني وتعزيز الوصول. وهذه هي السياسة التي تعمل على تحسين الكفاءة والعدالة سوياً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1- اتفقت معظم الدراسات العربية السابقة في أنها اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مع أداة استبانة التي تناسب هذا المنهج، بينما معظم الدراسات الأجنبية اعتمدت الدراسات المكتبية

بدون استبانة ما عدا دراسة (Jacob and Lefgren) التي اعتمدت المنهج شبه التجريبي ثم تفسير النتائج بناءً على فرضيات معينة. ودراسة (ضليمي) التي اعتمدت المنهج المسحي.

2- اختلفت نتائج الدراسات السابقة بالنسبة للحدود المكانية، فمعظم الدراسات العربية درست واقع التعليم العالي في فلسطين ما عدا دراسة (بلتاجي) التي أجرت دراستها على التعليم العالي في مصر. أما الدراسات الأجنبية فناقشت التمويل في عدة دول مختلفة. فدراسة (Barr) في لندن و(Kanninen and Lemola) في فلندا و(Karjalainen) في أوربا و(Jacob and Lefgren) في أمريكا ، ودراسة (Watchian et al ، 2009) التي أجريت في تايلند، ودراسة (Auranen and Nieminen، 2010) التي أجرت مقارنة بين ثماني دول مختلفة، ودراسة (Hottenrott and Thorwarth , 2011) التي أجريت في ألمانيا، ودراسة (2012, Migosi,J et al) التي أجريت في كينيا ودراسة (Atkinson and Blanpied 2008) .

3- هناك اتفاق في جميع الدراسات على أن الإنفاق على التعليم العالي يؤدي الى زيادة حجم ونوعية الإنتاج البحثي العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

4- اختلفت الدراسات الأجنبية عن العربية بأن الدراسات الأجنبية ناقشت تأثير التمويل والمنح على نتائج البحث العلمي، في حين أن الدراسات العربية ناقشت اقتراح لتمويل مستقبلي للأبحاث العلمية دون مناقشة التأثير.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية:

1- **من حيث موضوع الدراسة وأهدافها:** اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حد الموضوع كونها تناقش التمويل وعلاقته بالإنتاج العلمي، بينما أكدت (ابو عامر) على الجودة في التعليم العالي و(الغماري، 2009) على الرقابة في التمويل.

2- **من حيث منهج الدراسة المستخدم:** اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، كدراسة (Ubfal and Maffioli، 2011) واختلفت مع دراسة (ضليمي، 2007) ودراسة (Migosi, J et، 2012) اللتين استخدمتا المنهج المسحي، واختلفت أيضاً مع دراسة (Auranen and Nieminen، 2010)، التي استخدمت منهج تحليل المحتوى و**دراسة** (Atkinson and Blanpied, 2008) التي استخدمت المنهج التاريخي، ودراسة (أبو الخير ،2007) التي استخدمت الدراسة الببليومترية، ودراسة (مغاوري، 2004) و(محمد، 2003) اللتان استخدمتا منهج القياسات الببليوجرافية.

3- من حيث مكان الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية في الحد المؤسسي لثلاث جامعات فلسطينية في قطاع غزة مع دراسة (الغماري) و(حلس)، وهناك اختلاف للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحد المؤسسي حيث إن الدراسة الحالية هي دراسة لثلاث جامعات في قطاع غزة فقط، بينما معظم الدراسات السابقة تناقش جامعات في فلسطين أو الوضع العام في التعليم بصفة عامة. أو جامعات تابعة لبلد الباحث كدراسة (يوسف) في جامعة دمشق و(المجيدل وشماس) في كلية التربية بصلالة و(الأغا وبدير في الوطن العربي، (محسن) في جامعة بغداد و(بلتاجي) في التعليم العالي في مصر و(Usang) في منطقة جنوب نيجيريا، ودراسة (Hadjnicola and Soteriou) في كليات الإدارة في الولايات المتحدة، و**دراسة** (Watchian et al, 2009) التي أجريت في تايلند، و**دراسة** (Auranen and Nieminen، 2010) التي أجرت مقارنة بين ثماني دول مختلفة، **ودراسة** (Hottenrott and Thorwarth, 2011) التي أجريت في ألمانيا، ودراسة (2012, Migosi,J et al) التي أجريت في كينيا ودراسة (Atkinson and Blanpied 2008) .

4- من حيث أداة الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في الدراسة كدراسة (Ubfal and Maffioli، 2011)، كما اتفقت مع بعض الدراسات بتعبئة استمارة للاطلاع على واقع التمويل كدراسة (حلس، 2009) ودراسة (شرير، 2005).

واختلفت مع دراسة (صبيح، 2005) التي استخدمت المقابلة كأداة ثانية مع الاستبانة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1- الاستفادة في تصميم الإطار النظري من حيث تناول مفهوم التمويل والإنتاج العلمي وطبيعته وأهدافه ومقوماته، وأبعاده ومعوقاته.
2- رصد بعض تجارب الدول في مجال التمويل والإنتاج العلمي، من منطلق أن التربية المقارنة مصدر مهم لموضوع الدراسة، ذلك أنها تعطي تصوراً واضحاً للاتجاهات العالمية الراهنة في التطوير والتجديد، وتزودنا بخبرات وتجارب مفيدة عن النظم التعليمية في الجامعات الأخرى.
3- بناء أدوات الدراسة.
4- اختيار منهج الدراسة.
5- اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة.

6- المساعدة في اختيار عينة الدراسة لتكون ممثلة للمجتمع.

7- وفرت الدراسات السابقة على الباحثة الجهد بتزويده بأسماء العديد من الكتب، والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

8- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في اختيار عنوان الدراسة الحالية.

أوجه التميز للدراسة الحالية:

1- بينت الدراسة واقع التمويل للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية للعام (2012-2013).

2- سيتم تبيان علاقة حجم الأبحاث المنتجة من أعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لحجم التمويل المخصص للأبحاث العلمية في الجامعات الفلسطينية.

3- أدرجت الدراسة الحالية بعض التجارب المعاصرة في بعض الدول التي طورت وضعها الصناعي حديثاً مثل ماليزيا وتركيا في مجال تمويل البحث العلمي.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

(الطريقة والإجراءات)

- مقدمة.
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- الوصف الإحصائي لأفراد العينة وفق البيانات العامة.
- أداة الدراسة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبيان.
- المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفًا لمجتمع الدراسة وعينتها، والأداة المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، كما تناول إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

منهج الدارسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، والذي يعرف بأنه "المنهج الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها." (الأغا ،2000: 43)

ويعرف الحمداني المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة، فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات". (الحمداني، 100:2006)

وقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للبحث تم الرجوع إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (الإسلامية – الأزهر – الأقصى) والبالغ عددهم (744) عضواً للعام الدراسي 2013-2014 موزعين على الجامعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (4-1).

جدول رقم (4-1)

يبين المجتمع الأصلي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة للعام الدراسي 2013- 2014.

الرقم	اسم الجامعة	العدد	النسبة
1	الجامعة الإسلامية	314	%42
2	جامعة الأزهر	198	%27
3	جامعة الأقصى	232	%31
	الاجمالي	744	%100

عينة الدراسة:

العينة الاستطلاعية:

حيث تم اختيار (40) عضو هيئة تدريس، بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات، والتحقق من صلاحيتهما للتطبيق على العينة الأصلية.

عينة الدراسة الأصلية:

تكّونت عينة الدراسة الأصلية من (260) ما نسبته تقريباً (35%) من مجموع مجتمع الدراسة، وتم استرداد (259) استبانة أي بنسبة (99.6%)، وهي نسبة مناسبة لإجراء المعالجات الإحصائية عليها. ويتضح من خلال النقاط التالية توزيع أفراد عينة الدارسة حسب البيانات العامة للأفراد فيها:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات العامة:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق البيانات العامة

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

يبين جدول (4-2) أن ما نسبته 90.0% من عينة الدراسة ذكوراً، بينما الباقي 10.0% إناثاً. وهذا يعكس واقع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة ، حيث إن نسبة الإناث منهم تعتبر قليلة جداً مقارنة بنسبة الذكور، وترى الباحثة أن هذا يعود إلى ثقافة المجتمع الفلسطيني التي تحد من توجه معظم الإناث لإكمال دراستهن العليا خارج البلاد .

جدول (4-2)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	233	90.0
أنثى	26	10.0
المجموع	259	100.0

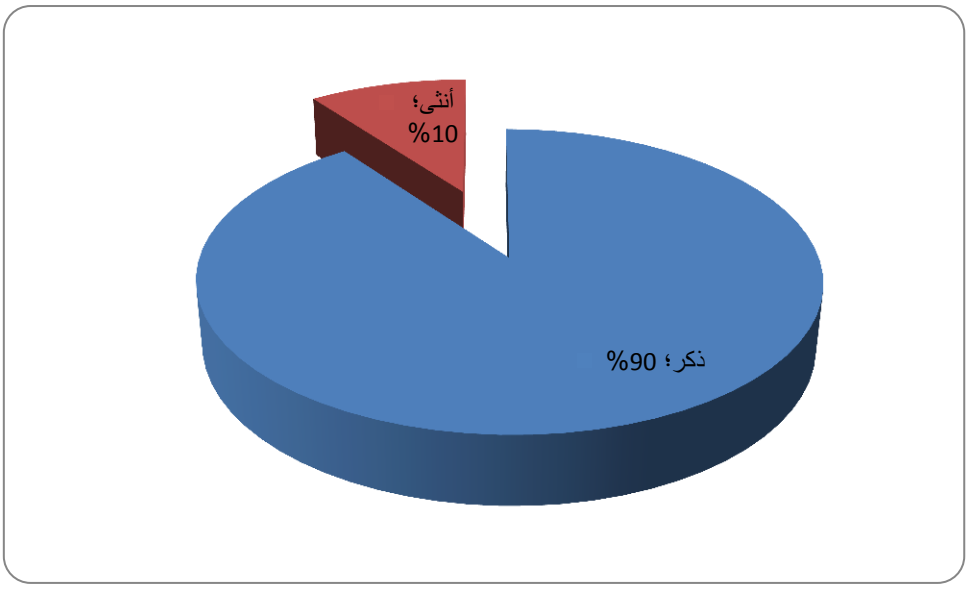

2- توزيع أفراد العينة حسب الجامعة

يبين جدول (4-3) أن ما نسبته 42.1% من عينة الدراسة يعملون في الجامعة الإسلامية، 26.6% يعملون في جامعة الأزهر، بينما 31.3% يعملون في جامعة الأقصى. وتعزو الباحثة ذلك إلى كون الجامعة الإسلامية هي أقدم الجامعات الثلاث إنشاءً، وأنها تضم أكبر عدد من الكليات (11 كلية) من مثيلاتها في الجامعات الأخرى ، بينما تعدُّ جامعة الأزهر هي الأحدث إنشاءاً على اعتبار أن جامعة الأقصى هي امتداد لكلية التربية التي أنشئت قبل جامعة الأزهر، بالإضافة إلى أن جامعة الأقصى هي جامعة حكومية تتكفل الحكومة برواتب أعضاء هيئة تدريسها.

جدول (4-3)

يبينَّ توزيع أفراد العينة حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة المئوية %
الإسلامية	109	42.1
الأزهر	69	26.6
الأقصى	81	31.3
المجموع	259	100.0

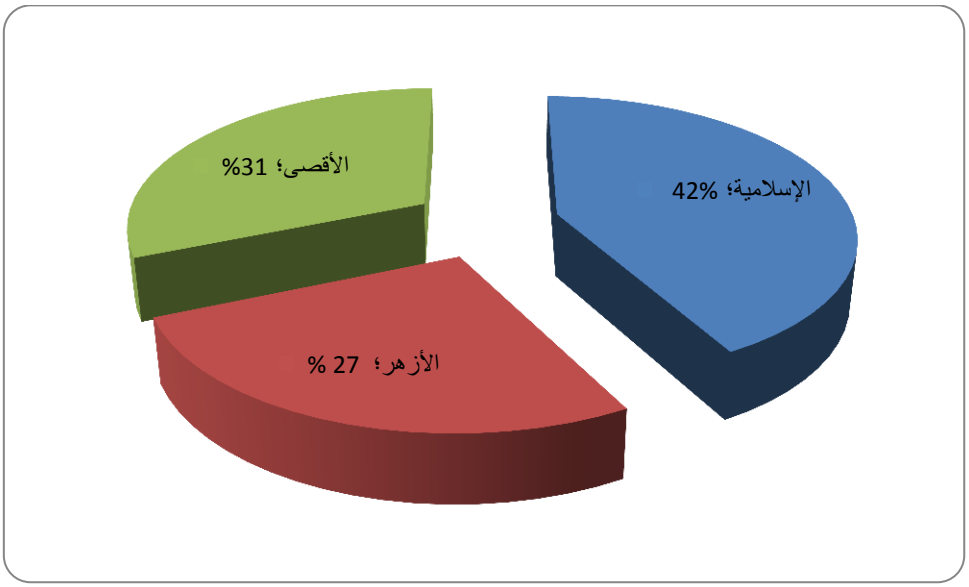

3- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة:

يبين جدول (4-4) أن ما نسبته 7.3% من عينة الدراسة سنوات الخدمة لديهم أقل من 5 سنوات، 18.9% تتراوح سنوات خدمتهم من 5 - 10 سنوات، بينما 73.7% سنوات خدمتهم أكثر من 10 سنوات. أي أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هي من أصحاب سنوات الخدمة العالية، وتعزو الباحثة ذلك إلى كون عينة الدراسة اقتصرت على رتبة أستاذ مساعد فأعلى، وكما هو معلوم فإن أنظمة الترقية في الجامعات تعتمد فيما يعتمد على سنوات الخدمة، كما تعزو

الباحثة ذلك إلى أن الجامعات تعتمد على نظام الابتعاث لتعزيز أعضاء الهيئة التدريسية لديها بدلاً من توظيف كوادر جديدة.

جدول (4-4)

يبينَّ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية%
10 سنوات فأقل	68	26.3
أكثر من 10 سنوات	191	73.7
المجموع	259	100.0

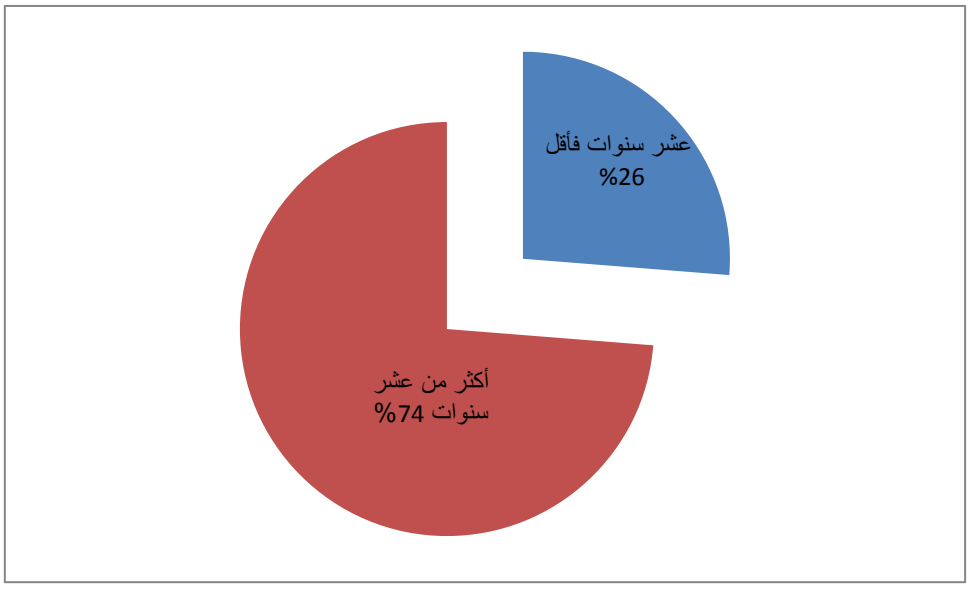

4- توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية:

يبين جدول (4-5) أن ما نسبته 54.4% من عينة الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مساعد، 26.3% درجتهم العلمية أستاذ مشارك، بينما 19.3% درجتهم العلمية أستاذ. أي أن نسبة الأستاذ المساعد تمثل النسبة الأكبر من بين أفراد العينة وتعتقد الباحثة أن هذا هو مؤشر إلى حجم النشاط البحثي في الجامعات عينة الدراسة كون الترقية إلى رتبة أستاذ مشارك أو أستاذ تعتمد بالأساس على حجم الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس.

جدول (4-5)

توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية %
أستاذ مساعد	141	54.4
أستاذ مشارك	68	26.3
أستاذ	50	19.3
المجموع	259	100.0

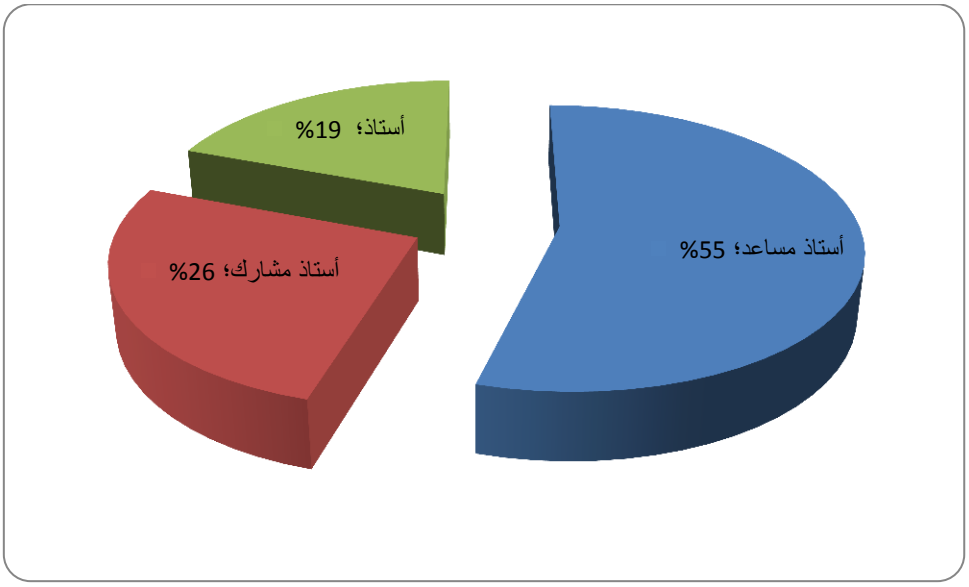

5- توزيع أفراد العينة حسب الكلية

يبين جدول (4-6) أن ما نسبته 45.6% من عينة الدراسة يتبعون الكليات العلمية، بينما 54.4% يتبعون الكليات الإنسانية. ويدل ذلك على حرص الباحثة على التوازن بين الكليات العلمية والإنسانية خلال عملية توزيع الاستبانة .

جدول (4-6)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الكلية

الكلية	العدد	النسبة المئوية %
علمية	118	45.6
إنسانية	141	54.4
المجموع	259	100.0

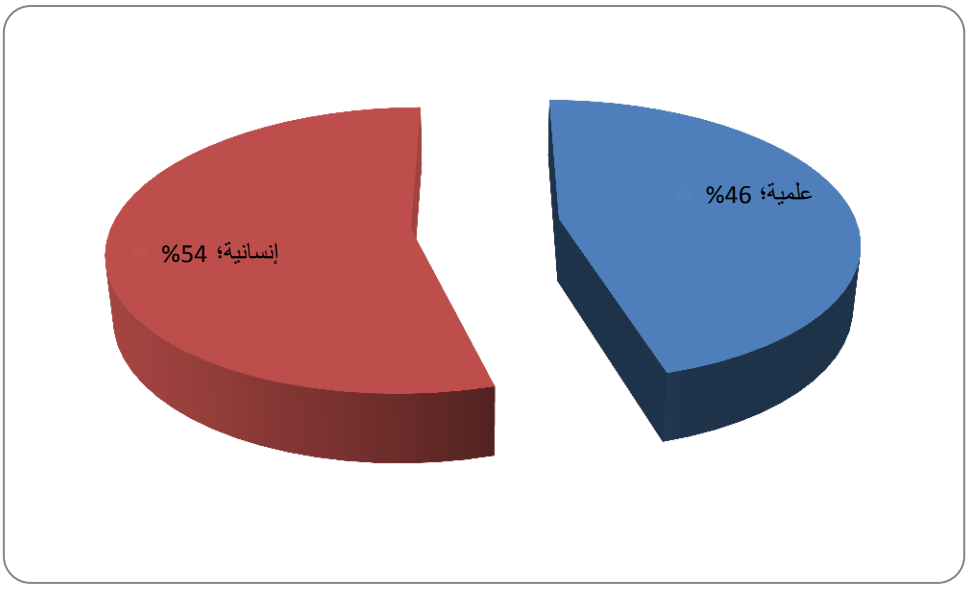

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتعرف بأنها: "أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية" (الأغا والأستاذ، 2004 : 116)، ويعرفها أبو علام " هي أكثر الوسائل استخداما للحصول على معلومات وبيانات عن الأفراد، وبرجع ذلك إلى أن الاستبانة اقتصادية نسبياً ويمكن إرسالها إلى أشخاص في مناطق بعيدة" (أبو علام، 2010: 423).

وقد تم استخدام الاستبانة لقياس "واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها".

خطوات بناء الاستبانة:

1- الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

3- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

4- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من استبانتين، الاستبانة الأولى تكونت من (3) مجالات و(44) فقرة، والاستبانة الثانية تكونت من مجال واحد و(26) فقرة ملحق رقم (1).

5- تم عرض الاستبانة على (16) من المحكمين التربويين من أعضاء هيئة التدريس في كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

6- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة الأولى في صورتها النهائية على (40) فقرة، بينما استقرت الاستبانة الثانية على (17) فقرة، ملحق (3).

7- تم توزيع عينة استطلاعية للتأكد من الصدق والثبات للاستبانة.

8- التوزيع النهائي للاستبانة بعد التعديل على مجتمع الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من استبانتين هما :

الاستبانة الأولى : وهي عبارة عن **واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية**، وتتكون من (40) فقرة، موزعة على 3 مجالات:

المجال الأول: التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الثاني: التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثالث: التمويل الخارجي للبحث العلمي، ويتكون من (12) فقرة.

الاستبانة الثانية: وهي عبارة عن **واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وتنقسم إلى قسمين:**

أولا: بيانات عامة عن حجم الإنتاج العلمي.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي، ويتكون من (17) فقرة.

صدق الاستبانة:

يعرف الصدق بأنه "المدى الذي تقيس فيه أداة معينة ما يفترض أنها تقيسه، أي أنه الصحة والدلالة الهادفة والفائدة للاستدلالات المحددة الناجمة عن درجات الاختبار" (الحسيني، 2004: 284).

كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية بالملحق رقم(1) على مجموعة من المحكمين تألفت من (16) من المتخصصين في التربية والإحصاء وخبراء في البحث العلمي. وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورته النهائية.

2-صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

أولا: نتائج الاتساق الداخلي لاستبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "

يوضح جدول (4-7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4-7)

يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المبالغ المخصصة للبحث العلمي في جامعتي مناسبة.	.792	*0.000
.2	تقدم جامعتي جوائز للباحثين المتميزين فيها.	.734	*0.000
.3	يوجد نظام عادل بالتفرغ العلمي في جامعتي.	.700	*0.000
.4	تتحمل جامعتي نفقات مشاركة باحثيها في المؤتمرات الخارجية.	.686	*0.000
.5	توفر جامعتي منحاً بحثية للخارج.	.686	*0.000
.6	تمول جامعتي مؤتمراتها العلمية.	.506	*0.000
.7	تمول جامعتي الأيام الدراسية وورش العمل والندوات فيها.	.522	*0.000
.8	يوجد في جامعتي صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.	.766	*0.000
.9	يوجد في جامعتي مجلات علمية محكّمة متخصصة.	.288	*0.038
.10	توفر جامعتي مركزاً متخصصاً لخدمة المعالجات الإحصائية.	.578	*0.000
.11	توفر جامعتي مساعدين بحث للباحثين فيها.	.680	*0.000
.12	تمول جامعتي زيارة الباحثين المتميزين من الخارج لفترات محددة.	.726	*0.000
.13	تشترك جامعتي في قواعد بيانات المجلات الالكترونية.	.558	*0.000
.14	تدعم جامعتي نفقات النشر في المجلات العالمية.	.748	*0.000
.15	تدعم جامعتي براءات الاختراع للباحثين فيها.	.707	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4-8)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	توفر جامعتي خدمة إنترنت مدعومة لإجراء البحث العلمي.	.694	0.000*
.2	توفر جامعتي مختبرات كافية لإجراء البحث العلمي.	.814	0.000*
.3	يوجد في مكتبة جامعتي دوريات عالمية حديثة لإجراء البحوث.	.745	0.000*
.4	توفر جامعتي أجهزة حاسوب كافية تساعد في إجراء البحوث.	.761	0.000*
.5	توفر جامعتي طابعات بصورة كافية لطباعة البحوث العلمية.	.549	0.000*
.6	تدعم جامعتي مراكز البحوث العلمية.	.662	0.000*
.7	يوجد في مكتبة جامعتي كتب كافية لإجراء البحوث.	.661	0.000*
.8	نظام الترقيات في جامعتي يشجع على البحث العلمي.	.503	0.001*
.9	يتوفر في جامعتي قاعدة بيانات معرفية تساعد على البحث العلمي.	.614	0.000*
.10	تساعد جامعتي في ترجمة الأبحاث الأجنبية.	.614	0.000*
.11	رواتب أعضاء هيئة التدريس تساعد على إجراء البحوث العلمية.	.374	0.009
.12	يوجد في جامعتي وقف مخصص للبحث العلمي.	.596	0.000*
.13	العبء الأكاديمي للأستاذ في جامعتي مناسب لإجراء الأبحاث.	.610	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال" التمويل الخارجي للبحث العلمي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4-9)

يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التمويل الخارجي للبحث العلمي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تخصص الحكومة ميزانية للبحث العلمي لجامعتي.	.612	*0.000
.2	تدعم البنوك الوطنية البحث العلمي في جامعتي.	.720	*0.000
.3	تدعم الشركات الخاصة البحث العلمي في جامعتي.	.730	*0.000
.4	تدعم المصانع الوطنية البحث العلمي في جامعتي.	.814	*0.000
.5	تخصص البلديات ميزانيات للبحث العلمي في جامعتي.	.807	*0.000
.6	تشجع جامعتي الباحثين للحصول على منح خارجية.	.682	*0.000
.7	تدعم جامعتي الشراكات البحثية مع الجامعات الخارجية.	.517	*0.000
.8	تشجع جامعتي الباحثين للمنافسة على الجوائز البحثية العالمية أو الإقليمية.	.565	*0.000
.9	تشجع جامعتي اشراك خبراء القطاع الخاص مع الباحثين فيها.	.651	*0.000
.10	تستفيد جامعتي في المجال البحثي بدعم رجال الأعمال الأعضاء في مجلس أمنائها.	.766	*0.000
.11	تسهم مؤسسات المجتمع المدني (اجتماعية، ثقافية، دينية) في تمويل البحث العلمي.	.764	*0.000
.12	تعقد جامعتي اتفاقيات مع القطاع الخاص لدعم البحوث التي تدعم احتياجاتهم.	.785	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ثانيا: نتائج الاتساق الداخلي لاستبانة "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية":

يوضح جدول (4-10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4-10)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تعزز الجوائز المخصصة في جامعتي زيادة الإنتاج العلمي.	.575	*0.000
.2	تضعف الأعباء الادارية في جامعتي من حجم الإنتاج العلمي.	.674	*0.000
.3	وجود مشاريع بحثية خارجية مع جامعتي يزيد من حجم إنتاجها العلمي.	.662	*0.000
.4	مشاركة جامعتي في مؤتمرات علمية يزيد من الإنتاج العلمي .	.600	*0.000
.5	يحفز نظام الترقيات في جامعتي على زيادة الإنتاج العلمي.	.614	*0.000
.6	ترفع البيئة الجامعية الحاضنة للبحوث من زيادة الإنتاج العلمي .	.839	*0.000
.7	تسهم وجود البنية التحتية المناسبة لجامعتي في رفع الإنتاج العلمي .	.846	*0.000
.8	المختبرات المتوفرة في جامعتي مناسبة لزيادة الإنتاج العلمي .	.783	*0.000
.9	قواعد البيانات التي تشترك بها جامعتي كافية لزيادة الإنتاج العلمي.	.711	*0.000
.10	يشجع الراتب في جامعتي عضو هيئة التدريس على زيادة الإنتاج العلمي.	.631	*0.000
.11	تساعد برامج الدراسات العليا في جامعتي من زيادة الإنتاج العلمي.	.645	*0.000
.12	تطبيق البحوث يزيد من القيام بها ويؤدي إلى تزايد الإنتاج العلمي.	.801	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
13.	يسهم تمويل القطاع الخاص في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.	.371	*0.009
14.	يسهم التمويل الدولي في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.	.702	*0.000
15.	تساهم اللوائح في جامعتي في زيادة الإنتاج العلمي.	.854	*0.000
16.	منح حواسيب شخصية لعضو هيئة التدريس في جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.	.642	*0.000
17.	توفير كتب ودوريات حديثة في مكتبة جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.	.690	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

3- الصدق البنائي Structure Validity:

يعدُّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

نتائج الصدق البنائي لاستبانه " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "

يتضح من جدول (4-11) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4-11)

يبين معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	.939	*0.000
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	.912	*0.000
التمويل الخارجي للبحث العلمي.	.823	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ثبات الاستبانة Reliability

يعرف أبو علام الثبات بأنه "يشير إلى مدى اتساق نتائج المقياس، فإذا حصلنا على درجات متشابهة عند تطبيق نفس المقياس على نفس مجموعة الأفراد مرتين مختلفتين فإننا نستدل علة أن نتائجنا لها درجة عالية من الثبات". (أبو علام 2010 :466)

ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002).

أولا: نتائج الثبات لاستبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة. وتشير النتائج الموضحة في جدول (4-12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.884،0.900)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.955). وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

جدول (4-12)

يبين معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة" واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	15	0.899
.2	التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	13	0.884
.3	التمويل الخارجي للبحث العلمي.	12	0.900
	واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	**40**	**0.955**

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلي جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown: معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (4-13).

جدول (4-13)

يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات استبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
.1	التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	0.864	0.927
.2	التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	0.864	0.927
.3	التمويل الخارجي للبحث العلمي.	0.874	0.932
	واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	0.955	0.977

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-13) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيًا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (3) قابلة للتوزيع. وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثانيا: نتائج الثبات لاستبانة " واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية "

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة. وتشير النتائج الموضحة في جدول (4-14) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة (0.940). وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

جدول (4-14)

يبين معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية"

الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية	17	0.940

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلي جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown: معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (4-15).

جدول (4-15)

يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات استبانة "واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية"

الاستبانة	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية	0.933	0.965

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-15) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون Spearman Brown) مرتفعه وداله إحصائيًا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (3) قابلة للتوزيع. وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات لاستبانة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات للاستفادة منهم في وصف عينة الدراسة المبحوثة.

2- الإحصاء الوصفي(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، أكبر قيمة).

3- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) وكذلك طريقة التجزئة النصفية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة والعلاقة بين المتغيرات.

5- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

6- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية

(إجابة التساؤلات ومناقشتها)

- مقدمة.
- المحك المعتمد في الدراسة.
- أسئلة الدراسة.
- التوصيات.
- المقترحات.

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة

واستعراض أبرز نتائج الاستبانة، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف إلى : "**واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها**"، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت (الجامعة، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة ،الكلية (علمية أو إنسانية) .

لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

المحك المعتمد في الدراسة:

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي: (التميمي،2004: 42)

جدول (5-1)

يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20% -36%	قليلة جدا
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% – 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من 84 %-100%	كبيرة جدا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمدت الباحثة على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للأداة ككل ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حددت الباحثة درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لتمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لعينة واحدة، كما هو موضح في الجدول رقم (5-2).

جدول(5-2)

يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل مجال من مجالات استبانة " واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

م	المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	2.66	53.28	-7.38	*0.000	2
.2	التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.	2.86	57.17	-3.03	*0.001	1
.3	التمويل الخارجي للبحث العلمي.	2.17	43.47	-18.29	*0.000	3
	واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	**2.58**	**51.58**	**-10.18**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (5-2) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات استبانة واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية يساوي 2.58 وبذلك فإن الوزن النسبي 51.58% وأن قيمة اختبار T تساوي 10.18- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة على فقرات الاستبانة بشكل عام.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن هناك اتفاقاً في وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الثلاث بعدم كفاية حجم التمويل المقدم لدعم البحث العلمي بصوره الثلاث (المباشر وغير المباشر والخارجي).
2- إن هذا يؤكد أن التمويل المقدّم لدعم البحث العلمي قليل، وهذا يعدُّ عائقاً من معوقات تقدم البحث العلمي.
3- أن الوضع الاقتصادي الصعب في فلسطين، والأزمة التي تعاني منها الجامعات لها التأثير القوي على ضعف دعم البحث والإنتاج العلمي.

وهذا يتفق مع كثير من الدراسات السابقة كدراسة (صبيح، 2005)، ودراسة (حلس، 2009) التي أكدت على ضآلة الدعم المقدم للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، ودراسة (حسين،2009) التي أكدت على أن معدل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي متدنٍ جداً مقارنة مع ما تنفقه دول العالم ، ودراسة (العاجز وحماد، 2011) التي أشارت إلى ضعف الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي، ودراسة بلتاجي (2012) التي أكدت على ضرورة زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر وزيادة حجم التمويل الحكومي وتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، ودراسة (Migosi ،2012) التي بينت أن الافتقار إلى التمويل الملائم للبحث العلمي جاء بالمرتبة الأولى ضمن العوامل التي تعيق نمو البحث في جامعة نيروبي الكينية، ودراسة (الكبيسي والراوي ،2010) التي بينت أنه توجد معوقات تحول دون إجراء البحوث نظراً لعدم وجود مكسب مادي من الترقية العلمية للتدريسي، وأن الجامعة لا تدعم البحث العلمي ماليا بشكل كاف.

ويتضح أيضا من الجدول أن:

المجال الثاني "التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" قد حصل على المرتبة الأولى حيث بلغ الوزن النسبي 57.17%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن مجالات التمويل غير المباشر تدعم قطاع التدريس، الأولوية الأولى في الجامعات مثل المكتبة والمختبرات.

2- اهتمام الجامعات بمعايير الجودة تطلب منها الاهتمام بأمور الحوسبة وتوفير خدمة الإنترنت لأعضاء هيئتها التدريسية.

وهذا ما أكدته الدراسات السابقة كدراسة(اعبيان، 2012) التي أكدت على أن الدعم المعلوماتي والتكنولوجي بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة حاز على المرتبة الأولى وبوزن نسبي (67.30%).

وقد حصل المجال الأول "التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " على المرتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبي 53.28%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أنه لا توجد في ميزانيات الجامعات الفلسطينية نسبة مخصصة لدعم البحث العلمي بصورة مباشرة.

2- أن إدارة الجامعات الفلسطينية لا تولي اهتماما خاصاً للبحث العلمي فهي تضع في سلم أولويات نفقاتها الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي .

3- أن ما يجريه أعضاء هيئة التدريس من أبحاث يكون على نفقاتهم الخاصة.

وهذا ما أكدته الدراسات السابقة كدراسة (المجيدل وشماس ، 2010) التي أكدت أن المعوقات المادية للبحث العلمي جاءت بالمرتبة الثانية بعد المعوقات الإدارية لإدراك أعضاء الهيئة التدريسية ودراسة (صبيح، 2005)التي أظهرت قلة الدعم الحكومي مقارنة بالمؤسسات التي أنشئت في العهود الإسلامية التي تعتمد سياسة تمويلية تراعي البعد(الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي- الديني) ، ودراسة (حلس، 2009) التي أكدت على ضآلة الدعم المقدم للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، ودراسة (حسين،2009) التي أكدت على أن معدل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي متدني جداً مقارنة مع ما تنفقه دول العالم ، ودراسة (العاجز وحماد، 2011) التي أشارت إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي، ودراسة بلتاجي (2012) التي أكدت على ضرورة زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر وزيادة حجم التمويل الحكومي وتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم ، ودراسة (أبو الخير ،2007) التي خلصت إلى أن الإنتاجية تأثرت بالتمويل المادي للجامعة، ومن ثم

للبحث العلمي،، ودراسة (Migosi ،2012) التي بينت أن الافتقار إلى التمويل الملائم للبحث العلمي جاء بالمرتبة الأولى ضمن العوامل التي تعيق نمو البحث في جامعة نيروبي الكينية.

وأخيرا حصل المجال الثالث "التمويل الخارجي للبحث العلمي" على المرتبة الثالثة حيث بلغ الوزن النسبي 43.47% .

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- الوضع السياسي الذي تشهده محافظات غزة في الفترة الأخيرة.
2- الحصار المفروض على قطاع غزة في السنوات الأخيرة مما تسبب في منع التواصل بين الباحثين والخارج.
3- ضعف كفاءة الأبحاث ومواضيعها المقدمة للسوق الخارجي.
4- عدم وجود نظام يلزم أعضاء هيئة التدريس بجلب تمويل خارجي من خلال أبحاثهم.

وهذا ما أكدته الدراسات السابقة كدراسة (حلس،2009) الذي أكد تدني الإنفاق الدولي للبحث العلمي.

وسيتم الآن الانتقال إلى تحليل فقرات مجالات الاستبانة الأولى من خلال الجداول التالية:

تحليل فقرات مجال "التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

جدول رقم (5-3)

يبين المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	المبالغ المخصصة للبحث العلمي في جامعتي مناسبة.	2.38	47.57	-9.33	*0.000	10
.2	تقدم جامعتي جوائز للباحثين المتميزين فيها.	2.58	51.52	-5.30	*0.000	8
.3	يوجد نظام عادل بالتفرغ العلمي في جامعتي.	2.69	53.88	-3.96	*0.000	6
.4	تتحمل جامعتي نفقات مشاركة باحثيها في المؤتمرات الخارجية.	3.20	64.02	2.74	*0.003	4
.5	توفر جامعتي منحاً بحثية للخارج.	2.68	53.59	-4.44	*0.000	7
.6	تمول جامعتي مؤتمراتها العلمية.	3.46	69.25	7.61	*0.000	2
.7	تمول جامعتي الأيام الدراسية وورش العمل والندوات فيها.	3.45	68.98	6.75	*0.000	3
.8	يوجد في جامعتي صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.	2.40	47.97	-7.91	*0.000	9
.9	يوجد في جامعتي مجلات علمية محكّمة متخصصة.	3.71	74.26	9.98	*0.000	1
.10	توفر جامعتي مركزاً متخصصاً لخدمة المعالجات الإحصائية.	2.13	42.66	-12.10	*0.000	13
.11	توفر جامعتي مساعدين للباحثين فيها.	1.89	37.81	-16.73	*0.000	14
.12	تمول جامعتي زيارة الباحثين المتميزين من الخارج لفترات محددة.	2.17	43.41	-11.71	*0.000	12
.13	تشترك جامعتي في قواعد بيانات المجلات الإلكترونية.	3.01	60.23	0.18	0.428	5
.14	تدعم جامعتي نفقات النشر في المجلات العالمية.	1.88	37.53	-16.66	*0.000	15
.15	تدعم جامعتي براءات الاختراع للباحثين فيها.	2.28	45.68	-9.34	*0.000	11

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من جدول (5-3) أن:

أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (9) والتي نصت على " يوجد في جامعتي مجلات علمية محكّمة متخصصة " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره 74.26%.

- الفقرة رقم (6) والتي نصت على " تمول جامعتي مؤتمراتها العلمية " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره 69.25%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن كل جامعة من الجامعات الثلاث تمتلك مجلة علمية محكمة أو أكثر خاصة بها مثل: (مجلة الجامعة للعلوم الإسلامية، ومجلة الجامعة للبحوث الإنسانية، ومجلة الجامعة الاقتصادية والادارية، ومجلة الجامعة للعلوم التربوية والنفسية ومجلة الجامعة للعلوم الطبيعية والهندسية) في الجامعة الإسلامية، ومجلة الأزهر سلسلة العلوم الطبيعية وسلسة العلوم الإنسانية في جامعة الأزهر، ومجلة جامعة الأقصى، التي تضم عددين أحدهما للعلوم الطبيعية والتطبيقية والثاني للدراسات الإنسانية والعلوم التربوية في جامعة الأقصى.

2- أن دعم عقد المؤتمرات لا يكلف الجامعة كثيراً ، حيث تعتبر هذه التكلفة قليلة نسبياً، ولا تشمل تكاليف السفر والإقامة لكون أغلب المشاركين في المؤتمرات محليين.

3- توفير تمويل من القطاع الخاص لتغطية نفقات بعض المؤتمرات.

وأن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (14) والتي نصت على " تدعم جامعتي نفقات النشر في المجلات العالمية " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره 37.53%.

- الفقرة رقم (11) والتي نصت على " توفر جامعتي مساعدي بحث للباحثين فيها " احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي قدره 37.81%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- اقتصار عمل المعيدين العاملين في الجامعات على تطبيق المساقات العملية في المختبرات، ومناقشة أسئلة المساقات النظرية، وعدم تفريغهم كلياً أو جزئياً لمساعدة الباحثين.

2- أن النشر في المجلات العالمية يحتاج إلى نفقات أكبر من النشر في المجلات المحلية .

3- وجود مجلات خاصة بالجامعات الثلاث عينة الدراسة مما يشجع الباحثين على نشر أبحاثهم فيها.

4- يقتصر النشر في المجلات العالمية على البحوث باللغات الأجنبية غالباً .

تحليل فقرات مجال " التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

جدول رقم (5-4)

يوضح المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	توفر جامعتي خدمة إنترنت مدعومة لإجراء البحث العلمي.	3.50	70.00	6.86	*0.000	1
.2	توفر جامعتي مختبرات كافية لإجراء البحث العلمي.	2.95	59.07	-0.73	0.234	6
.3	يوجد في مكتبة جامعتي دوريات عالمية حديثة لإجراء البحوث.	2.93	58.67	-0.98	0.164	7
.4	توفر جامعتي أجهزة حاسوب كافية تساعد في إجراء البحوث.	3.09	61.82	1.23	0.109	4
.5	توفر جامعتي طابعات بصورة كافية لطباعة البحوث العلمية.	2.86	57.29	-1.72	*0.044	9
.6	تدعم جامعتي مراكز البحوث العلمية.	2.53	50.55	-6.93	*0.000	11
.7	يوجد في مكتبة جامعتي كتب كافية لإجراء البحوث.	2.92	58.43	-1.27	0.103	8
.8	نظام الترقيات في جامعتي يشجع على البحث العلمي.	3.40	68.03	5.51	*0.000	2
.9	يتوفر في جامعتي قاعدة بيانات معرفية تساعد على البحث العلمي.*	2.82	56.37	-2.73	*0.003	10
.10	تساعد جامعتي في ترجمة الأبحاث الأجنبية.	2.03	40.63	-14.95	*0.000	13
.11	رواتب أعضاء هيئة التدريس تساعد على إجراء البحوث العلمية.	3.09	61.85	1.21	0.114	3
.12	يوجد في جامعتي وقف مخصص للبحث العلمي.	2.04	40.71	-13.97	*0.000	12
.13	العبء الأكاديمي للأستاذ في جامعتي مناسب لإجراء الأبحاث.	3.00	59.92	-0.05	0.481	5

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من جدول (5-4) أن:

أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (1) والتي نصت على " توفر جامعتي خدمة إنترنت مدعومة لإجراء البحث العلمي" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره 70.00%.
- الفقرة رقم (8) والتي نصت على " نظام الترقيات في جامعتي يشجع على البحث العلمي " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره 68.03%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن خدمة الإنترنت تخدم القطاعات الأكاديمية والإدارية في الجامعة.
2- اعتماد معظم الجامعات على الإنترنت في معظم عملياتها التدريسية والإدارية.
3- اهتمام الجامعات بصفحاتها على الإنترنت لما له من أثر على التصنيف العالمي للجامعات.
4- أن نظام الترقيات يعتمد بالأساس على حجم الإنتاج العلمي.
5- حرص إدارات الجامعات الفلسطينية على تطبيق النظام الخاص بالترقيات.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة(إعبيان، 2012) التي أكدت على أن الدعم المعلوماتي والتكنولوجي بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة حاز على المرتبة الأولى وبوزن نسبي (67.30%).

وأن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (10) والتي نصت على " تساعد جامعتي في ترجمة الأبحاث الأجنبية " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره تساعد جامعتي في ترجمة الأبحاث الأجنبية 40.63%.
- الفقرة رقم (12) والتي نصت على " يوجد في جامعتي وقف مخصص للبحث العلمي " احتلت المرتبة الثانية عشر بوزن نسبي قدره 40.71%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- قلة اهتمام الجامعات بمشاريع الوقف في كل المجالات.
2- أن المشاريع الوقفية تحتاج إلى رأس مال كبير ، وهذا غير متاح في ظل الوضع الاقتصادي الصعب التي تعاني منه الجامعات الفلسطينية.
3- نسبية حاجة أعضاء الهيئة التدريسية لترجمة الأبحاث حيث إن الذين يكتبون باللغة العربية غالباً لا يعتمدون على المراجع الأجنبية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (صبيح، 2005)التي أكدت عدم وجود سياسة تمويلية تعتمد على الوقف الإسلامي مقارنة بالمؤسسات التي أنشئت في العهود الإسلامية التي كانت في أغلبها تعتمد على الوقف الإسلامي.

تحليل فقرات مجال " التمويل الخارجي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

جدول رقم (5-5)

يبين المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "التمويل الخارجي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تخصص الحكومة ميزانية للبحث العلمي لجامعتي.	1.94	38.76	-17.13	*0.000	7
.2	تدعم البنوك الوطنية البحث العلمي في جامعتي.	1.89	37.75	-20.07	*0.000	8
.3	تدعم الشركات الخاصة البحث العلمي في جامعتي.	1.75	35.10	-22.28	*0.000	10
.4	تدعم المصانع الوطنية البحث العلمي في جامعتي.	1.58	31.55	-28.52	*0.000	11
.5	تخصص البلديات ميزانيات للبحث العلمي في جامعتي.	1.49	29.73	-28.30	*0.000	12
.6	تشجع جامعتي الباحثين للحصول على منح خارجية.	3.00	60.00	0.00	0.500	2
.7	تدعم جامعتي الشراكات البحثية مع الجامعات الخارجية.	2.92	58.44	-0.95	0.172	3
.8	تشجع جامعتي الباحثين للمنافسة على الجوائز البحثية العالمية أو الإقليمية.	3.07	61.47	0.90	0.184	1
.9	تشجع جامعتي إشراك خبراء القطاع الخاص مع الباحثين فيها.	2.41	48.26	-8.37	*0.000	4
.10	تستفيد جامعتي في المجال البحثي بدعم رجال الأعمال الأعضاء في مجلس أمنائها.	1.96	39.14	-16.77	*0.000	6
.11	تسهم مؤسسات المجتمع المدني (اجتماعية، ثقافية، دينية) في تمويل البحث العلمي.	1.88	37.67	-18.93	*0.000	9
.12	تعقد جامعتي اتفاقيات مع القطاع الخاص لدعم البحوث التي تدعم احتياجاتهم.	2.09	41.86	-14.12	*0.000	5

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من جدول (5-5) أن:

أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (8) والتي نصت على " تشجع جامعتي الباحثين للمنافسة على الجوائز البحثية العالمية أو الإقليمية " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره 61.47%.
- الفقرة رقم (6) والتي نصت على " تشجع جامعتي الباحثين للحصول على منح خارجية " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره 60.00%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- تشجيع الجامعات أعضاء هيئتها التدريسية للحصول على تمويل خارجي.

2- أن حصول أعضاء الهيئة التدريسية على الجوائز يعزز من مكانة الجامعة والأساتذة أكاديمياً.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (يوسف ، 2008) التي أكدت على أن زيادة الحوافز المشجعة على البحث تعد الدافع الأساسي لإجراء البحوث العلمية

وأن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (5) والتي نصت على " تخصص البلديات ميزانيات للبحث العلمي في جامعتي " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره 29.73%.
- الفقرة رقم (4) والتي نصت على " تدعم المصانع الوطنية البحث العلمي في جامعتي " احتلت المرتبة الحادية عشرة بوزن نسبي قدره 31.55%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- ضعف قطاع الصناعة في محافظات غزة والموجود منها يعتمد على تقنيات مستوردة.

2- ضعف الإدراك لأهمية البحث العلمي عند قطاع الصناعة، ولعل جهد الجامعات الفلسطينية في التواصل مع القطاع الخاص ضعيف في:

- إعداد خرائط بحثية لتوجيه البحث العلمي لخدمة القطاعات الإنتاجية وربطها بخطط التنمية.
- تفعيل العلاقة مع القطاع الخاص.

3- قلة الأبحاث التطبيقية بما يخدم مصالح أصحاب المصانع الوطنية ومشاريع القطاع الخاص.

4- الوضع الاقتصادي الصعب للبلديات في قطاع غزة حيث تجاهد كل بلدية لتغطية مرتبات موظفيها.

5- أن مهام البلديات في فلسطين يقتصر على النواحي الخدماتية وذلك بخلاف البلديات في العديد من الدول التي تهتم بشئون التعليم والبحث العلمي كما في تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حلس ،2009) التي أكدت ضعف تمويل القطاع الخاص في الجامعات الفلسطينية .

واختلفت هذه النتائج مع **دراسة (Hottenrott and Thorwarth , 2011)** التي بينت أن هناك زيادة لتمويل قطاع الصناعة في ميزانية البحث الجامعي والذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية البحثية كماً ونوعاً على مر السنين ، وأن تمويل قطاع الصناعة يزيد من نوعية براءات الاختراعات لدى الأساتذة الجامعيين ، و**دراسة(Atkinson and Blanpied , 2008)** التي أثبتت أنه في عام 2004 بلغ دعم القطاع للصناعي 62% من نفقات البحث والتطوير في الولايات المتحدة

السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية)؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الجنس.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T - لعينتين مستقلتين "،كما هو موضح في الجدول رقم (5-6).

جدول (5-6)

يبين نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
لتمويل المباشر للبحث العلمي في لجامعات الفلسطينية	ذكر	233	2.67	0.73	0.682	0.496
	أنثى	26	2.57	0.80		
لتمويل غير المباشر للبحث العلمي في لجامعات الفلسطينية	ذكر	233	2.87	0.73	1.004	0.316
	أنثى	26	2.72	0.91		
التمويل الخارجي للبحث العلمي لفلسطينية	ذكر	233	2.18	0.71	0.286	0.775
	أنثى	26	2.13	0.88		
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	ذكر	233	2.59	0.65	0.737	0.462
	أنثى	26	2.49	0.81		

من النتائج الموضحة في جدول (5-6) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الجنس .

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن هناك شبه إجماع من قبل الذكور والإناث على أن درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات هي قليلة جداً وهذا لا علاقة له بالجنس.
2- أن نسبة الإناث في العينة يعتبر قليلاً ليكون له التأثير الواضح في النتائج.
3- أن عينة الدراسة من الذكور والإناث على الدرجة العلمية نفسها ، فمن الطبيعي ألا يكون هناك اختلاف في استجابتهم لفقرات الاستبانة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة اعبيان (2012) التي أكدت أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة قيام الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدورها في دعم البحث العلمي(الدعم المادي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية)من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها يعزى لمتغير النوع.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05 ≥α) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الجامعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، كما هو موضح في الجدول رقم (5-7).

جدول (5-7)

يوضح نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الجامعة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	26.842	2	13.421	30.832	*0.000
	داخل المجموعات	111.432	256	0.435		
	المجموع	138.274	258			
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	18.747	2	9.373	18.914	*0.000
	داخل المجموعات	126.871	256	0.496		
	المجموع	145.618	258			
التمويل الخارجي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	22.828	2	11.414	25.708	*0.000
	داخل المجموعات	113.663	256	0.444		
	المجموع	136.492	258			
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	22.825	2	11.413	32.007	*0.000
	داخل المجموعات	91.281	256	0.357		
	المجموع	114.106	258			

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (5-7) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه الموضح في جدول رقم (5-11).

جدول (5-8)

يوضح نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة

الفئات		الفرق بين المتوسطين	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الجامعة الإسلامية	جامعة الأزهر	.43406	0.000
	جامعة الأقصى	.68500	0.000
جامعة الأزهر	جامعة الأقصى	.25094	0.039

يوضح جدول (5-8) نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة، حيث تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية ومن ثم جامعة الأزهر وأخيرا جامعة الأقصى.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن الجامعة الإسلامية بغزة هي أقدم الجامعات من بين الجامعات الخاضعة لعينة الدراسة، ويوجد فيها أكبر عدد من أعضاء الهيئة التدريسية، وبالتالي يوجد فيها أكبر نسبة من الحاصلين على رتب علمية عالية.

2- لعل السبب الرئيس يعود لتعدد مجالات تمويل البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بغزة مثل:

- منحة أبحاث الجامعة والتي تم استحداثها عام 2002 ضمن جهود شؤون البحث العلمي لتعزيز جودة الممارسات البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية بما يدعم دور الجامعة الحضاري كحاضنة للبحث العلمي المتميز.

- منحة الفريق البحثي والتي استحدثت عام 2012 والتي تعتمد بالدرجة الأولى على العمل المشترك بين عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في موضوع محدد يقع تحت اهتماماتهم المباشرة وتفضيلاتهم البحثية
- جائزة الجامعة للبحث العلمي والتي تم استحداثها منذ العام 2005 لتكريم الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية المتميزين بحثياً بواقع ثلاث جوائز للعام الواحد. وتهدف الجامعة من خلال الجائزة تشجيع ودعم الباحثين في الجامعة الإسلامية لإجراء أبحاث أصيلة مختصة ومتميزة
- جائزة الجامعة لأبحاث الطلبة والتي استحدثت عام 2007 وتأتي الجائزة سعياً من الجامعة الإسلامية في دعم البحث العلمي، وتشجيعاً لخريجيها لمواصلة مشوارهم البحثي. كما وتهدف الجائزة إلى دعم وتشجيع الطلبة الخريجين في الجامعة الإسلامية لإجراء أبحاث متميزة تساهم في تطور العلوم وتنمية المجتمع.
- التفرغ العلمي حيث يستحق عضو هيئة التدريس "أستاذ مساعد – أستاذ مشارك – أستاذ" إجازة تفرغ علمي براتب كامل لمدة سنة كاملة أو مجزأة لفصول مرة واحدة عن كل 7 سنوات خدمة فعلية متصلة بالجامعة.
- وجود خمس مجلات علمية محكمة متنوعة، وهذا العدد من المجلات تنفرد بها الجامعة الإسلامية عن مثيلاتها من الجامعات الأخرى الخاضعة لعينة الدراسة.
- دعم المشاركة في المؤتمرات العلمية حيث يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعة حضور مؤتمرين علميين خلال العام الأكاديمي الواحد. وتغطى رسوم المشاركة في مؤتمر واحد من المؤتمرين من الجامعة، بينما يحق للباحثين برتبة أستاذ متميز حضور مؤتمرين مغطيين من الجامعة خلال العام الأكاديمي الواحد. (www.iugaza.edu.ps)

3- أن جامعة الأقصى هي جامعة حكومية، وبالتالي وجود معوقات بيروقراطية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة(إعبيان ،2012) التي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في دعم البحث العلمي(الدعم المادي للبحث العلمي – الدعم المعلوماتي والتكنولوجي للبحث العلمي) تبعا لمتغير الجامعة، ولقد كانت الفروق لصالح الجامعة الإسلامية بغزة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين "، كما هو موضح في الجدول رقم (5–9).

جدول (5–9)

يوضح نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – سنوات الخدمة

المجال	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	10 سنوات فأقل	68	2.76	0.81	1.247	0.214
	أكثر من 10	191	2.63	0.70		
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	10 سنوات فأقل	68	2.90	0.81	0.513	0.608
	أكثر من 10	191	2.84	0.73		
التمويل الخارجي للبحث العلمي الفلسطينية	10 سنوات فأقل	68	2.42	0.81	3.264	*0.001
	أكثر من 10	191	2.09	0.68		
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	10 سنوات فأقل	68	2.70	0.76	1.778	0.077
	أكثر من 10	191	2.54	0.62		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (5–9) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار T – لعينتين مستقلتين " أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لمجال " التمويل الخارجي للبحث العلمي الفلسطينية " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة. وذلك لصالح الذين كانت سنوات الخدمة لديهم من 10 سنوات فأقل.

وتعزو الباحثة ذلك إلى :

1- أن حديثي التعيين (فئة الشباب) دائماً تكون لهم الاهتمامات الأكبر نحو السفر إلى الخارج.
2- أن درجة ارتباط حديثي التعيين بمكان تخرجهم في الخارج غالباً ما تكون أقوى من أولئك الذين مر على تخرجهم سنوات عديدة .

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن التمويل بشكل عام يعتبر قليلاً وهذا محل إجماع عند معظم فئات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بغض النظر عن سنوات الخدمة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (إعبيان ،2012) التي أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في دعم البحث العلمي تبعا لمتغير سنوات الخدمة

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الدرجة العلمية (استاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي"، كما هو موضح في جدول رقم (5-10).

جدول (5-10)

يبين نتائج اختبار " التباين الأحادي " – الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	2.816	2	1.408	2.661	0.072
	داخل المجموعات	135.458	256	0.529		
	المجموع	138.274	258			
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	7.021	2	3.510	6.484	*0.002
	داخل المجموعات	138.597	256	0.541		
	المجموع	145.618	258			
التمويل الخارجي للبحث العلمي الفلسطينية	بين المجموعات	4.175	2	2.087	4.039	*0.019
	داخل المجموعات	132.317	256	0.517		
	المجموع	136.492	258			
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	بين المجموعات	4.289	2	2.144	4.999	*0.007
	داخل المجموعات	109.817	256	0.429		
	المجموع	114.106	258			

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (5-10) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لمجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية" وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الدرجة العلمية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- اتفاق جميع أعضاء الهيئة التدريسية على عدم كفاية التمويل المباشر للبحث العلمي من قبل الجامعات.

2- أن معظم التمويل المقدّم لخدمة البحث العلمي هو تمويل غير مباشر كالمختبرات والأجهزة، وخدمات الإنترنت، وبالتالي لا توجد مبالغ مالية ملموسة ومباشرة لخدمة البحث العلمي.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الدرجة العلمية، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه الموضح في جدول رقم (5-11).

جدول (5-11)

يوضح نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية

الفئات		الفرق بين المتوسطين	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	-0.02288	0.972
	أستاذ	-.33256	0.009
أستاذ مشارك	أستاذ	-.30968	0.042

يوضح جدول (5-11) نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية حيث تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات الدرجة العلمية لصالح الذين درجتهم العلمية أستاذ، ومن ثم الذين درجتهم العلمية أستاذ مشارك، وأخيرا الذين درجتهم العلمية أستاذ مساعد.

وتعزو الباحثة ذلك إلى

1- أن الحاصلين على درجة الأستاذية لديهم إدراك بأمر الدعم المالي للبحث العلمي أكبر ممن هم أقل منهم رتبة أكاديمية .

2- أن خبرة الحاصلين على درجة الأستاذية في مجال إدارة الجامعات الفلسطينية أكبر ممن هم أقل منهم رتبة.

واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة صالح ((2003التي أوضحت عدم وجود فروق دالة إحصائيا في أهداف البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية.

ودراسة (إعبيان ،2012) التي أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في دعم البحث العلمي تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية(أستاذ دكتور – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغير الكلية (علمية أو إنسانية).

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين"، كما هو موضح في جدول رقم (5-12).

جدول (5-12)

يبين نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	علمية	118	2.55	0.70	-2.398	*0.017
	إنسانية	141	2.76	0.75		
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	علمية	118	2.79	0.74	-1.349	0.179
	إنسانية	141	2.92	0.76		
التمويل الخارجي للبحث العلمي الفلسطينية	علمية	118	2.10	0.67	-1.490	0.137
	إنسانية	141	2.23	0.77		
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	علمية	118	2.49	0.64	-1.490	0.137
	إنسانية	141	2.65	0.68		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (5-12) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال " التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الكلية، وذلك لصالح الذين يتبعون الكلية الإنسانية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن أبحاث الكليات العلمية تحتاج إلى نفقات مباشرة لتزويدها بأجهزة ومستلزمات مخبرية مقارنة بأبحاث الكليات الإنسانية.
2- بعض أبحاث الكليات العلمية يلزم إجراؤها في مختبرات خارج الوطن، مما يلزم نفقات أكبر لتغطية تمويلها.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الكلية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن شح التمويل للبحث العلمي يعاني منه معظم أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بغض النظر عن الكلية.
2- دراية ومعرفة أعضاء الهيئة التدريسية بدرجة التمويل المقدّم من جامعاتهم للبحث العلمي بغض النظر عن الكلية.
3- يشترك أعضاء الهيئة التدريسية، بغض النظر عن الكلية، بنفس الطموح للارتقاء بحجم التمويل المخصص للبحث العلمي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (محسن،2011) التي أكدت على أنه لا توجد فروق بين الكليات الإنسانية والعلمية في تقديرهم للصعوبات والمعوقات التي تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بغداد، ودراسة (المجيدل وشماس، 2010) التي أثبتت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص.

السؤال الثالث: ما درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام :

ر- الإحصاء الوصفي " أقل قيمة، أعلى قيمة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري" لمجال "الأعمال التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية".

جدول (5-13)

يوضح الأعمال التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية

الأعمال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أبحاث منشورة في مجلات عالمية.	0	130	5.59	11.87
أبحاث منشورة في مجلات عربية.	0	35	3.35	4.94
أبحاث منشورة في مجلات محلية.	0	55	3.57	5.69
إشراف على رسائل علمية.	0	101	7.81	13.98
كتب مؤلفة.	0	20	1.27	2.76
كتب مترجمة.	0	6	0.14	0.66
أوراق في مؤتمرات علمية.	0	60	5.44	7.14

يتضح من جدول (5-13) أن:

- يتراوح عدد الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بين 0 إلى 130 بحثاً، بمتوسط حسابي 5.59 بحثاً، وانحراف معياري بلغ 11.87 بحث. وتعزو الباحثة ذلك إلى:
- أن الباحثين في الكليات العلمية يفضلون نشر أبحاثهم في مجلات عالمية، لأنها تساعد في الترقية من قبل لجان التحكيم الذين يقدرونها بشكل أكبر.
- يتراوح عدد الأبحاث المنشورة في مجلات عربية التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بين 0 إلى 35 بحثاً، بمتوسط حسابي 3.35 بحثاً، وانحراف معياري بلغ 4.94 بحث. وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه لا يوجد ميزة للمجلات العربية عن المجلات المحلية كالميزة التي تتسم بها المجلات العالمية.

- يتراوح عدد الأبحاث المنشورة في مجلات محلية التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بين 0 إلى 55 بحث، بمتوسط حسابي 3.57 بحثاً، وانحراف معياري بلغ 5.69 بحث. وتعزو الباحثة ذلك إلى:
  1- سهولة النشر في المجلات المحلية أكثر من المجلات العربية.
  2- سهولة التواصل مع محرري المجلات المحلية بسبب القرب الجغرافي.

وهذا يتفق مع دراسة (راضي، 2010) والتي أشارت إلى أن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة كانت منخفضة في مجال البحوث المنشورة .

- يتراوح عدد الرسائل العلمية التي أشرف عليها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بين 0 إلى 101 رسالة، بمتوسط حسابي 7.81 رسالة، وانحراف معياري بلغ 13.98 رسالة. وتعزو الباحثة ذلك إلى

1- وجود برامج دراسات عليا في أغلب التخصصات في الجامعات الفلسطينية الثلاث.
2- كثرة عدد الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا.
3- أن معظم رسائل الماجستير هي أبحاث غير أصيلة، لأنها غير قابلة للنشر في مجلات محكمة.

وهذا يختلف مع دراسة (راضي، 2010) والتي أشارت إلى أن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة كانت منخفضة في مجال الإشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه.

- تتراوح عدد الكتب المؤلفة التي قام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بتأليفها بين 0 إلى 20 كتاباً، بمتوسط حسابي 1.27 كتاب، وانحراف معياري بلغ 2.76 كتاباً. وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- تأليف الكتب يأخذ مجهوداً ووقتاً أكبر من البحوث المنشورة .
2- أن الكتب المؤلفة تحتاج إلى تسويق، وبالتالي تكون مكلفة اكثر بكثير من البحوث المنشورة. وهذا يتفق مع دراسة (راضي، 2010) والتي أشارت إلى أن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة كانت منخفضة في مجال إنتاج الكتب العلمية

- تتراوح عدد الكتب المترجمة التي قام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بترجمتها بين 0 إلى 6 كتاب، بمتوسط حسابي 0.14 كتاب، وانحراف معياري بلغ 0.66 كتاب. وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- الكتب المترجمة تحتاج إلى متخصصين بلغات دولية غير اللغة العربية.

2- أن الكليات العلمية في الجامعات الفلسطينية تعتمد على اللغة الإنجليزية في تدريس مساقاتها، وبالتالي فهي تعتمد على الكتب والمراجع الأجنبية.

ز- تتراوح عدد الأوراق العلمية التي قام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بعملها في المؤتمرات العلمية بين 0 إلى 60 ورقة، بمتوسط حسابي 5.44 ورقة، وانحراف معياري بلغ 7.14 ورقة. وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- كثرة المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية التي تنظمها الجامعات نظراً لقلة تكلفتها العلمية .

2- اعتماد معظم المؤتمرات على محكم واحد لتحكيم الأوراق المقدمة للمؤتمر ، وهذا يسهل عملية تحكيم عملية الأوراق العلمية.

س- المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لعينة واحدة لمجال " العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي".

جدول رقم (5-14)

يبين المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تعزز الجوائز المخصصة في جامعتي زيادة الإنتاج العلمي.	2.94	58.76	-0.76	0.224	13
.2	تضعف الأعباء الادارية في جامعتي من حجم الإنتاج العلمي.	3.11	62.24	1.51	0.067	10
.3	وجود مشاريع بحثية خارجية مع جامعتي يزيد من حجم إنتاجها العلمي.	3.40	67.98	5.53	*0.000	4
.4	مشاركة جامعتي في مؤتمرات علمية يزيد من الإنتاج العلمي.	3.75	74.90	11.70	*0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.5	يحفز نظام الترقيات في جامعتي على زيادة الإنتاج العلمي.	3.57	71.35	7.74	*0.000	2
.6	ترفع البيئة الجامعية الحاضنة للبحوث من زيادة الإنتاج العلمي.	3.29	65.76	4.05	*0.000	5
.7	تسهم وجود البنية التحتية المناسبة لجامعتي في رفع الإنتاج العلمي .	3.11	62.10	1.53	0.064	11
.8	المختبرات المتوفرة في جامعتي مناسبة لزيادة الإنتاج العلمي .	2.80	56.03	-3.04	*0.001	15
.9	قواعد البيانات التي تشترك بها جامعتي كافية لزيادة الإنتاج العلمي.	2.77	55.43	-3.47	*0.000	16
.10	يشجع الراتب في جامعتي عضو هيئة التدريس على زيادة الإنتاج العلمي.	3.15	63.02	2.12	*0.017	9
.11	تساعد برامج الدراسات العليا في جامعتي من زيادة الإنتاج العلمي.	3.23	64.63	3.27	*0.001	7
.12	تطبيق البحوث يزيد من القيام بها ويؤدي إلى تزايد الإنتاج العلمي.	3.29	65.70	3.97	*0.000	6
.13	يسهم تمويل القطاع الخاص في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.	2.48	49.58	-6.75	*0.000	17
.14	يسهم التمويل الدولي في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.	2.89	57.74	-1.51	0.066	14
.15	تساهم اللوائح في جامعتي في زيادة الإنتاج العلمي.	3.00	60.08	0.05	0.478	12
.16	منح حواسيب شخصية لعضو هيئة التدريس في جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.	3.19	63.89	2.27	*0.012	8
.17	توفير كتب ودوريات حديثة في مكتبة جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.	3.52	70.31	6.77	*0.000	3
	العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	**3.09**	**61.76**	**2.11**	***0.018**	

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (5-14) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال " العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي" يساوي 3.09 وبذلك فإن الوزن النسبي 61.76% وأن قيمة اختبار T يساوي 2.11 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.018 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على جميع فقرات المجال بشكل عام.

وترى الباحثة أن درجة الموافقة على العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي متوسطة، بينما درجة التمويل للبحوث العلمية قليلة يدل على أن التمويل هو من أكبر العوامل التي تؤثر على إنتاج البحوث العلمية .

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- قلة التمويل المخصص للبحوث العلمية نتيجة الحصار والوضع السياسي المضطرب في قطاع غزة.
2- أن العوامل الأخرى ليس لها نفس تأثير التمويل على البحث العلمي ، فتأثير التمويل يعتبر من أقوى هذه العوامل.
3- اهتمام إدارات الجامعات الفلسطينية بتقديم الخدمات التي لا تحتاج إلى تمويل كبير لإدراكها بأهميتها ، وبالتالي لا يشعر أعضاء هيئة التدريس بتأثيرها المباشر.

وقد جاءت أعلى فقرتين في هذا المجال:

- الفقرة رقم (4) والتي نصت على " مشاركة جامعتي في مؤتمرات علمية يزيد من الإنتاج العلمي " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره 74.90%.

- الفقرة رقم (5) والتي نصت على" يحفز نظام الترقيات في جامعتي على زيادة الإنتاج العلمي " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره 71.35%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن المؤتمرات العلمية تحفز الباحثين على إجراء البحوث العلمية بشكل دوري.
2- أن أنظمة الترقيات في الجامعات تعتمد بالأساس على حجم الإنتاج العلمي مما يشجع أعضاء الهيئة التدريسية على زيادة إنتاجهم العلمي بهدف الحصول على الترقية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (يوسف، 2008) التي بينت أن التشريعات المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي وزيادة الحوافز المشجعة على البحث تعد الدافع الأساسي لإجراء البحوث

العلمية، واختلفت مع دراسة (أبو الخير ، 2007) التي بينت عدم تأثر الإنتاجية بالتقدير العلمي أو الجوائز،.

وأن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (13) والتي نصت على " يسهم تمويل القطاع الخاص في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره 49.58%.

- الفقرة رقم (9) والتي نصت على " قواعد البيانات التي تشترك بها جامعتي كافية لزيادة الإنتاج العلمي " احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي قدره 55.43%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن الاشتراك بقواعد البيانات تحتاج إلى أموال كبيرة لا يمكن لميزانيات الجامعات تحملها.
2- قلة استفادة القطاع الخاص من الأبحاث التي يجريها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الثنيان، 2008) التي أظهرت أن واقع العلاقة بين الشراكة والقطاع الخاص نحو البحث العلمي في المملكة العربية السعودية لم يصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من كل قطاع ولم يؤد كلا القطاعين(الأكاديمي والخاص) دورهما كما هو مأمول منهما.

السؤال الرابع: هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، الجامعة، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الكلية)؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية السادسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الجنس.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T - لعينتين مستقلتين "، كما هو موضح في جدول رقم (5-15).

جدول (5-15)

يوضح نتائج اختبار" T - لعينتين مستقلتين " – الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	ذكر	233	3.08	0.67	-0.658	0.511
	أنثى	26	3.17	0.67		

من النتائج الموضحة في جدول (5-15) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الجنس.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن نظام الترقيات المعتمد على حجم الإنتاج العلمي هو موحد للذكور والإناث.
2- أن هناك إدراكاً من قبل الإناث في الجامعات لقيمة إجراء البحوث العلمية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المجيدل وشماس، 2010)التي أثبتت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي ، ودراسة (أبو الخير ، 2007) التي بينت عدم تأثر الإنتاجية بكل من النوع ، والتقدير العلمي أو الجوائز، ، ودراسة (محمد ،2003) التي بينت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الإنتاجية العلمية من ناحية وبين النوع من ناحية أخرى، واختلفت مع دراسة (ضليمي ، 2007)التي أظهرت أن الأغلبية العظمى للقيام بالأبحاث كانت من الذكور السعوديين، و(دراسة زاهر ،2003)التي خلصت إلى تدني إنتاجية المرأة الأكاديمية المصرية، وأن طبيعة الاختلاف في الإنتاجية بسبب السياقات المجتمعية والظروف والمسئوليات المحيطة بالعالم من الذكور والإناث، ودراسة **Usang et al (2007)التي** أظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً واضحاً بين الذكور والإناث في الإنتاجية البحثية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الجامعة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي"، كما هو موضح في الشكل رقم (516).

جدول (5-16)

يبين نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الجامعة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	بين المجموعات	17.809	2	8.905	23.091	*0.000
	داخل المجموعات	98.721	256	0.386		
	المجموع	116.530	258			

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (5-16) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه كما هو موضح في الجدول رقم (5-17).

جدول (5-17)

يبين نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة

الفئات		الفرق بين المتوسطين	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الجامعة الإسلامية	جامعة الأزهر	.23665	0.048
	جامعة الأقصى	.61843	0.000
جامعة الأزهر	جامعة الأقصى	.38178	0.001

يوضح جدول (5-17) نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الجامعة حيث تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، ومن ثم جامعة الأزهر وأخيرا جامعة الأقصى.

وتعزو الباحثة ذلك إلى ما سبق وتم الإشارة إليه من قبل في صفحة (127) ، وهو:

1- أن الجامعة الإسلامية بغزة هي أقدم الجامعات من بين الجامعات الخاضعة لعينة الدراسة، ويوجد فيها أكبر عدد من أعضاء الهيئة التدريسية، وبالتالي يوجد فيها أكبر نسبة من الحاصلين على رتب علمية عالية.

2- تعدد مجالات تمويل البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بغزة مثل:

- منحة أبحاث الجامعة.
- منحة الفريق البحثي.
- جائزة الجامعة للبحث العلمي.
- جائزة الجامعة لأبحاث الطلبة.
- التفرغ العلمي.
- وجود خمس مجلات علمية محكمة متنوعة
- دعم المشاركة في المؤتمرات العلمية.

3-أن درجة تمويل البحث العلمي ، كما تبين في نتائج المحور السابق، هي الأكبر بين الجامعات الثلاث.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (إعبيان ، 2012) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة في دعم البحث العلمي(الدعم المادي للبحث العلمي – الدعم المعلوماتي والتكنولوجي للبحث العلمي)تبعا لمتغير الجامعة، ولقد كانت الفروق لصالح الجامعة الإسلامية.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T – لعينتين مستقلتين"، كما هو موضح في الجدول رقم (5-18).

جدول (5-18)

يوضح نتائج اختبار" T - لعينتين مستقلتين " – سنوات الخدمة

المجال	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	10 سنوات فأقل	68	3.15	0.69	0.846	0.398
	أكثر من 10	191	3.07	0.67		

من النتائج الموضحة في جدول (5-18) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن أعضاء الهيئة التدريسية، بغض النظر عن سنوات خدمتهم، يعيشون الظروف الصعبة نفسها التي تؤثر على انتاجهم العلمي.
2- أن زيادة سنوات الخدمة في الواقع لا تعني بالضرورة أن يكون عضو هيئة التدريس ذو إنتاج علمي وفير، أو على دراية أوسع ممن هو أقل منه في سنوات الخدمة.

اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (محمد ،2003) التي بينت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الإنتاجية العلمية من ناحية والخبرة الأكاديمية من ناحية أخرى، واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المجيدل وشماس، 2010)التي أثبتت أن هناك فروقاً دالة تتعلق بسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة لجهة شدة معاناتهم من المعوقات.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الدرجة العلمية.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، كما هو موضح في الجدول رقم (5-19).

جدول (5-19)

يوضح نتائج اختبار " التباين الأحادي " – الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	بين المجموعات	6.491	2	3.245	7.550	*0.001
	داخل المجموعات	110.039	256	0.430		
	المجموع	116.530	258			

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (5-19) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الدرجة العلمية، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه كما هو موضح في الجدول رقم (5-20).

جدول (5-20)

يوضح نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية

الفئات		الفرق بين المتوسطين	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	-0.03661	0.931
	أستاذ	-.41110	0.001
أستاذ مشارك	أستاذ	-.37449	0.010

يوضح جدول (5-20) نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الدرجة العلمية، حيث تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئات الدرجة العلمية لصالح الذين درجتهم

العلمية أستاذ، ومن ثم الذين درجتهم العلمية أستاذ مشارك، وأخيرا الذين درجتهم العلمية أستاذ مساعد.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن الحاصلين على درجة الأستاذية بالتأكيد يكون حجم الإنتاج العلمي لديهم أكبر ممن هم أقل منهم رتبة أكاديمية.

2- أن خبرة الحاصلين على درجة الأستاذية في مجال إجراء البحوث العلمية أكبر ممن هم أقل منهم رتبة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (محمد ،2003) التي بينت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الإنتاجية العلمية من ناحية والدرجة العلمية من ناحية أخرى.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تعزى إلى متغير الكلية (علمية أو إنسانية).

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T - لعينتين مستقلتين "، كما هو موضح في الجدول رقم (5-21).

جدول (5-21)

يبين نتائج اختبار" T - لعينتين مستقلتين " - الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي	علمية	118	3.10	0.71	0.363	0.717
	إنسانية	141	3.07	0.64		

من النتائج الموضحة في جدول (5-21) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 $\geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الكلية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى:

1- أن إدراك العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي هي نفسها بغض النظر عن نوع الكلية .
2- أن إنتاج البحوث العلمية أو الأدبية تمر بنفس المؤثرات والبيئة المحيطة بشكل عام .
3- أن العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي نابعة من البيئة الفلسطينية ذاتها في ظل الاحتلال والحصار والوضع الاقتصادي الصعب في محافظات غزة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (محسن،2011) التي أكدت على أنه لا توجد فروق بين الكليات الإنسانية والعلمية في تقديرهم للصعوبات والمعوقات التي تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بغداد، ودراسة (المجيدل وشماس، 2010) التي أثبتت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص.

واختلفت هذه النتائج مع **دراسة يوسانج وآخرون Usang et al (2007)** التي أظهرت أن موضوع التخصص يؤثر بصورة واضحة في الإنتاجية البحثية.

السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الحادية عشر: توجد علاقة ارتباطيه طردية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية .

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار "بيرسون للارتباط"، كما هو موضح في الجدول رقم (5-22).

جدول (5-22)

يبين معامل الارتباط بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية

البند	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	.613	*0.000
التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	.692	*0.000
التمويل الخارجي للبحث العلمي	.589	*0.000
واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية	**.702**	***0.000**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يبين جدول (5-22) أن معامل الارتباط يساوي 702.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية على وعي تام بأن التمويل يزيد من حجم الإنتاج العلمي ويدعم البنية التحتية للجامعات كالمختبرات والتجهيزات، وكذلك يدعم الباحثين من خلال توفير مساعدي بحث للمساعدة في إنجاز البحث والنشر في المجلات والمؤتمرات.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (أبو الخير ، 2007) التي خلصت إلى أن الإنتاجية تأثرت بالتمويل المادي للجامعة، ومن ثم للبحث العلمي.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، كالآتي:

أ- **نتائج الاستبانة الأولى: واقع تمويل البحث العلمي:**

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لدرجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاستبانة الأولى لدى أفراد العينة بلغ (2.58 (وبوزن نسبي (51.58%) بدرجة تمويل قليلة .

وسنوضح نتائج ترتيب مجالات المحور الأول للاستبانة كالآتي:

ش- حصل مجال " **التمويل غير المباشر**" للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.86) وبوزن نسبي(57.17%) .

ص- حصل مجال " **التمويل المباشر**" للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية على المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.66) وبوزن نسبي (53.28%) .

ض- حصل مجال " **التمويل الخارجي**" للبحث العلمي على المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.17) وبوزن نسبي (43.47%) .

2- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الجنس.

3- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، وذلك لصالح الجامعة الإسلامية.

4- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

5- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الدرجة العلمية، وذلك لصالح الذين درجتهم العلمية أستاذ.

6- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تُعزى إلى متغير الكلية.

ب- <u>نتائج الاستبانة الثانية: واقع الإنتاج العلمي:</u>

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي " للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاستبانة الثانية لدى أفراد العينة بلغ (3.09) وبوزن نسبي (61.76%)، وأن هذه العوامل لها تأثير على الإنتاج العلمي بدرجة متوسطة.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط لواقع الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كالتالي:

ط- احتلت الإشراف على الرسائل العلمية الحجم الأكبر وفي المرتبة الأولى من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (7.81) .

ظ- احتلت المرتبة الثانية الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (5.59) .

ع- احتلت المرتبة الثالثة الأوراق في مؤتمرات علمية من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (5.44) .

غ- احتلت المرتبة الرابعة الأبحاث منشورة في مجلات محلية من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (3.57) .

ف- احتلت المرتبة الخامسة الأبحاث منشورة في مجلات عربية من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (3.35) .

ق- احتل المرتبة السادسة الكتب المؤلفة من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (1.27) .

ك- احتل المرتبة السابعة والأخيرة الكتب المترجمة من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمتوسط حسابي (0.14) .

3- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الجنس.

4- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الجامعة، وذلك لصالح الجامعة الإسلامية.

5- لا توجد دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

6- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الدرجة العلمية، وذلك لصالح الذين درجتهم العلمية أستاذ.

7- لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية للعوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي تُعزى إلى متغير الكلية.

ت-**<u>نتائج المحور الثالث: العلاقة بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي:</u>**

1- توجد علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين درجة التمويل وحجم الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى ما تم عرضه من نتائج الاستبانتين: (واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية)، و(واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية) ، واستمارة جمع المعلومات المتعلقة بواقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وما تم عرضه في الإطار النظري، وعرض للتجارب العالمية في تمويل البحث العلمي ، وخبرة الباحثة خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

أولاً: توصيات خاصة بالحكومة:

1- تخصيص ميزانية للبحث العلمي من قبل الحكومة للجامعات الفلسطينية ضرورة إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية،

2- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال (المصانع- البلديات-الشركات الخاصة) في دعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، من خلال ضرورة القيام بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي.

3- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي طورت وضعها الصناعي حديثاً مثل ماليزيا وتركيا في مجال تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية واستقطاب الخبرات العلمية الفلسطينية المهاجرة أو العاملة في الخارج، والاستعانة برجال العلم المشاركين بالأنشطة العلمية في بناء الجامعات، وفي دعم البحث العلمي، مع الأخذ بمبدأ استقلالية الجامعات وعدم خضوعها للتغيرات الوزارية، والاعتماد على المجلس الأعلى للجامعات في وضع الخطط وبرامج التعليم العالي..

ثانياً: توصيات خاصة بالجامعات:

1- زيادة مخصصات البحث العلمي في ميزانيات الجامعات، والتركيز على إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية.

2- العمل على توفير مركز يساعد الأستاذ الجامعي في ترجمة الأبحاث الأجنبية ، من خلال إسهام المؤسسات ورجال الأعمال لتنفيذ هذا المشروع.

3- دعم نفقات النشر في المجلات العالمية ،

4- توفير مساعدي بحث للباحثين في الجامعات الفلسطينية.

5- العمل على إنشاء وقف إسلامي يعود ريعه إلى دعم البحث العلمي كما في التجربة التركية.

6- توفير قاعدة بيانات معرفية لتسهيل مهمة الباحثين في الجامعات الفلسطينية من خلال القيام بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي.

7- توفير مختبرات وتجهيزات خاصة بالبحث العلمي، من خلال القيام بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي.

8- إنشاء مركز لخدمة المعالجات الإحصائية لتسهيل مهمة الباحثين في الجامعات الفلسطينية.

9- تمويل الجامعات لزيارة الباحثين المتميزين من الخارج لفترات محددة.

10- تخفيف العبء الأكاديمي للأستاذ الجامعي ليكون مناسباً لإجراء الأبحاث العلمية.

11- تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال الاستشارات وعمل مشاريع يعود ريعها لدعم البحث العلمي.

12- دعم الجامعات الفلسطينية براءات الاختراع للباحثين فيها.

13- توفير منحٍ بحثية للخارج من قبل الجامعات الفلسطينية.

14- تشجيع الباحثين المتميزين من خلال تقديم جوائز لتحفيزهم.
15- العمل على تبني نظام عادل بالتفرغ العلمي في الجامعات الفلسطينية.

ثالثاً: توصيات خاصة بالباحثين:

1- زيادة ترجمة الكتب الأجنبية عن طريق الاهتمام باللغات الأجنبية .
2- زيادة رصيد الكتب المؤلفة .
3- الاهتمام بالأبحاث الأصيلة والتي لها علاقة مباشرة بمشاكل المجتمع المحلي لتسهيل تطبيقها على أرض الواقع.
4- التواصل مع القطاع الصناعي لتلمس احتياجاته بحيث توجه الأبحاث نحو تلك الاحتياجات.
5- الاهتمام بجلب تمويل خارجي للبحث العلمي من خلال تقديم مشاريع خاصة بالباحثين للمؤسسات الدولية.

ثالثاً: المقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها، فإن الباحثة توصي بالقيام بالدراسات المقترحة:

1- دراسة للتعرف إلى واقع تمويل البحث العلمي وعلاقته بالإنتاج العلمي

ليشمل جامعات فلسطينية أخرى في الضفة الغربية مثل جامعات النجاح وبيرزيت والقدس والعمل على مقارنة النتائج مع نتائج هذه الدراسة.

2- دراسة العلاقة بين واقع تمويل التعليم العالي ومتغيرات أخرى، لما له من أثر في

التعليم العالي في فلسطين .

3- دارسة عن علاقة عوامل أخرى تؤثر على الإنتاج العلمي، والعمل على مقارنة النتائج مع نتائج هذه الدراسة.
4- دراسة للتعرف إلى تأثير التمويل على جودة الإنتاج العلمي.
5- دراسة للتعرف إلى أثر تمويل القطاع الصناعي على حجم البحوث التطبيقية .

المـــراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياَ: الكتب العربية:

1- إبراهيم، محمد وأبو زيد، عبد الباقي (2010). **مهارات البحث التربوي، ط2.** عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

2- ابن منظور، جمال الدين محمد (1981). **لسان العرب.** القاهرة: دار المعارف.

3- أبو الرب، عماد وآخرون(2010). **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات، ط1.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

4- أبو الرب، نور الدين وآخرون(2002). **مدخل إلى علم التمويل، ط1.** نابلس: عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح.

5- أبو الوفا، جمال وآخرون(2000). **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية.** مصر : دار المعرفة الجامعية.

6- أبو علام، رجاء (2010). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط 6.** القاهرة: دار النشر للجامعات.

7- أبو علية، عبد الفتاح حسن (2007). **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر.** الرياض: دار المريخ للنشر.

8- الأغا، إحسان (2000). **البحث التربوي، ط3.**غزة: مطبعة الأمل التجارية.

9- الأغا، صهيب وآخرون (2010).**التربية المقارنة- نظرة تحليلية، ط1** . غزة : دار المقداد للطباعة.

10- الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2004). **مقدمة في تصميم البحث التربوي.** غزة، فلسطين: الرنتيسي.

11- أل شبيب، دريد كامل(2004). **مبادئ الإدارة العامة،** ط1. عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.

12- أل شبيب، دريد كامل(2012). **مبادئ الإدارة المالية.** عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.

13- إيري، (2004). **مقدمة للبحث في التربية** (ترجمة سعد الحسيني). العين: دار الكتاب الجامعي.

14- الجرجاوي، زياد(2010). **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، ط2.**غزة: مطبعة أبناء الجراح.

15- الحاج، طارق (2002).**مبادئ التمويل،ط1.**عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

16- الحجازي، عبيد علي أحمد(2001).**مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا**. بيروت: دار النهضة العربية.
17- الحمداني، موفق وآخرون (2006). **مناهج البحث العلمي**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
18- الحولي، عليان(2012).**محاضرات في اقتصاديات التعليم**. الجامعة الإسلامية: غزة.
19- الخشاب، عبد الإله ومجداب العناد(2001).**التمويل الذاتي للتعليم العالي**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمار الثقافية.
20- الخطيب، أحمد (2003).**البحث العلمي والتعليم العالي،ط1**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
21- الرشدان، عبد الله زاهي (2008).**في اقتصاديات التعليم،ط3**. عمان: دار وائل.
22- رشوان، حسين عبد الحميد احمد (1985).**العلم والبحث العلمي،ط1**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
23- عبيدات، ذوقان وآخرون (2001). **البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه**. عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع.
24- العجيلي، محمد (2013). **التعليم العالي في الوطن العربي_ الواقع إستراتيجيات المستقبل،ط1**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
25- عطا، عدي (2011). **معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم،ط1**.عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
26- عليمات، صالح (2004).**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية_ التطبيق ومقترحات التطوير،ط1**. عمان: دار الشروق.
27- عناية، غازي حسين(1990). **مناهج البحث العلمي في الإسلام،ط1**. بيروت: دار الجبل
28- عوض، عادل وعوض، سامي (1998).**البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، ط1**. أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
29- غنيمة، محمد متولي(2002). **تمويل التعليم والبحث العلمي المعاصر أساليب جديدة، ط2**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
30- فليه، فاروق عبده (2003).**اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط1**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

31- فليه، فاروق عبده (2010).**اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط2.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
32- فليه، فاروق عبده (2012).**اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط3.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
33- قندلجي، عامر ابراهيم (2013). **منهجية البحث العلمي.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
34- المهدى، مجدي (2013). **اقتصاديات الجودة التعليمية.** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ثالثاً: الدراسات العربية:

35- أبو الخير، زينب حسن(2007) الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادي، فرع سوهاج: دراسة ببليومترية. **مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**،27،(14)، 275-282.
36- أبو حسين، صلاح الدين (2011)، **التجربة التركية ... عوامل النهوض**، المركز العربي للدراسات والأبحاث arabicenter.net/ *assala-dz.net/old/index.php?option=com_content*
37- أبو شمالة، فرج :(2014): آليات تفعيل دور الجامعات والكليات الفلسطينية في تطوير مؤسسات القطاع الخاص بمحافظات غزة، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان : المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل**، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2014/2/10.
38- أبو وطفة، محمود مرزوق(2002). **واقع النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تطويره من وجهة نظرهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
39- إعبيان، هالة حامد (2012). **دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
40- الأغا، صالح أسعد :(2006): تمويل التعليم الجامعي وأثره على الإدارة الجامعية في فلسطين ، **ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي المنعقد بجامعة القدس المفتوحة** ، غزة ،29 /2006/11.

41- الأغا، وفيق ورامز، بدير (2010). ضمان جودة البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بين الواقع والتطبيق في الوطن العربي: **جامعة الأزهر**، غزة.
42- الأمم المتحدة. (2013). تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : UNDP.
43- البرغوثي، عماد وأبو سمرة، محمود (2007) "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي". **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**،2،(15)،1133-1155.
44- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن (2011) "ضعف الإنتاج البحثي الإبداعي في العالم العربي". **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية،1،(4)،29-83.**
45- بشور، هيام وجبرة، رفيع:**(2006)**: مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء، **المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني**، دمشق، 24-26/مايو/2006 .
46- بلتاجي، مروة: (2012): التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل وإستراتيجيات التطوير، **مؤتمر إصلاح التعليم العالي في مصر**، مركز شركاء التنمية، مصر2012/4/10.
47- تقرير اليونسكو عن العلوم (2010). **www.unesco.org/scien/psd** .استرجع بتاريخ 2012/12/16م الساعة العاشرة مساءًا./www.unesco.org/scienl h
48- التميمي، سعد، **تجربة التنمية الماليزية**، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق. **www.adhwaa.org**
49- التميمي، فواز (2004) **فاعلية استخدام نظام إدارة الجودة (أيزو9001)) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ودرجة رضاهم عن هذا النظام**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان، الأردن.
50- الثنيان، سلطان بن ثنيان(2008). **الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
51- جامعة الأزهر،(2014). عمادة البحث العلمي والدراسات العليا.
52- الجامعة الإسلامية،(2014). عمادة الشئون الإدارية.
53- جامعة الأقصى،(2014). عمادة الشئون الإدارية والمالية.
54- جرار، ذياب وأبو بهاء، سائد(2012) واقع التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية العاملة في محافظة رام الله والبيرة في الضفة الغربية :الدوافع، المعوّقات، سبل تحفيز المموّلين، الاثر. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)** ،5،(26)،**1127-1168** .

55- الجرجاوي، زياد:(2005): أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي في فلسطين، **مؤتمر أوضاع الجامعات الفلسطينية**، الجامعة العربية الأمريكية،27 /2005/11.

56- جريو، داخل:(2000): التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17-2000/4/19.

57- الجعفري، محمود والعارضة، ناصر، (2002) **تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 2002/9.

58- الحارثي، فهد :(2011): أزمة البحث العلمي والتنمية، **مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام**، شهر يونيو 2011 .http://www.asbar.com

59- حسين، أيمن: (2009): البحث العلمي في فلسطين؛ معوقات وتحديات، **مؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009/7/16.

60- حسين، عبده أحمد محمد(2006) **الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم العلمية في جامعة عدن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

61- حكيم، شرين بنت عبد المجيد: (2011): مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه، **المؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1432هـ .

62- حلس، داود: (2009): الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية، **المؤتمر التربوي الثالث- دور التعليم العالي في التنمية الشاملة**، جامعة الأزهر، غزة 18-2009/11/19.

63- حنا، سعيد (2008) المؤتمرات والبحث العلمي في الوطن العربي ، **مجلة المعلوماتية**، العدد26، شهر نيسان/2008

64- الخزندار، هالة :(2014): معوقات الشراكة بين البحث العلمي والقطاع الخاص، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان : المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل**، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2014/2/10.

65- خضر، جميل : (2011): تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، **المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي**، جامعة الزرقاء الخاصة ، المملكة الأردنية الهاشمية 9- 2011/5/13.

66- دائرة الإعلام بوزارة التعليم العالي ورؤى، ملحق نصف شهري تصدره جريدة عُمان(2013)، العدد151، www.mohe.gov.om. 2013/3/19.

67- راضي، فوقية :(2010): الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، **بحث مقدم لندوة التعليم العالي للفتاة...الأبعاد والتطلعات**، جامعة طيبة، المدينة المنورة، 18-2010/1/20.

68- رحمة، أنطوان:(2000): كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17- 2000/4/19.

69- زاهر، ضياء الدين(2003) لغز الإنتاجية العلمية للمرأة . **مجلة مستقبل التربية العربية**، 30، (9)،313-326.

70- الزيان، ماجد :(2011) : معوقات البحث العلمي بجامعات غزة كما يراها أعضاء هيئة التدريسي وسبل تطويره ،**المؤتمر العلمي الأول-البحث العلمي: مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه**، الجامعة الإسلامية، غزة10-2011/5/11.

71- السلطة الوطنية الفلسطينية (1998): مادة رقم 10 لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، **منشورات وزارة التربية والتعليم العالي**: رام الله.

72- السلطة الوطنية الفلسطينية (2002) ، **إستراتيجية تمويل التعليم العالي الفلسطيني**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رام الله، فلسطين.

73- سليمان، أحمد علي (2013). **خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

74- سليمان، معتصم:(2008): العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي، **منظمة العمل العربية ،المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل**، الرباط، المملكة المغربية 21-2008/10/23.

75- السيدية، محمد وباطويح ،محمود :(2000) :تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت،17- 2000/4/19

76- شرير، عزيزة (2005). **واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

77- صالح، أيمن (2003). **معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

78- صائغ، عبد الرحمن:(2000) : تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت،17- 2000/4/19

79- صبيح، لينا (2005). **صيغ تمويل التعليم المستقاه من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الافادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

80- الصويص ، خالد (2010). المعيقات الاقتصادية للباحث في جامعة فلسطين التقنية- خضوري. **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ،2،(12)، 667-702

81- ضليمي، سوسن طه (2007) الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية :دراسة تقييمية للعوامل المؤثرة فيها حتى عام٢٠٠٧ ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

82- العاجز، فؤاد وبنات، ماهر: (2003) : البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع، والتحديات، والتوجهات المستقبلية، **مؤتمر كلية التربية "التعليم الجامعي: نماذج وتطبيقات تربوية"**، جامعة اليرموك، الأردن 28-2003/4/30.

83- العاجز، فؤاد وحماد، حسن: (2011): رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي ، **مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه.. أخلاقياته.. توظيفه**، الجامعة الإسلامية، غزة10-2011/5/11.

84- عاشور كتوش وحاج فويدر، فورين: **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**، مركز الدراسات الإقليمية،4،(10).

85- عامر، طارق: (2006): تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة) ، **الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية"**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر21-2006/11/22 .

86- عبد الكريم، نصر (2013)، **نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.

87- العتيبي، فهد بن عباس(1425هـ) .**إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية** . رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

88- عطوان ، أسعد والفليت، جمال: (2011): كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية ،**المؤتمر العلمي الأول-البحث العلمي: مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه**، الجامعة الإسلامية، غزة10-2011/5/11.

89- العمايرة، محمد والسرابي، سهام(2008) البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة- الأردن (معوقاته ومقترحات تطويره). **مجلة جامعة دمشق**، 2، (24)،295-332.

90- غانم، محمد: (2000): الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت،17-2000/4/19

91- فتيل ،موسى(2012) :البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، **الأيام**، العدد 8444، www.alayam.com/artdetails.aspx?id=3909 ،23/مايو/2012

92- الفراجي، عدنان علي: (2002): الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية وأثره في التطور العلمي والتقني، **الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي في العالم العربي**، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

93- قاسم، نهال(2013).إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي، (ANN) - شبكة الأخبار العربية، www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=5693

94- القحطاني، محمد علي مانع (2002). **أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

95- الكبيسي، عبد الواحد والراوي، عادل(2010) الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار من البحوث العلمية ومعوقاته للتخصصات الإنسانية، **مؤتمر استراتيجية البحث العلمي في الوطن العربي**، جامعة بغداد، العراق 16-2010/2/18.

96- كولو، أديب: (2006): قضايا التمويل والإنفاق في البحث العلمي والتطوير ومؤسساته ومتطلبات ابتكار مصادر تمويلية جديدة ، **المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني**، مركز الدراسات والبحوث العلمية، دمشق24-2006/5/26

97- المجيدل، عبد الله وسالم، شماس (2010)"معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً)" . **مجلة جامعة دمشق**، 1+2، (26)،17-59.

98- محسن، منتهى (2011). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين. **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد 32، 257-283.

99- محمد، محمد إبراهيم حسن (2003) العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية . **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد42، 119-161.

100- محمد، محمد إبراهيم حسن (2004) الإنتاجية العلمية ودورها في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بكليات وأقسام المكتبات والمعلومات . **مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**،21،(12)، 79-107.

101- مركز الدراسات الاستراتيجية ، (2010) **نحو مجتمع المعرفة: الجامعات التعليمية والبحثية والانتاجية والاستثمارية** ، الإصدار الثاني والعشرون ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ،المملكة العربية السعودية،1431هـ ،فهرسة مكتبة الملك الوطنية أثناء النشر.

102- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ،(2012) **اقتصاديات التعليم** ، ط1 الكويت، 180ص ، مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر.

103- المصري، كمال(2014) آفاق التعاون بين القطاعين الخاص والأكاديمي، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان : المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل**، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2014/2/10.

104- معهد البحوث والاستشارات ،(2005) **نحو مجتمع المعرفة: الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث** ، الإصدار الخامس ، جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ،المملكة العربية السعودية،1426هـ ،فهرسة مكتبة الملك الوطنية أثناء النشر.

105- مغاوري، علاء عبد الستار(2004) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين في دوريات المكتبات والمعلومات العربية – دراسة تحليلية مقارنة. **مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**،21،(12)،109-129.

106- وزارة التجارة والصناعة (2007)، **هجرة العقول العربية**، الإدارة المركزية لبرامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مصر.

107- يوسف، نبيلة (2008). أثر تشريعات التعليم العالي في انتاجية البحوث العلمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دمشق (دراسة استطلاعية). **مجلة جامعة دمشق**، 2، (24)،403-439.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

108- www.iugaza.edu.ps روجع في 16 /3 /2014

109- www.alazhar.edu.ps روجع في 16 /3 /2014

110- www.alaqsa.edu.ps روجع في 16 /3 /2014

خامساً: الدراسات الأجنبية:

1- Atkinson, R and Blanpied, W (2008). Research Universities: Core of the US science and technology system, **Technology in Society,** Elsevier Ltd, volume 30, Pages 30–48

2- Auranen, O and Nieminen, M (2010) : "University research funding and publication performance—An international comparison Original Research Article", **Research Policy**, Volume 39, Issue 6, July 2010, Pages 822-834.

3- Barr, N. (2003). **Financing higher education: Comparing the option ,** London School of Economic and Political Science, London,10 /6/2oo3.

4- Beaudry, C and Allaoui , S (2012) : Impact of public and private research funding on scientific production: The case of nanotechnology" **.Research Policy** 41 (2012) 1589– 1606.

5- HADJINICOLA, G and SOTERIOU, A (2006). "Factor Affecting Research Productivity of Production and Operations Managements Groups: An Empirical Study**". Journal of Applied Mathematics and Decision Sciences,** Vol. 2006, pp. 1-16**.**

6- Hottenrott, H and Thorwarth, S (2011) **Industry Funding of University Research and Scientific Productivity**, *Centre for European Economic Research*, Discussion Paper No. 10-105

7- Jacob,B and Lefgren,L (2007). **THE IMPACT OF RESEARCH GRANT FUNDING ON SCIENTIFIC PRODUCTIVITY ,**NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESARCH, Cambridge, 10,2007**.**
8- Karjalainen,(2010). Study on the longer-term impact of European Union funding of research in the field of Environment and Health, **EUROPEAN COMMISSION**, EUROPEAN Union,12/2010.
9- **Kanninen and Lemola**, **(2006). "Methods for Evaluating the Impact of Basic Research Funding: An Analysis of Recent International Evaluation Activity",** Publications of the Academy of Finland, FINLAND,9/2006**.**
10- Kelchtermans ,S and Veugelers**,** R (2005). **Top Research Productivity and its Persistence,** Conference in Tribute to Jean-Jacques Laffont, Toulouse ,July, 2005.
11- Migosi,J et al,(2012)" **Perceptions of academic staff on research and publishing in Kenyan universities."** South Eastern University College, P. O. Box 170-90200, Kitui, Kenya.
12- Ubfal, D and Maffioli, A (2011): "The impact of funding on research collaboration: Evidence from a developing country ".**Research Policy**, Volume 40, Issue 9, November 2011, Pages 1269-1279.
13- Usang, B, et al, (2007). "Academic staff research productivity: a study of Universities in South-South Zone of Nigeria". **Educational Research and Review,** Vol. 2, (5), pp. 103-108**.**
14- Wichian, S. et al (2009). " Factors Affecting Research Productivity of Faculty Members in Government Universities: Lisrel and Neural Network Analyses"**. Kasetsart J. (Soc. Sci)** 30 : pp: 67 - 78**.**

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)
الاستبانة في صورتها الأولية

الجامعة الإسلامية _غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التربية
أصول التربية /الإدارة التربوية.

طلب تحكيم استبانة.

حضرة الدكتور/ة .....حفظه/ا الله ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان **(واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها)** للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص إدارة تربوية، وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: **ما واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

2- ما واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم؟

3- هل توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لدرجة تمويل البحث العلمي تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، الجامعة)؟

4- هل توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة التمويل وحجم الانتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟

وقد اعتمدت الباحثة من خلال مراجعتها للأدب التربوي والإداري، والدراسات السابقة إلى التوصل إلى **التعريف الإجرائي للتمويل وهو:** " هو الامداد بالأموال اللازمة لسد تكلفة البحث العلمي للمساعدة في زيادة كمية وتحسين نوعية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وقت الحاجة إليه. "

كما اعتمدت تعريف إجرائي للإنتاج العلمي (الإنتاجية العلمية) وهو:" بأنها كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية المحكمة والمنشورة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية وتتضمن: الكتب العلمية المحكمة والبحوث المنشورة والأوراق المقدمة في مؤتمرات علمية محكمة."

و سوف يتم اعتماد استبانة كأداة للدراسة ، والتي قسمت إلى قسمين قسم خاص بواقع التمويل والقسم الآخر خاص بالإنتاج العلمي (الإنتاجية العلمية ومحدداتها.)

لذا أرجو التكرم من حضرتكم بقراءة مجالات الاستبانة وفقراتها وتعديل ما ترونه مناسباً من خلال خبرتكم القيمة لتخرج بالصورة المناسبة.

الباحثة/ صفيناز خليل الشيخ خليل

الجامعة الإسلامية _غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التربية
أصول التربية /الإدارة التربوية.

استبانة رسالة بعنوان:
"واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها."

الأستاذ الدكتور/ عضو هيئة التدريس المحترم حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد..

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "**واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها** " لنيل درجة الماجستير من قسم أصول التربية/ إدارة تربوية بكلية التربية بالجامعة الإسلامية ولهذا قامت الباحثة بتصميم هذه الاستبانة التي تهدف من خلالها إلى التعرف إلى **درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها**، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات المبنية ضمن مجالات الاستبانة بصدق وموضوعية وأمانة، علماً بأن المعلومات التي سوف تحصل عليها الباحثة ستكون في سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بوضع علامة (×) في العمود المناسب من وجهة نظركم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة/ صفيناز الشيخ خليل

أولاً: البيانات العامة:

الجنس: ☐ **ذكر** ☐ **انثى**

الجامعة: ☐ **الإسلامية** ☐ **الأزهر** ☐ **الأقصى**

سنوات الخدمة: ☐ **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5-10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات**

الدرجة العلمية: ☐ **أستاذ** ☐ **أستاذ مشارك** ☐ **أستاذ مساعد**

ثانياً: فقرات الاستبانة:

الاستبانة الأولى: واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.						
المجال الأول : التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية						
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تخصص الجامعات مبالغ محددة في ميزانيتها السنوية للبحث العلمي.					
2	تقدم الجامعة جوائز للباحثين المتميزين.					
3	يوجد نظام خاص بالتفرغ العلمي في الجامعة.					
4	تتحمل الجامعة نفقات مشاركة الباحثين في المؤتمرات الخارجية.					
5	توفر الجامعة منحاً بحثية للخارج.					
6	تمول الجامعة المؤتمرات العلمية.					
7	تمول الجامعة الأيام الدراسية وورش العمل والندوات.					
8	يوجد في الجامعة صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.					
9	يوجد مجلات علمية محكّمة خاصة بالجامعة .					
10	توفر الجامعة مركزاً متخصصاً لخدمة المعالجات الإحصائية.					
11	توفر الجامعة مساعدين للبحث.					
12	تمول الجامعة زيارة باحثين متميزين لفترات محددة.					
13	تشترك الجامعة في قواعد بيانات المجلات الإلكترونية.					
14	تدعم الجامعة نفقات النشر في المجلات المشهورة.					
15	تدعم الجامعة براءات الاختراع.					
16	فقرات أخرى يمكن إضافتها.					
المجال الثاني : التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.						
1	يوجد في الجامعة عمادة خاصة بالبحث العلمي.					
2	توفر الجامعة خدمة انترنت لإجراء البحث العلمي.					
3	توفر الجامعة مختبرات كافية لإجراء البحث العلمي.					
4	توفر الجامعة أجهزة حاسوب كافية تساعد في إجراء البحوث.					
5	توفر الجامعة طابعات وقرطاسية بصورة كافية لطباعة البحوث العلمية.					
6	يوجد في الجامعة مراكز بحوث ودراسات علمية.					
7	يوجد في الجامعة مكتبة تحتوي على كتب ودوريات كافية لإجراء البحوث.					
8	يوجد في الجامعة برامج دراسات عليا.					
9	نظام الترقيات في الجامعة يشجع على البحث العلمي.					
10	يتوفر في الجامعة قاعدة بيانات معرفية خاصة بها.					
11	تسهل الجامعة ترجمة الأبحاث الأجنبية.					

12	رواتب أعضاء هيئة التدريس تساعد على إجراء البحوث العلمية.					
13	يوجد في الجامعة صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.					
14	تساعد الجامعة في تسويق نتائج الأبحاث العلمية.					
15	يوجد في الجامعة وقف مخصص للبحث العلمي.					
16	العبء الأكاديمي للأستاذ في الجامعة مناسب لإجراء الأبحاث.					
17	تدعم اللوائح والقوانين في الجامعة اجراء البحوث العلمية.					
18	فقرات أخرى يمكن إضافتها.					
المجال الثالث: التمويل الخارجي للبحث العلمي.						
1	تخصص الحكومة ميزانية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.					
2	تدعم البنوك الوطنية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.					
3	تدعم الشركات الخاصة البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.					
4	تدعم المصانع الوطنية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.					
5	تخصص البلديات ميزانيات للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية..					
6	تدعم الجامعة الباحثين للحصول على منح خارجية.					
7	تدعم الجامعة الشراكات البحثية مع الجامعات الخارجية.					
8	تدعم الجامعة الباحثين للمنافسة على الجوائز البحثية العالمية والإقليمية.					
9	هناك اشراك لخبراء القطاع الخاص مع الباحثين في الجامعة.					
10	يوجد عدد كافٍ من رجال الأعمال في مجلس الأمناء في الجامعة.					
11	تساهم مؤسسات المجتمع المدني (اجتماعية، ثقافية، دينية) في تمويل البحث العلمي.					
12	توجه الجامعة البحوث لاحتياجات القطاع الخاص.					
13	فقرات أخرى يمكن إضافتها.					
الاستبانة الثانية: الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. (الإنتاجية العلمية ومحدداتها)						
1	تساعد الجوائز المخصصة من الجامعة في زيادة الإنتاج العلمي.					
2	يساهم التفرغ العلمي في زيادة الإنتاج العلمي.					
3	يؤثر العبء الأكاديمي سلباً على حجم الإنتاج العلمي.					
4	تؤثر الأعباء الادارية سلباً على حجم الإنتاج العلمي					
5	وجود مشاريع بحثية خارجية يزيد حجم الإنتاج العلمي					
6	يساهم الاشتراك في مؤتمرات علمية في زيادة الإنتاج العلمي .					
7	نظام الترقيات في الجامعة يحفز على زيادة الإنتاج العلمي.					
8	البيئة الجامعية الحاضنة للبحوث ترفع من زيادة الإنتاج العلمي .					
9	وجود بنية تحتية مناسبة تساهم في رفع الإنتاج العلمي .					
10	وجود مختبرات مناسبة تعمل على زيادة الإنتاج العلمي .					

11	توفر قاعد بيانات بحثية مناسبة يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.					
12	الوضع السياسي في البلد يؤثر سلباً على الإنتاج العلمي .					
13	قيمة الرواتب لأعضاء الهيئة التدريسية تشجع على زيادة الإنتاج العلمي.					
14	الأعباء العائلية تعمل على قلة الإنتاج العلمي.					
15	الأعباء الاجتماعية تحول دون زيادة الإنتاج العلمي.					
16	وجوود برامج دراسات عليا يساعد في زيادة الإنتاج العلمي.					
17	تطبيق البحوث يزيد من القيام بها ويؤدي إلى تزايد الإنتاج العلمي.					
18	توفير مساعدي بحث في الجامعات يزيد من الإنتاج العلمي.					
19	الكلفة العالية للنشر في المجلات العالمية تحد من زيادة الإنتاج العلمي.					
20	يساهم تمويل القطاع الخاص في رفع كفاءة البحوث وزيادة الإنتاج العلمي.					
21	يساهم التمويل الدولي في رفع كفاءة البحوث وزيادة الإنتاج العلمي .					
22	يساهم تمويل النشر في رفع كفاءة البحوث وزيادة الإنتاج العلمي .					
23	تساهم اللوائح والقوانين في الجامعة في زيادة الإنتاج العلمي.					
24	توفر حواسيب شخصية يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.					
25	التقدير المجتمعي للباحث يزيد من دافعيته لإجراء البحوث العلمية.					
26	وجود كتب ودوريات كافية في مكتبة الجامعة يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.					
27	فقرات أخرى يمكن إضافتها.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	أسماء المحكمين	الدرجة العلمية	المسمى الوظيفي/جهة العمل
1	أ.د. فؤاد العاجز	أستاذ	مساعد نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا/ الجامعة الإسلامية
2	أ.د. سالم حلس	أستاذ	عميد كلية التجارة/ الجامعة الإسلامية
3	أ.د. ماجد الفرا	أستاذ	عميد فرع الجنوب/ الجامعة الإسلامية
4	أ.د. سناء أبو دقة	أستاذ	عميد الجودة والتطوير/ الجامعة والإسلامية
5	أ.د. محمود أبو دف	أستاذ	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
6	أ.د. عادل عوض الله	أستاذ	رئيس مجلس البحث العلمي/ وزارة التربية والتعليم العالي
7	أ.د. صهيب كمال الأغا	أستاذ	كلية التربية/ جامعة الأزهر
8	د. محمد عثمان الأغا	أستاذ مساعد	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
9	د. سليمان المزين	أستاذ مساعد	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
10	د. فايز شلدان	أستاذ مساعد	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
11	د. إياد علي الدجني	أستاذ مساعد	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
12	د. منور نجم	أستاذ مساعد	كلية التربية/ الجامعة والإسلامية
13	د. فايز الأسود	أستاذ مشارك	رئيس قسم المناهج/ جامعة الأزهر
14	د. ناجي سكر	أستاذ مشارك	كلية التربية/ جامعة الأقصى
15	د. بسام أبو حشيش	أستاذ مساعد	كلية التربية/ جامعة الأقصى
16	د. نهى شتات	أستاذ مساعد	كلية التربية/ جامعة الأقصى

ملحق رقم (3)

الاستبانة في صورتها النهائية

الجامعة الإسلامية _غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التربية – قسم أصول التربية

استبانة رسالة بعنوان:
"واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها."

الأستاذ الدكتور/ عضو هيئة التدريس المحترم حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد..

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "**واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها** " لنيل درجة الماجستير من قسم أصول التربية/ إدارة تربوية بكلية التربية بالجامعة الإسلامية ولهذا قامت الباحثة بتصميم هذه الاستبانة التي تهدف من خلالها إلى التعرف إلى **درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها**، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات المبنية ضمن مجالات الاستبانة بصدق وموضوعية وأمانة، علماً بأن المعلومات التي سوف تحصل عليها الباحثة ستكون في سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بوضع علامة (×) في العمود المناسب من وجهة نظركم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة/ صفيناز الشيخ خليل

أولاً: البيانات العامة:

الجنس: ☐ **ذكر** ☐ **انثى**

الجامعة: ☐ **الإسلامية** ☐ **الأزهر** ☐ **الأقصى**

سنوات الخدمة: ☐ **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5-10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات**

الدرجة العلمية: ☐ **أستاذ** ☐ **أستاذ مشارك** ☐ **أستاذ مساعد**

الكلية: ☐ **علمية** ☐ **إنسانية**

ثانياً: فقرات الاستبانة الأولى:

الاستبانة الأولى: واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

المجال الأول : التمويل المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية (وهو الدعم الداخلي الذي تساهم به الجامعة والموجه مباشرة لخدمة البحث العلمي)

م	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
1	المبالغ المخصصة للبحث العلمي في جامعتي مناسبة.					
2	تقدم جامعتي جوائز للباحثين المتميزين فيها.					
3	يوجد نظام عادل بالتفرغ العلمي في جامعتي.					
4	تتحمل جامعتي نفقات مشاركة باحثيها في المؤتمرات الخارجية.					
5	توفر جامعتي منحاً بحثية للخارج.					
6	تمول جامعتي مؤتمراتها العلمية.					
7	تمول جامعتي الأيام الدراسية وورش العمل والندوات فيها.					
8	يوجد في جامعتي صندوق خاص لتمويل البحث العلمي.					
9	يوجد في جامعتي مجلات علمية محكّمة متخصصة.					
10	توفر جامعتي مركزاً متخصصاً لخدمة المعالجات الإحصائية.					
11	توفر جامعتي مساعدين بحث للباحثين فيها.					
12	تمول جامعتي زيارة الباحثين المتميزين من الخارج لفترات محددة.					
13	تشترك جامعتي في قواعد بيانات المجلات الالكترونية.					
14	تدعم جامعتي نفقات النشر في المجلات العالمية.					
15	تدعم جامعتي براءات الاختراع للباحثين فيها.					

المجال الثاني : التمويل غير المباشر للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.(و هو الدعم الداخلي الذي تساهم به الجامعة لخدمة البحث العلمي بطريقة غير مباشرة كدعم البنية التحتية للجامعة.)

م	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
16	توفر جامعتي خدمة إنترنت مدعومة لإجراء البحث العلمي.					
17	توفر جامعتي مختبرات كافية لإجراء البحث العلمي.					
18	يوجد في مكتبة جامعتي دوريات عالمية حديثة لإجراء البحوث.					
19	توفر جامعتي أجهزة حاسوب كافية تساعد في إجراء البحوث.					
20	توفر جامعتي طابعات بصورة كافية لطباعة البحوث العلمية.					
21	تدعم جامعتي مراكز البحوث العلمية.					
22	يوجد في مكتبة جامعتي كتب كافية لإجراء البحوث.					
23	نظام الترقيات في جامعتي يشجع على البحث العلمي.					
24	يتوفر في جامعتي قاعدة بيانات معرفية تساعد على البحث العلمي. *					
25	تساعد جامعتي في ترجمة الأبحاث الأجنبية.					
26	رواتب أعضاء هيئة التدريس تساعد على إجراء البحوث العلمية.					
27	يوجد في جامعتي وقف مخصص للبحث العلمي.					
28	العبء الأكاديمي للأستاذ في جامعتي مناسب لإجراء الأبحاث.					

المجال الثالث: التمويل الخارجي للبحث العلمي. (وهو الدعم الحكومي أو المجتمعي أو الدولي الذي يقدم للجامعة بهدف القيام بنشاط البحث العلمي)

م	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
29	تخصص الحكومة ميزانية للبحث العلمي لجامعتي.					
30	تدعم البنوك الوطنية البحث العلمي في جامعتي.					
31	تدعم الشركات الخاصة البحث العلمي في جامعتي.					
32	تدعم المصانع الوطنية البحث العلمي في جامعتي.					
33	تخصص البلديات ميزانيات للبحث العلمي في جامعتي.					
34	تشجع جامعتي الباحثين للحصول على منح خارجية.					
35	تدعم جامعتي الشراكات البحثية مع الجامعات الخارجية.					
36	تشجع جامعتي الباحثين للمنافسة على الجوائز البحثية العالمية أو الإقليمية.					
37	تشجع جامعتي اشراك خبراء القطاع الخاص مع الباحثين فيها.					
38	تستفيد جامعتي في المجال البحثي بدعم رجال الأعمال الأعضاء في مجلس أمنائها.					
39	تسهم مؤسسات المجتمع المدني (اجتماعية، ثقافية، دينية) في تمويل البحث العلمي.					
40	تعقد جامعتي اتفاقيات مع القطاع الخاص لدعم البحوث التي تدعم احتياجاتهم.					

* قواعد بيانات مثل (Elsevier, Emerald, EBSCO, …)

الاستبانة الثانية

واقع الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.(الإنتاجية العلمية ومحدداتها)

أولاً: بيانات عامة عن حجم الإنتاج العلمي :

- **الرجاء كتابة الرقم التقديري لعدد الأعمال التالية التي قمت بها:**

أبحاث منشورة في مجلات عالمية ☐ أبحاث منشورة في مجلات عربية ☐

أبحاث منشورة في مجلات محلية ☐ كتب مؤلفة ☐ كتب مترجمة ☐

اشراف على رسائل علمية ☐ أوراق في مؤتمرات علمية ☐

ثانياً: فقرات الاستبانة الثانية: العوامل المؤثرة على الإنتاج العلمي

م	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
1	تعزز الجوائز المخصصة في جامعتي زيادة الإنتاج العلمي.					
2	تضعف الأعباء الادارية في جامعتي من حجم الإنتاج العلمي.					
3	وجود مشاريع بحثية خارجية مع جامعتي يزيد من حجم إنتاجها العلمي.					
4	مشاركة جامعتي في مؤتمرات علمية يزيد من الإنتاج العلمي .					
5	يحفز نظام الترقيات في جامعتي على زيادة الإنتاج العلمي.					
6	ترفع البيئة الجامعية الحاضنة للبحوث من زيادة الإنتاج العلمي .					
7	تسهم وجود البنية التحتية المناسبة لجامعتي في رفع الإنتاج العلمي .					
8	المختبرات المتوفرة في جامعتي مناسبة لزيادة الإنتاج العلمي .					
9	قواعد البيانات التي تشترك بها جامعتي كافية لزيادة الإنتاج العلمي.					

م	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
10	يشجع الراتب في جامعتي عضو هيئة التدريس على زيادة الإنتاج العلمي.					
11	تساعد برامج الدراسات العليا في جامعتي من زيادة الإنتاج العلمي.					
12	تطبيق البحوث يزيد من القيام بها ويؤدي إلى تزايد الإنتاج العلمي.					
13	يسهم تمويل القطاع الخاص في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.					
14	يسهم التمويل الدولي في زيادة الإنتاج العلمي في جامعتي.					
15	تساهم اللوائح في جامعتي في زيادة الإنتاج العلمي.					
16	منح حواسيب شخصية لعضو هيئة التدريس في جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.					
17	توفير كتب ودوريات حديثة في مكتبة جامعتي يساهم في زيادة الإنتاج العلمي.					

ملحق رقم (4)

استمارة للكشف عن واقع تمويل البحث العلمي

الجامعة الإسلامية _غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التربية – قسم أصول التربية

استمارة رسالة بعنوان:

" واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها."

الأستاذ الدكتور ..... حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد..

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "**واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها** " لنيل درجة الماجستير من قسم أصول التربية /إدارة تربوية بكلية التربية بالجامعة الإسلامية بغزة، ولهذا قامت الباحثة بتصميم هذه الاستمارة التي تهدف من خلالها إلى التعرف إلى **درجة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية**، لذا يرجى من سيادتكم التكرم بتعبئة البنود الموضحة في الاستمارة، علماً بأن المعلومات التي سوف تحصل عليها الباحثة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة / صفيناز الشيخ خليل

اشراف أ.د. عليان الحولي

التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب المصدر

التمويل / السنة	الداخلي	الحكومي	القطاع الخاص	الدولي
2010				
2011				
2012				
2013				

حجم التمويل السنوي المخصص للبحث العلمي حسب النوع

نوع التمويل / السنة	مؤتمرات	جوائز	مجلات علمية	تفرغ علمي
2010				
2011				
2012				
2013				

ملحق رقم (5)

خطاب تسهيل مهمة باحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س غ/35/

التاريخ Date 2013/12/25م

الأخ الدكتور/ نائب الرئيس للشئون الأكاديمية حفظه الله،،

جامعة الأزهر – غزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ تسهيل مهمة طالبة ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة/ **صفيناز خليل عبد الكريم الشيخ خليل**، برقم جامعي **220110666** المسجلة في برنامج الماجستير بكلية **التربية** تخصص **أصول التربية – الإدارة التربوية**، وذلك بهدف تطبيق أدوات دراستها والحصول على المعلومات التي تساعدها في إعداد رسالتها والتي بعنوان:

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

صورة إلى:-

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق رقم (6)

خطاب تسهيل مهمة باحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س غ/35/

التاريخ Date 2013/12/25م

الأخ الأستاذ الدكتور/ نائب الرئيس للشئون الأكاديمية حفظه الله،،
الجامعة الإسلامية – غزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ تسهيل مهمة طالبة ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة/ **صفيناز خليل عبد الكريم الشيخ خليل**، برقم جامعي **220110666** المسجلة في برنامج الماجستير بكلية **التربية** تخصص **أصول التربية – الإدارة التربوية**، وذلك بهدف تطبيق أدوات دراستها والحصول على المعلومات التي تساعدها في إعداد رسالتها والتي بعنوان:

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

والله ولي التوفيق،،،

للاطلاع
٧/١/٢٠١٤م

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
أ.د. فؤاد علي العاجز

صورة إلى:-

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق رقم (7)

خطاب تسهيل مهمة باحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س غ/35/

التاريخ Date 2013/12/25م

الأخ الدكتور/ نائب الرئيس للشئون الأكاديمية
جامعة الأقصى – غزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ تسهيل مهمة طالبة ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة/ **صفيناز خليل عبد الكريم الشيخ خليل**، برقم جامعي **220110666** المسجلة في برنامج الماجستير بكلية **التربية** تخصص **أصول التربية – الإدارة التربوية**، وذلك بهدف تطبيق أدوات دراستها والحصول على المعلومات التي تساعدها في إعداد رسالتها والتي بعنوان:

واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

صورة إلى:-

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps